



جامعة النجاح الوطنية  
كلية الدراسات العليا

أثر صعود اليمين الإسرائيلي المتطرف على الديمقراطية  
الإسرائيلية (2009-2023)

إعداد

نوار عبد الرحمن حسين أبو حجلة

إشراف

د. حسن أيوب

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية،  
من كلية الدراسات العليا، في جامعة النجاح الوطنية، نابلس - فلسطين.


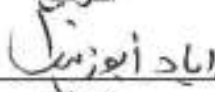
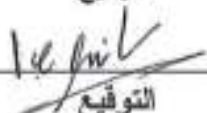
2024

أثر صعود اليمين الإسرائيلي المتطرف على الديمقراطية  
الإسرائيلية (2009-2023)

إعداد

نوار عبد الرحمن حسين أبو حجلة

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 2024/09/11م، وأجيزت:

  
التوقيع  
  
التوقيع  
  
التوقيع

د. حسن أيوب  
المشرف الرئيسي  
د. إياد أبو زنيط  
الممتحن الخارجي  
د. عبد الرحيم الشوبكي  
الممتحن الداخلي

## الإهداء

أهدي هذه الأطروحة إلى غزة الحبيبة وفلسطين العظيمة في المقام الأول

إلى سنديانتي القوية والدي العزيز

إلى والدي الحبيبة ورفيقة عمري

إلى كل من وقف معي من أصدقائي وشجعني على الاستمرار وتحدي الصعاب للوصول إلى أحلامي.

## الشكر والتقدير

أتقدم بالشكر إلى مشرفي التقدير الدكتور حسن أيوب لمساندتي طوال فترة إعداد أطروحتي وتزويدي بالملاحظات وسعيه المستمر في تعديل العثرات والأخطاء.

كما وأشكر المدرسين الأفاضل الذين نهلت من علمهم وتشرفت بمعرفتهم طوال أيام دراستي في برنامج التخطيط والتنمية السياسية

## الإقرار

أنا الموقعة أدناه مقدمة الرسالة التي تحمل عنوان:

### أثر صعود اليمين الإسرائيلي المتطرف على الديمقراطية الإسرائيلية (2009-2023)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه  
حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة أو لقب علمي  
أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

اسم الطالبة: نوار عبد الرحمن حسين أبو حجلة

التوقيع: نوار أبو حجلة

التاريخ: 11/9/2024

## فهرس المحتويات

ب.....	الإهداء
د.....	الشكر والتقدير
ه.....	الإقرار
و.....	فهرس المحتويات
ط.....	الملخص
1.....	<b>الفصل الاول: مقدمة الدراسة ومحدداتها</b>
1.....	1.1 مقدمة الدراسة
4.....	1.2 مشكلة الدراسة
5.....	1.3 اسئلة الدراسة
5.....	1.4 فرضيات الدراسة
6.....	1.5 أهداف الدراسة
6.....	1.6 أهمية الدراسة
7.....	1.7 منهجية الدراسة
9.....	1.8 الدراسات السابقة
11.....	1.9 التعقيب على الدراسات السابقة
13.....	<b>الفصل الثاني: الاطار النظري</b>
13.....	2.1 النظرية القومية
14.....	2.2 الرؤية الصهيونية لفكرة القومية
16.....	2.3 الصهيونية ورفض الاندماج
18.....	2.4 الهوية والعنصر اليهودي
19.....	2.5 النظرية الليبرالية
23.....	<b>الفصل الثالث: مظاهر ومراحل صعود اليمين المتطرف في اسرائيل</b>

24	3.1 نشأة اليمين المتطرف.....
25	3.2 دور جابوتنسكي في نشأة اليمين المتطرف.....
28	3.3 احزاب اليمين المتطرف .....
28	3.3.1 الاحزاب اليمينية المتطرفة الدينية.....
29	3.3.1.1 اغودات اسرائيل.....
30	3.3.1.2 حزب المفدال.....
31	3.3.1.3 حزب ديغل هاتوراه.....
32	3.4 الاحزاب اليمينية الدينية المتطرفة والديمقراطية في اسرائيل.....
33	3.4.1 الاحزاب اليمينية المتطرفة العلمانية.....
34	3.4.2 حزب الليكود.....
36	3.4.3 الاحزاب اليمينية العلمانية والديمقراطية في اسرائيل.....
36	3.4.4 استلام اليمين المتطرف للحكم في اسرائيل.....
38	3.4.5 حزب شاس.....
40	3.4.6 اسباب تقدم الاحزاب اليمينية المتطرفة في اسرائيل.....
44	3.4.7 انزياح المجتمع الاسرائيلي نحو اليمين المتطرف.....
50	3.5 انعكاس التطورات على الديمقراطية الاسرائيلية.....
52	<b>الفصل الرابع: الاحزاب اليمينية و نظرتها للديمقراطية في اسرائيل.....</b>
54	4.1 صعود نخب التيار الديني اليميني المتطرف ومشاركته السياسية.....
54	4.1.1 تمهيد.....
55	4.1.2 نظرية النخبة عند موسكا وباريتو.....
58	4.2 صعود اليمين الإسرائيلي في العام 1977.....
66	4.3 عوامل صعود التيار اليميني المتطرف في إسرائيل.....
74	4.4 ممارسات اليمين المتطرف في إسرائيل وعلاقته بالديمقراطية.....

81	4.5 قرارات اليمين المتطرف الإسرائيلي وتداعياتها على الديمقراطية في إسرائيل .....
93	النتائج والاستنتاجات .....
97	المراجع العلمية .....
b	Abstract .....



# أثر صعود اليمين الإسرائيلي المتطرف على الديمقراطية الإسرائيلية (2009-2023)

إعداد

نوار عبد الرحمن حسين أبو حجلة

إشراف

د. حسن أيوب

## الملخص

هدفت الدراسة للتعرف على أثر صعود اليمين الإسرائيلي المتطرف على الديمقراطية الإسرائيلية، من خلال استخدام منهج تحليل النظم والمنهج البنائي الوظيفي، واستخدام النظرية القومية والنظرية الليبرالية، بهدف تحليل مظاهر ومراحل صعود اليمين المتطرف في إسرائيل، وتوضيح نظرة الأحزاب اليمينية للديمقراطية في إسرائيل.

وقد خرجت الدراسة بعدة نتائج أبرزها: يتبين أن إسرائيل تواجه تحديات كبيرة في تحقيق ديمقراطية حقيقية، فأشكاليات المساواة والمواطنة المؤدلجة تعيق تحقيق ديمقراطية ليبرالية حقيقية، ويظل النظام السياسي الإسرائيلي متأثراً بالتيارات الدينية والقومية التي تتنافى مع المبادئ الديمقراطية، فصعود اليمين المتطرف وتحالفه مع الأحزاب الحريدية والصهيونية الدينية أدى إلى تشكيل حكومة تعتمد على هوية قومية يهودية متشددة، مما أثر سلباً على الديمقراطية في إسرائيل، ويبرز كذلك أن التغييرات القضائية المقترحة تهدد استقلالية القضاء وتزيد من سيطرة السياسيين التنفيذيين على النظام القضائي، مما يقوض مبدأ فصل السلطات ويضعف الديمقراطية الإسرائيلية، وعليه فإن التشريعات الصادرة من اليمين المتطرف تمثل مؤشراً واضحاً على تآكل الديمقراطية في إسرائيل، من خلال انتهاك الحرية والمساواة وتقويض دور المجتمع المدني وحقوق الإنسان.

**الكلمات المفتاحية:** الديمقراطية؛ اليمين المتطرف؛ الأحزاب اليمينية.

## الفصل الاول

### مقدمة الدراسة ومحدداتها

#### 1.1 مقدمة الدراسة

يعد اليمين الصهيوني من القوى المؤثرة في إدارة الحكومات الإسرائيلية، وقد برز دور اليمين الصهيوني منذ نشأة الكيان الاسرائيلي من خلال فكرة إنشاء وطن قومي لليهود في أرض فلسطين، حيث شرع هذا الموروث الاعتقادي في وعد بلفور عام 1917، لتحقيق آمال وطموحات الشتات اليهودي في بناء دولتهم (المسيري، 1999).

تشكل العلاقة بين الدين والسياسة في إسرائيل حالة من الغموض والتعقيد بالرغم من المظاهر الخارجية التي تبرز أن إسرائيل دولة ديمقراطية ومدنية، لكن طوال تاريخها السياسي تدمج القيادات الإسرائيلية بين موروث المعتقد العسكري والمعتقد الديني، وتمثل الهوية الدينية الركيزة الأساسية لما وصفته الحركة الصهيونية بالقومية اليهودية في إسرائيل، رغم مدنية الدولة وممارساتها الديمقراطية، إلا أن الثوابت الرئيسية قائمة بفكرة "الولاء الوطني"، وبررت هذه الفكرة من خلال مطالبتها بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين (بشارة، 1990).

لا يُخفي اليمين الإسرائيلي بشقيه، القومي-الديني والقومي الفاشي الشوفيني<sup>1</sup> اختلافه مع الديمقراطية وافكارها التي تخالف الشريعة اليهودية. وتجاهر القيادات السياسية للحزب الدينية بذلك، ومن الامور التي ترفضها، تلك التي لها علاقة بالجهاز القضائي والتي فيها قوانين تخالف المنطلقات الدينية لهذه الفئات، وهذا بدوره يجعل اليمين المتطرف مرتكزا على أساليب حكم ذات طابع متأثر بالدين اليهودي

---

<sup>1</sup> الشوفيني: هو جندي فرنسي يدعى نيكولا شوفين، كان جنديا في جيش نابليون بونابرت وكان يقاتل بشراسة للوقوف معه وللدفاع عن نظامه في القرن الثامن عشر وذلك بغض النظر عن مدى عقلانيته. اما الشوفينية فهي التعصب الوطني المفرط مع غياب العقلانية والاحتكام لمجموعة والتحيز لها بشكل مفرط والتعبير عن ذلك بقيضة العنف. (بالرجوع الى سلسلة مصطلحات معاصرة الثانية عشر بعنوان الشوفينية، المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية، على الرابط <https://www.iicss.iq/?id=2910>)

وشريعته رافضة بذلك أية محاولات قد تؤثر على الصياغة الفكرية للأحزاب الدينية والمتطرفة (غانم، 2023).

هناك عدة عوامل أسهمت في تعزيز الحضور السياسي والبرلماني والحكومي لليمين الصهيوني، إذ يُلاحظ أن جزء كبير من اليهود في الكيان الإسرائيلي هم من مناطق تخضع لنظم حكم تميل للديكتاتورية، كمثل دول شرق أوروبا مثل أوكرانيا وبعض الدول العربية مثل العراق، إضافةً إلى ذلك، فإن الممارسات السياسية اتخذت بشكل غير مناسب مع مفهوم الديمقراطية، فعلى سبيل المثال، نشأ المعسكر الليبرالي الإسرائيلي، من خلال التشديد على مبدأ "النخبوية"، الذي يعتقد بأن القيادة الحاكمة والمتقدمة تتخذ القرارات بدلاً من الشعب، أما التيار اليميني، فيرى بأن القيادة يجب أن تكون من فئة المتدينين والذين هم أقرب حتى يحكموا لتفكيرهم بأن الليبراليين بعيدين عن الشعب والمتدينين من جهة مع الاختلاف عنهم فيما يتعلق بالحريات الفردية بحيث أن اليمين لا يهتم بالحقوق الفردية وإنما بالكيان العام للدولة، أما فيما يتعلق بالعوامل، زيادة حصتهم الديموغرافية التي تصل إلى 40.7% من إجمالي عدد السكان أو 55% من مجمل أعداد اليهود<sup>1</sup> مما أضاف أهمية لخطابهم السياسي ووزنهم في ان واحد تعاقبا مع ضعف القدرة الاستقطابية للمعسكر اليساري، رغبة الشباب والفئات العمرية الصغيرة من الاتصال بالجنور اليهودية وتعميق العلاقات مع الأصول اليهودية من ناحية فكرية واجتماعية، إلا ان الأهم من ذلك هو الرغبة الكامنة في تغليب الأبعاد الانضباطية والفكر الانعزالي وعقيدة الأمة السلاح الذي تعشش في الشمولية وعداء الديموقراطية وذلك تباعا للتكوين الاستعماري- الاستيطاني وتفكيره. (شلتح ١، 2014 أ).

ومن الملاحظ أن احتلال إسرائيل للأراضي العربية عام 1967م عزز الميول والتوجهات المناهضة للديمقراطية، وتجاهل الأسس الديمقراطية العامة، أي أصبحت تخص السكان اليهود دون غيرهم من أصحاب الحق.

<sup>1</sup> احصائيات محدثة من دائرة الاحصائيات المركزية الاسرائيلية للعام 2023م

يعد التوجه اليميني من أكثر التوجهات التي تسعى إلى الاحتلال واستمراره، وفي نفس الوقت فإنها تؤثر على قيم الديمقراطية، لأنها تضع الشعب داخل الكيان في حالة اختلال وتخبط فيما إذا كان سيختار القيم الديمقراطية أو المحافظة على الاحتلال لضمان المحافظة على كيانهم كدولة مستقرة لها حضورها، وهذا يمس الديمقراطية بشكل واضح (بشارات، 2019).

ولا يُخفي التوجه الديني معاداته للديمقراطية، ويسعى لتحويل إسرائيل من دولة علمانية إلى أخرى دينية يهودية تقوم على التوراة وغير محتكمة للكنيست وقوانينه بمعنى أنها لا تريد التوجه إلى العلمانية لحكم الكيان الصهيوني وإنما الاحتكام للدين (شمعة، 2014).

لذلك لم يتردد الحاخامات المحسوبين على اليمين الإسرائيلي في الدعوة لرفض القرارات والتعليمات الصادرة عن النخب الحاكمة التي أفرزتها العملية الديمقراطية (عبدالعالي، 2007).

إن الديمقراطية ليست عبارة عن انتخابات ووجود قانون وقضاء وإنما تحتاج لوجود ثقافة سياسية تساعد على حل الصراعات والاختلافات بطرق سليمة، وإن أغلبية المؤشرات تثبت أن اليمين ومشاركته السياسية تستغل المعنى الديمقراطي وتوجهه نحو شحذ القوة والسيطرة على زمام الأمور، وهذا يعني أنها تهتمش الثقافة السياسية المعتمدة على العدالة والمساواة، والفرص للجميع، مع محاولة تركيز الحقوق في يد فئة معينة من أبناء المجتمع (النعامي، 2011).

ووسط هذا الفراغ إن صح التعبير، والمتمثل في أقول هيمنة الأشكنازية<sup>1</sup> المؤسسة وعدم قدرة أي كتلة أخرى على الصعود كبديل، يحاول اليمين الجديد بناء هيمنة جديدة وبديلة، وفق مفاهيم اليمين الجديد ورواه تتلخص في بلورة الهوية القومية على أسس يهودية محافظة بدل الإسرائيلية، وإعادة ضبط حدود أرض إسرائيل على أساس حد أقصى من السيطرة، وحصر الحقوق القومية باليهود، فقد نجح اليمين في العقد الأخير في القيام بثورة مخملية هادئة انتهت فعلياً بسيطرته على الوعي العام، وهندسته بما يوائم

<sup>1</sup> الأشكناز: في الأصل إشارة إلى يهود ألمانيا وابتداء من القرن السادس عشر لليهود شرقي أوروبا وأحفادهم من كل مناطق العالم، بالرجوع إلى (موسوعة المصطلحات، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، تاريخ الدخول للموقع 2023/10/8: على الرابط: <https://tinyurl.com/44z3kecy>)

رؤيته القومية الاستيطانية، وقاد هذه الثورة المخملية متقفون وسياسيون وجمعيات ومؤسسات يمينية، بتمويل سخي من رجال أعمال وسياسيين يهود أميركيين محافظين.

عمل اليمين الجديد على تحقيق ثورته المخملية المدعومة من خلال العمل بمسارات متعددة ومتداخلة وشملت هذه المسارات مسار فكري عبر المراكز البحثية والمواقع الإعلامية والصحف التي تروج لليمين، ومسار عملي استيطاني على الأرض عبر المشاريع التهودية، ومسار ملاحقة ينشط من خلال أدوات المراقبة والتشهير والملاحقة والتصيد بحق الأشخاص والجمعيات التي تنتقد ممارسات الاحتلال وتنتج خطابًا نقديًا، وقد سعى اليمين الجديد في العقد الأخير إلى إحداث مجموعة من التغيرات البنوية التي هدفت من جهة إلى إحكام سيطرته على مفاصل الحكم وبناء هيمنة جديدة، طالت هذه التغييرات الجهاز القضائي، والعلاقات مع أذرع الحكم ووضع رواية واحدة قومية من خلال ضبط خطاب المواطنة والمواولة والحقوق ويهودية الدولة، بموازاة نزع شرعية الخطاب المعارض للاحتلال، وتخوينه (كيرلنغ، 2002).

## 1.2 مشكلة الدراسة

تعتبر إسرائيل والحركة الصهيونية ان الاستعمار - الاستيطاني اساس لبقائها واستمراريتها وبالرغم من انها عتمدت الديمقراطية مبكرا الا انها ديمقراطية اثنية وليست ليبرالية والقضاء فيها منحاز لحماية اليهودية والاستعمار وفي نفس الوقت اراد اليمين ازالة هذه العقبة التي ستحول اسرائيل لدولة دينية توراتية تعدد علنا بالتمييز العنصري والذي بدوره سيؤثر على مبادئها الديمقراطية وعلى راس ذلك القضاء ومؤسساته المكلفتان بحماية الديمقراطية. اذ ان تفكيرها الاثني المنحاز يعتبر انه ليس من حق الفئات الغير منتخبة التدخل في شؤون الدولة والحكم وان الديمقراطية تقتصر على صناديق الاقتراع ويرافق ذلك اعتماد نظام اقتصادي ليبرالي مناقض للاتنية حتى تستطيع تسير اعمال اليمين الحاكم وهذا ما يضعها في مأزق مع المؤسسات الديمقراطية في اسرائيل.

وعليه فإن السؤال الرئيسي كالأتي: كيف اثر صعود اليمين الإسرائيلي المتطرف على الديمقراطية الإسرائيلية؟

### 1.3 اسئلة الدراسة

1. ما هي العوامل التي ساهمت في تعزيز القوى اليمينية المتطرفة في إسرائيل؟
2. ما مستوى حضور اليمين واليمين القومي الديني في مؤسسات السلطة التنفيذية خلال العشرين سنة الماضية؟
3. ما هو موقف هذه القوى اليمينية من الدولة؟
4. ما هو موقف القوى اليمينية من العلاقة بين الدولة والارض والآخر الفلسطيني؟
5. كيف كشف وصول هذه الأحزاب الخاصة الرئيسية للديمقراطية الإسرائيلية باعتبارها ديمقراطية إثنية قائمة على اعتبارات القومية-الدينية وليس الديمقراطية لا بمعناها الليبرالي ولا بمعناها غير الليبرالي؟

### 1.4 فرضيات الدراسة

تعد القوى اليمينية الصاعدة في اسرائيل سببا رئيسيا في التأثير على الديمقراطية الاسرائيلية وبرز ذلك من خلال محاولتها السيطرة على مقاليد اتخاذ القرار السياسي في كافة الاصعدة والجهات ومن ذلك المؤسسة القضائية الاسرائيلية التي تعتبرها حقا لها باعتبارها مؤسسة ذات عضوية غير منتخبة على عكسهم مما يضع الديمقراطية الوازنة بين المواطنين والدولة في مازق ويؤثر على الشكل الديمقراطي الاسرائيلي.

ويمكن صياغة فرضيات البحث على النحو الآتي:

1. تحاول القوى اليمينية السيطرة على جميع مناحي الحياة في اسرائيل بما في ذلك المجلس القضائي الاعلى وهذا بدوره يضع الحكومة الاسرائيلية في مازق ويخل بالمعنى الديمقراطي الذي تحاول اسرائيل ابرازه الا وهو الديمقراطية القومية.

2. هناك علاقة طردية متنامية بين صعود قوى اليمين وبين انكشاف الديمقراطية الإثنية اليهودية. فكما تمكنت هذه القوى من فرض حضورها السياسي والبرلماني كلما منيت هذه الديمقراطية بمزيد من التدهور والانكشاف وظهر مقدار التناقض بين الديمقراطية وبين الصهيونية وإسرائيل كدولة استعمار-استيطاني عقدي.

### 1.5 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة بشكل رئيسي التعرف على أثر صعود اليمين الإسرائيلي المتطرف على الديمقراطية الإسرائيلية، وينبثق عن الهدف الرئيسي للدراسة، الأهداف الفرعية التالية:

1. التعرف على العوامل التي ساهمت في تعزيز قوة الأحزاب اليمينية المتطرفة في إسرائيل.
2. إظهار مدى تأثير وحجم الأحزاب والقوى الدينية في الكنيست الإسرائيلي.
3. توضيح مستوى مشاركة الأحزاب والقوى اليمينية في الحكومات الإسرائيلية.
4. دراسة ثوابت الأحزاب والقوى اليمينية تجاه شكل ومضمون الدولة (إسرائيل).
5. التعرف على تداعيات وصول الأحزاب اليمينية المتطرفة للسلطة في إسرائيل على مسار الديمقراطية هناك.

### 1.6 أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في العديد من الاعتبارات العلمية والعملية، حيث تنحصر الاعتبارات العلمية في كون هذه الدراسة تتناول تأثير الأحزاب والقوى اليمينية على مسار الديمقراطية الإسرائيلية، لما تشكل تلك الأحزاب من تأثير كبير وفعال في الحياة السياسية في إسرائيل، ووزن سياسي واضح في توجيه السياسة العامة لإسرائيل تجاه القضايا الداخلية والخارجية.

أيضا تكمن أهمية الدراسة العلمية في توضيح العوامل التي ساهمت في تعزيز قوة الأحزاب اليمينية المتطرفة في إسرائيل، و مستوى مشاركة تلك الأحزاب في الحكومات الإسرائيلية.

كما وتكمن الاعتبارات العملية في إثراء المكتبات الفلسطينية والدولية بالأبحاث العلمية المتعلقة بتنامي الأحزاب اليمينية في إسرائيل، والتداعيات المحتملة لتلك القضية على مسار الديمقراطية الإسرائيلية.

## 1.7 منهجية الدراسة

### أولاً: منهج تحليل النظم

يقوم هذا المنهج والذي قدمه ديفيد إيستون (David Easton) على أن النظام السياسي: يقوم على ان النظام السياسي مكون من مدخلات ومخرجات بحيث المدخلات تعبر عن المطالب اما المخرجات تعبر عن المساندة من البيئة المحيطة بالنظام من خلال القرارات المتعلقة بالاستجابة للنظام ويمكن التعبير عن هذا المنهج بأنه (تغذية راجعة للربط الكامل بين المدخلات والمخرجات) باعتبار ان النظام فيه مكونات تؤثر وتتأثر بالبيئة المحيطة ولديها استجابة للمطالب تتفاوت بين القبول والرفض لاتخاذ ما يلزم، والتغذية العكسية تعني تدفق المعلومات إلى النظام عن نتائج أفعاله، فتصبح هذه النتائج سببا في ظهور مدخلات جديدة في صورة مطلب أو تأييد (المنوفي، 2022).

فمن خلال منهج تحليل النظم يمكن إدراك مؤثرات البيئة التي يتحرك فيها النظام السياسي الإسرائيلي، وهي كما يلي:

- بما أن الأحزاب اليمينية المنطرفة تمثل إحدى الوحدات داخل النظام الاسرائيلي، فإنها تواجه نفس المعطيات التي يواجهها أي مكون داخل النظام من خلال علاقة التأثير والتأثر والاستجابة.
- وإن هذه الأحزاب معنية بالاستجابة تلك فإنها قد تستجيب بشكل متوافق أو متعارض مع رغبات النظام السياسي، الأمر الذي قد يحدث حالة من استقرار هذا النظام أو عدمه.
- إن ممارسة هذه الأحزاب لنشاطاتها، فان هذه النشاطات تمثل جزءاً من المطالب المتدفقة إلى هذا النظام، فهي ترغب بالعديد من الاستجابات لمطالبها، وهي في نفس الوقت تتحكم بشكل كبير في تحقيق المساندة أو عدمها للنظام.



وعليه فإن استجابة النظام السياسي الإسرائيلي لمطالب البيئة الداخلية (ومنها مطالب الأحزاب اليمينية المتطرفة) والمطالب الخارجية تتأثر بطبيعة استجابة هذه الأحزاب، كما أن حصول هذا النظام على الدعم والمساندة لقراراته إزاء تلك المطالب تتأثر مرة أخرى بموقف هذه الأحزاب، وبالتالي فإن فهم طبيعة دور الأحزاب اليمينية المتطرفة وأشكال استجاباتها تمثل مدخلا لفهم الاستقرار السياسي في إسرائيل من زاوية دور الأحزاب اليمينية المتطرفة، باعتبار أن هذه الأحزاب مكون من مكونات هذا النظام.

### ثانياً: المنهج البنائي الوظيفي

وهو المنهج التحليلي الذي قدمه غابرييل الموند (Gabriel Almond) ويتضمن المقولات التالية (العاني، 2007):

- إن الأساس في هذا المنهج يقوم على فحص مدى فعالية أنشطة وممارسات النظام لضمان استمراره.
- يبرز النظام السياسي باستمرار نحو التوازن والاستقرار من خلال آليات التكيف المتأصلة فيه وذلك من خلال سعيه إلى العودة إلى نقطة التوازن إذا ما لختل توازن أي وحدة من وحداته.
- يعتبر التعبير السياسي بحسب هذا المنهج تغيراً تدريجياً وليس تغيراً ثورياً.
- يعتمد بقاء النظام على رضا قيمي وذلك من خلال قبول وتمسك غالبية أعضائه بمبادئ هذا النظام ومثله.

أن وجود واستمرار أي تنسيق فرعي دليل على أنه نافع وظيفياً، وهذا ما يعرف باللزومية الوظيفية، وتتمثل وظائف المدخلات في هذا المنهج في غرس القيم والاعتبارات السياسية، التجديد، تمثيل المصالح، الاتصال والتواصل مع المجتمع وخارجه، وتتنصر وظائف المخرجات في: التشريع،

والتففيذ، والتقاضى، وهذا ما عبر عنه ألموند فى النموذج الثالث فى المنهج البنائى الوظيفى (غانم ا.، 2008).

وحتى تكتمل عملية الاقتراب من دراسة دور الأحزاب وبيان كيفية ممارستها لأدوارها والبنى الداخلية فيها فان الاعتماد على المنهج البنائى الوظيفى يحقق فهما أوسع لهذا الدور، فالأبنية الاجتماعية ودورها فيها مثل الأسرة ودور العبادة والرموز الدينية ومؤسسات التعليم تعتبر مهمة فى تأثيرها فى توازن واستقرار النظام السياسى، من خلال ما يمكن أن تؤديه من وظيفة لتحقيق الرضاء القيمي للنظام والأحزاب نفسها وتعتبر هذه المسألة ضرورية بالنسبة للظاهرة موضوع البحث.

### 1.8 الدراسات السابقة

تطرقت العديد من الدراسات والأدبيات السابقة للقوى اليمينية والدينية فى إسرائيل، وتأثيراتها وأدوارها فى الحياة السياسية والاجتماعية الداخلية فى المجتمع والدولة فى إسرائيل، ويمكن التطرق لتلك الدراسات على النحو الآتى:

يجادل شعبان (2014) فى دراسته بروز القوى اليمينية المتطرفة داخل الكيان الاسرائيلى، وأثر ذلك على التسوية مع الشعب الفلسطينى وهذا من خلال التركيز على أفكار وتوجهات هذا اليمين التى تتمحور فى دعم التوسع الاستيطانى وتوجيهه كحجر أساس للاستمرار والبقاء وبشكل متطرف وعنيف مما يصعب عملية التسوية السلمية نظرا لاستخدام العقيدة الأمنية ومرتكزاتها فى التفكير باعتبارها عقيدة ثابتة ومؤسسة داخل الكيان وفى برامج اعماله.

فى حين تطرقت دراسة الشرعة (2006) لدور اليمين الاسرائيلى وأحزابه فى داخل أروقة الحياة السياسية للكيان الصهيونى، بحيث أنها تقوم بدور أساسى لضمان بقاء واستمرار الكيان كدولة لها دورها وفعاليتها داخل الإقليم، وكذلك محاولتها لربط الدين بالدولة من المنطلق التوراتى الثقافى اليهودى،

واتساع نفوذها في الحياة البرلمانية وتسلطها على مقاليد القوة في داخل كل ركن من اركان الحياة السياسية.

وفي نفس السياق أوضحت دراسة ابو فرحة (2017) دور لقوى الدينية ودورها في الحياة السياسية في إسرائيل وما لعبته من دور في الحياة السياسية داخل إسرائيل، ونجد من أثر الانعزال والابتعاد عن الدولة بشكل كامل، إلا أن جميع هذه القوى والأحزاب اتفقت على ضرورة الالتزام بتعاليم التوراة وجعلها المرجعية الرئيسة في الدولة. وحرصت القوى الدينية على الانتقال من العمل الاجتماعي والانطلاق من الكنيس إلى الكنيست والحياة السياسية من خلال خوضها الانتخابات والمشاركة في الحكومات منذ الدورة الأولى في عام (1949م)، أملاً منهم في فرض أيديولوجيتهم على المجتمع والحكومة معاً وقولبتهما وفق تصورهم الأيدلوجي. واستطاعت هذه القوى أن تبرز لنفسها مكاناً في الحكومات التي تعاقبت على الدولة وأن تصبح قوة سياسية لا يمكن إغفالها أو تجاهلها وبدا ذلك جلياً من خلال عدد المقاعد التي حصلت عليها في الكنيست ففي أولى الدورات الانتخابية عام (1949م) حصلت هذه الأحزاب والتي شاركت من خلال قائمة موحدة على (16) مقعداً في الكنيست وثلاث وزارات، وخلال دورات لاحقة استطاعت أن تبرز خمس وزارات، وأن تلعب دوراً مهماً في تقرير نجاح الائتلاف الحكومي من عدمه، كانتخابات عام (1981) وانتخابات (1999). كما أوضحت هذه الدراسة جذور الخلاف الديني العلماني الذي يعود إلى ما قبل إعلان الدولة، فعلى الرغم من استخدام الحركة الصهيونية للدين كذريعة لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، إلا أنها سعت لإنشاء دولة علمانية تتماشى مع الطابع الغربي، هذا الأمر الذي عارضته القوى الدينية، إضافة إلى وجود مجموعة من القضايا الخلافية بين المتدينين والعلمانيين.

في دراسة للباحثان بركات والشرعة، تناولوا من خلالها الأحزاب الدينية واليمينية ودورها في الحياة السياسية، وعمليات صنع القرار واتخاذها من خلال وصف دقيق لعلاقتها بمفاهيم مثل الدولة،

الدين،الصهيونية، ومدى تعاضم دورها في أروقة الجسم المؤسسي للكيان الاسرائيلي، والتمسك بالفكر القائم على وجوب إقامة دولة تتخذ من الدين مرتكزا أساسيا للحكم.

ويتطرق الباحث سعيد بشارات (2019)، في دراسته لدور اليمين وقواه في السياسة الاسرائيلية من جهة والبروز لليمين ما بين عامي (2011-2019) في ظل حكومة(بنيامين نتنياهو)، من خلال السيطرة على مراكز مفصلية في الدولة مثل الجيش، الموساد، إدارة مكتب رئيس الوزراء. وزيادة العمل في السيطرة على أراضي الضفة الغربية وبالتحديد بعد عام 2014 عندما سن قانون "الانتظيم" الذي يسهل ذلك عمليا.

### 1.9 التعقيب على الدراسات السابقة

بعد الاطلاع على الدراسات والمراجع السابقة الذكر والتي ورد فيها العديد من القضايا، فمثلا دراسة شعبان تطرقت لتطور الاحزاب اليمينية داخل الكيان وكيف أثر ذلك سلبا على عملية التسوية السلمية مع الشعب الفلسطيني، واتضح توجه اليمين نحو التشدد والالتصاق بالعقيدة الامنية الرامية للتطرف والعنف. في حين تناولت دراسة الشرعة دور اليمين في الحياة السياسية والمؤسسات، وهو ما تطرقت له دراسة أبو فرحة وكذلك الحال بدراسة الباحثان بركات والشرعة وهو بيان حجم السيطرة والقوة التي وصلت اليها الاحزاب في السنوات الاخيرة إضافة لما يتعلق بطبيعة العلاقة بين الشعب اليهودي والله من منظورهم،وهو ما يتفق معه الباحث سعيد بشارات في دراسته المتعلقة بالدور السياسي الذي تلعبه هذه الأحزاب وقواها داخل الكيان وكيف تؤثر على النطاق السياسي العام للكيان الاسرائيلي.

تتشترك الدراسات السابقة في بيانها لدور الاحزاب اليمينية وتأثيرها المتصاعد على الحكم والتعريفات والمبادئ المتعلقة باسرائيل كدولة وهذا بمجمله يعني تصاعد دورها في الساحة السياسية بتعاقب الازمنة والظروف المحيطة.

تتميز الدراسة الحالية في تطرقها لتنامي الأحزاب اليمينية في إسرائيل وتأثير ذلك على المسار الديمقراطية في الكيان، وتحديداً بعد الصراع الأخير ما بين الأحزاب اليمينية المتطرفة وباقي القوى حول التعديلات القضائية في إسرائيل وتداعياتها على المنظومة الديمقراطية بأكملها.

## الفصل الثاني

### الاطار النظري

#### 2.1 النظرية القومية

قبل القرن التاسع عشر لم تكن هنالك اهمية تذكر للقومية ولا دور لها في الحياة السياسية ولكن بعد الاحداث التي دارت في اوروبا وسيطرة الأمم على بعضها البعض، ولقد اتجهت هذه الدول للحراك نحو تاطير قومياتها لرد الظلم والبغي عنها. تعد القومية مفهوما سياسيا وثقافيا يشير الى الشعور بالانتماء الى الامة الواحدة، وعادة ما يتضمن الاعتراف بوجود خصائص مشتركة مثل: الثقافة، اللغة، الدين، والتاريخ. تعتبر القومية حركة تهدف الى تحقيق الاستقلال السياسي وتأكيد الهوية الوطنية. (الحصري، 1956).

وتوجد العديد من النظريات القومية مثل (الحصري، 1952):

النظرية الاثنية: التي تتحدث عن العوامل الاثنية والعرقية ودورها في صقل الهوية القومية تباعا لاهمية اللغة والثقافة في تعزيز الانتماء.

النظرية السياسية: التي تتحدث عن القومية باعتبارها حركة سياسية تسعى للاستقلال والحرية، مع التركيز على دور الحركات الوطنية في تعزيز الوعي القومي.

النظرية التاريخية: وهي التي تربط الاحداث التاريخية بتشكيل القوميات بحيث ان التاريخ هو حجر اساسي لبناء القومية وتشكلها بصورة معينة.

النظرية الاقتصادية: تناقش هذه النظرية تاثير ظروف الحياة الاقتصادية على تكوين الهوية القومية، وان العوامل الاقتصادية تلعب دورا محوريا في تعزيز الروابط بين الافراد.

النظرية النفسية: والتي توضح بان العوامل النفسية والاجتماعية مهمة على صعيد تشكيل مشاعر مشتركة وتعميق الانتماء الذي يعد ركيزة اساسية للامة ولبناء قوميتها.

وبرزت لدينا ايضا النظرية القومية المعاصرة والتي تتحدث عن دور العولمة وتأثيرها على القوميات في جميع انحاء العالم.

## 2.2 الرؤية الصهيونية لفكرة القومية

انتشر مفهوم القومية كفكر سياسي في القرن الثامن عشر وذلك بعد انتشار هذا المفهوم في دول أوروبا التي عرفت على أنه إدراك للسيادة والاستقلال والحقوق والسلام، وفي ذلك الوقت كانت الأغلبية في أوروبا يدينون بالديانة المسيحية والتي تعتبر عدوة لليهود، بمعنى ومن منظور يهودي إذا كان هنالك قومية ووجود أصولي للمسيحيين فإن ذلك حتما موجود لليهوديين ويجب أن يكون لديهم باعتبارهم يشكلون أمة واحدة على حد تعبيرهم (الصليبي، 2008).

إن النزعة القومية في أوروبا دفعت اليهود إلى الاعتقاد بأنهم أمة ومن حقهم أن يكون لهم وطن يعيشون فيه كبقية الشعوب الأوروبية، فالمطالبة بطرد اليهود خارج أوروبا لكونهم غرباء ولد فكرة الشعب العضوي المنبوذ كقاسم مشترك بين الصهيونية ومعاداة اليهود، لذلك بررت الصهيونية معاداة اليهود لأن الشعوب الأوروبية تدافع عن نفسها ضد الشعب العضوي الغريب وبالتالي فإن تحقيق الهوية القومية للشعب العضوي المنبوذ يتطلب وجود الأرض ليتجمعوا فيها حتى تكتمل مواصفات دولتهم القومية لأنهم في أوروبا هم شعب بلا أرض (المسيري، 2014).

لقد استمدت الصهيونية من الفكر القومي بعض الأسس التي تتقاطع مع معتقدات دينية كشعب الله المختار وأرض الميعاد، فالشعب القومي العضوي المنبوذ هو شعب الله المختار بما يملكه من صفات وخصائص تميزه عن بقية الشعوب الأوروبية، وإن هذا الشعب لا يمكن أن يعبر عن قوميته إلا من خلال دولة يهودية، وبالتالي يجب خلق وطن له في أرض الميعاد التي لها فيها جذور قديمة، فهي أرض

الأجداد، ويعبر عن ذلك المفكر ليو بنسكر بقوله: "إن مشكلة اليهود تكمن في افتقار الأمة اليهودية إلى الصفات التي تتصف بها الأمة مثل اللغة والعادات المشتركة والأرض، وهي بافتقارها إلى الأرض تفقد نقطة استجماع قواها، وليس لها حكومة تمثلها لذلك فإن الأمم لا تتعامل مع أمة يهودية وإنما مع يهود " (صايغ، 1970).

يفهم الصهاينة الفكرة الخاطئة والمغالطة في الادعاء بأن اليهود لديهم جذور نقية، ولكن وفي نفس الوقت فإنهم يشددون على التمسك بهذا القول حتى يثبوا روايتهم وإدعاءهم الذي هو باعتقادهم جزء من التوراة والدين اليهودي. واستخدموا ثلاثة أمور أساسية لدعم ذلك:

أولاً: تعميق الفكرة الدينية عن التشرذ اليهودي وتلميع هذه الفكرة من خلال التوشح بالدين وإن كان ذلك شكلياً بعيداً عن المضمون مثل (هرتزل) الذي لم يكن يعلم عن الديانة اليهودية غير الأعياد فقط.

ثانياً: التركيز على موضوع اللغة الواحدة للشعب اليهودي وهو ما كان صعباً نظراً لتحديثهم بلغات منبوذة مثل اليديشية ووجودهم من أقطار متنوعة لا تتحدث بنفس اللغة.

ثالثاً: إبقاء الأوضاع العامة بحالة يثار فيها الكره والعدائية تجاه اليهود حتى يتسبب ذلك بمذابح يروح ضحيتها المعارضين من اليهود ويلتف البقية حول الفكرة الصهيونية وأهدافها السياسية.

إن الإصرار على الدين لتجميع اليهود كان في سبيل التطبيق الشكلي والظاهري ولم يكن هناك اهتمام يتعلق بالايمان والقناعة الدينية. ولقد تحدث المفكران (موشيه هس) و (آحاد ها عام) بأنه من الصعب جمع اليهود من شتاتهم بل إن ذلك مستحيل. وبالرغم من ذلك فلقد كانت المعارضة أمراً خاطئاً بحسب تصريحاتهم (الكعير، 2013).



### 2.3 الصهيونية ورفض الاندماج

ظهرت الصهيونية اليهودية التي عارض مفكروها فكرة اندماج اليهود داخل المجتمعات الأوروبية و التي أتت بها حركة الهاسكلاه، بحيث كانت افكارهم تتجه نحو شحذ القومية وجمع اليهود معا، وهو ما عمل عليه (هرتزل) وعرف بالصهيونية السياسية، فواد هذه الحركة وعلى رأسهم (يهودا الكلعي) يعتبر من أولى الداعيين لإقامة وطن قومي لليهود وبالتحديد في فلسطين مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية اللغة المشتركة ألا وهي العبرية واعتبار أن اي ابتعاد عن هذه الأمور يعد خرقا واضحا للدين اليهودي ولما ورد في التوراة ( جريس، 1970).

وهو ما يؤكد عليه (تسيفي هيرش كاليشر) على ضرورة فكرة الخلاص، وهذا لن يتم إلا من خلال بناء مجتمع يهودي متماسك ومترابط في أرض خاصة به تعبر عن قوميته، ولن يتم ذلك إلا من خلال أرض فلسطين ( الحوت، 1991).

وفي نفس السياق يؤكد(موشيه هس) على فكرة نقاء العرق اليهودي، وقام بصياغة الأيديولوجية الصهيونية السياسية، من خلال تحديد المعالم الرئيسية المكوّنة للمشروع الاستيطاني الصهيوني الكولونيالي، ليبرز بعدها كتاب دولة اليهود لهرتزل في العام 1896، ليحدد فيه السياسة الصهيونية وأيديولوجيتها المبنية على القومية من خلال وطن قومي لليهود في أرض فلسطين (ديمتري، 1993).

ومن المفكرين الصهاينة الذين أكدوا على فكرة القومية والنزعة الصهيونية الاستيطانية هو (ليوبنسكر) والذي يرفض بشدة فكرة الاندماج من خلال كتابه (التحرر الذاتي) والذي يضع فيه العديد من العناصر المكوّنة للفكرة الصهيونية والتي تم صياغتها من الفكر الديني للفكر السياسي والذي يقوم على أن اليهود أمة لها المقومات الخاصة بها، وتتركز أفكار(ليوبنسكر) أن اليهود لا يمكن لهم الاندماج في داخل الشعوب والأمم الأخرى، كون اليهود يتميزون ويختلفون عن غيرهم حسب آراءه، ولأن الشعوب والأمم

الأخرى لم تعترف باليهود كأمة وبالتالي برزت قضية عدم المساواة على حسب رأيه، وعليه فإن الحل يكمن في إيجاد وطن قومي لليهود يعبر عن قوميتهم اليهودية ( الكيالي، 1999).

وبالتالي كل تلك التطورات والتي شهدتها أوروبا وتحديداً في البعدين الاجتماعي والاقتصادي، تسببت في ظهور النزعات القومية اليهودية والتي تنادي بضرورة إحياء ما اصطلح على تسميته الأمة اليهودية، وترافق ذلك مع ظهور منظمة (أحباء صهيون) في العام 1882 في روسيا، والتي ترأسها (ليوبنسكى) حيث دعت وبشكل رسمي للهجرة اليهودية إلى فلسطين وإقامة المستوطنات فيها تمهيداً لإنشاء الوطن القومي لليهود هناك ( عبد الرحمن، 1990).

إن وجود اليهود تحت مسمى الأمة الواحدة يعد أمراً يصعب إثبات صحته نظراً لأن اليهود لا يتشاركون المضمون التاريخي الواحد، وكذلك لم يكن لديهم ظروف، إجتماعية، إقتصادية، سياسية، وحتى جغرافية مشتركة، وبالرغم من ذلك فإن مفكرينهم بسعون دائماً لخلق حالة من الرفض. من خلال نشرهم للمقولات البعيدة عن العلم ومنطقه المؤدي للحقيقة.

أعتقد بأن الحركة الصهيونية وبعد تعميق الفكر القومي باتت تخلط بين القومية بمعناها الإنساني والقومية بمعناها الفاشي العنصري، وبالرغم من أن التوراة واليهودية هما فقط ما يجمعان اليهود سويًا مع وجود المجازر السابقة إلا أن هذا الخلط بات واضحاً.

اعتبر اليهود (الغيتو) كبديل للوطن القومي، واعتمدوا على العزلة نظراً لأن المجتمعات في وقتها كانت تعاني من ظاهرة زحف الأديان والتي تآلف الأديان المشتركة مع بعضها البعض ونفور المتباين منها مع بعضه البعض، وفي نفس الوقت فإن هذا الانعزال ساهم في تبني أفكار عدائية لدى اليهود والإقتداء بروايات ميتافيزيقية فيما يتعلق بقدوم السيد المسيح وخلصهم ورفض الاندماج مع هذه المجتمعات التي يعيشون فيها ولذلك حاولوا إقامة طقوس حتى يجيب المنقذ واعتبروا أن هنالك شروط ليتحقق ذلك ومنها (مويال، 2011): التشدد بالصيغ التوراتية ومعانيها، المحافظة على العرق اليهودي

من خلال الالتزام اليهود بالزواج من بعضهم البعض، بناء دولة تساعد على مجيئ المنقذ وإن كان هذا غير مقبول قبل مجيئه عند البعض منهم.

من هنا قام المشروع الصهيوني على مضامين سياسية تقوم على فكرة البعث القومي اليهودي، حيث أصبح الوجود الصهيوني في فلسطين خلال القرن التاسع عشر، وبغض النظر عن دلالاته النبئية الدينية، ودلالاته النفعية والسامية قضية سياسية بالنسبة للبلدان الأوروبية التي كانت تصبو إلى التوسع في ما وراء البحر وإقامة الإمبراطوريات، وهكذا تم ربط الأفكار الدينية والإنسانية مع السياسية الدافعة للحصول على نفوذ في الشرق، ووجدت فلسطين نفسها فجأة تدور في فلك السياسة الأوروبية وواقعة تحت نفوذ القوى المتصارعة (نوفل، 208).

#### 2.4 الهوية والعنصر اليهودي

في صدد ما عرف بالقومية اليهودية عملت الحركة الصهيونية على تطوير الهوية اليهودية بناء على جعلها هوية علمانية واستخدم المضامين التوراتية وربطها بالأرض الموعودة فلسطين. ولقد عرفت الموسوعة اليهودية هويتهم على أنها " جماعة يؤلف التاريخ والقدر بينها، وما زال أفرادها يشعرون بانتمائهم إلى هذه الجماعة، وهي تعني أيضا أفراد يشعر الآخرون إزاءهم شعورا قويا بأنهم ينتمون إلى اليهودية " (الهزايمة، 2009).

لقد استخدمت الحركة الصهيونية الرموز الدينية بمظاهرها الشكلية حتى تسوق لروايتها المزعومة محاولة إثبات تطلعاتها العلمانية من خلال الدين، وهذا ليس شيئا مألوفا أن يتم تحويل الروايات والصراعات في سيرة السلف لروايات قومية بطولية من دون الالتفات لمضمون هذه الصراعات والرسالات الروحية الدينية التي قامت عليها. كذلك الامر فيما يتعلق بالأعياد والتي تحولت أيضا لمناسبات قومية بمعنى أن الديانة اليهودية شكلية لدى اليهود ولا يهم الاقتداء بها في مضمونها السامي كرسالة سماوية.

لقد ادعى المفكرون الصهاينة أمثال (موشيه هس) أن العرق الذي ينتمون له هو عرق أساسي ونقي بين بني البشر ووضح ذلك في كتابه "روما والقدس" حيث فرق بين العرق الآري للألمان والعرق السامي لليهود، ووجه سبب كره الألمان لهم بأنه كره للعنصر اليهودي وليس للديانة اليهودية (الكعير، 2013).

وفي كثير من كتاباته، اتجه (هريتزل) في قوله "أن مصطلح (الجنس اليهودي) هو نفسه (العرق اليهودي)"، أما (نورداو) فصرح بأن "مشكلة اليهود ليست الدين وإنما العرق ومعناه"، و(مارت بوبر) حين صرح بأن "الدم هو الجوهر والأساس لترابط اليهود وأثرهم ووجودهم في العالم. (المسييري، 2014) استخدمت الصهيونية المبررات السابقة الذكر أعلاه لتبرير وجودها واعتبرت أن مشكلتها هي مشكلة قومية وبحاجة لحل، وحتى تستطيع ذلك فيجب عليها طرحها على أنها معضلة سياسية حتى تلقت لها الشعوب المتقدمة وتقترح حلول لها (ريان، 2002).

بالنسبة للمفكرين الصهاينة، "تطابق الدين والقومية لا يعني أنك يجب أن تمارس الطقوس الدينية بحذافيرها حتى تحسب على اليهودية وشعبها، بل يكفيك أن تؤمن بفكرة المسار الواحد والشعب الواحد والأهداف نفسها حتى تحسب على جماعة اليهود" وهذا ما تحدث عنه المفكر (كلاكترين) الصهيوني بمعنى أن ابتعادك عن الدين مضمونا يبعدك عن ربك وليس جماعتك التي تنتمي لها. (غانم أ.، 2005) وعلى سبيل المثال، يقول المفكر (سمولنكسن)، "أن انتماءك للشعب اليهودي لا يعني الالتزام بالشعائر الدينية وأن الخطيئة التي ترتكبها متعلقة بعلاقتك بالرب وليس بالشعب اليهودي"، بمعنى أن الارتباط هنا هو ارتباط بالشعب ووحدته وليس الدين (ستيرنهل، 2001).

## 2.5 النظرية الليبرالية

تولي الليبرالية الإهتمام للحقوق الفردية والحقوق السياسية، وتعتبرها أساسا حتى تطبق الديمقراطية بناء على التعددية، والاحتكام للدستور وقوانينه التي تولي الإهتمام لحكم الأغلبية بشكل قانوني وانتخابي.

في ظل النهج الليبرالي الجديد في إسرائيل، وجد المزارحيم (اليهود الشرقيون) أنفسهم مهمشين اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا وثقافيًا في المجتمع الإسرائيلي، فكانوا يعيشون في مكانة متوسطة بين يهود الأشكناز في القمة والفلسطينيين في القاع، مما جعلهم يواجهون تحديًا في كيفية التأقلم مع الدولة اليهودية والأشكناز الذين يديرونها، بينما يشتركون في العديد من السمات الاقتصادية والثقافية مع الفلسطينيين، وعلى الرغم من ذلك، لم يطوروا فهمًا لتهميشهم، ولم يرتبط طلبهم للمساواة الاجتماعية والاقتصادية بأي سياق ثقافي غير يهودي، ومن الناحية الثقافية، استندت الليبرالية في إسرائيل إلى العلمانية كمبدأ أساسي، وواجهت تحديات مثل استقلال المحاكم الحاخامية في مسائل الأحوال الشخصية وحقوق المرأة وتسامح المجتمع مع التنوع الجنسي، مما زاد من قلق العناصر التقليدية في المجتمع، وخاصة المزارحيم من الطبقة الدنيا (بيلد، 2012).

إسرائيل ليست دولة متعددة القوميات بل دولة تمتاز بطابع قومي يهودي، حيث تتمحور الهوية الوطنية فيها حول الشعب اليهودي. على الرغم من وجود عرب إسرائيليين<sup>1</sup> كمواطنين في الدولة، إلا أن الهوية القومية والدينية اليهودية تلعب دوراً أساسياً في تحديد الطابع الوطني للدولة. تعتبر إسرائيل دولة ديمقراطية، لكن الديمقراطية فيها تتماشى مع هذا الطابع الوطني اليهودي، مما يعكس طبيعتها الفريدة كدولة يهودية، تفسر هذه الهوية الوطنية بشكل كبير طبيعة الديمقراطية في إسرائيل، حيث يُعتبر الشعب اليهودي هو المجتمع الوطني الرئيسي والمحوري في الدولة، على الرغم من ذلك، يحق للعرب الإسرائيلييين المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية في البلاد، ولهم حقوق المواطنة كاملة، وهذا يُظهر جانباً من جوانب الديمقراطية في إسرائيل (بشارة، 1995).

هنالك شرح في النظام السياسي في إسرائيل ينظر الى الفلسطينيين في داخل اسرائيل كافراد لهم حقوق بالمعنى الليبرالي مثل الترشح والانتخاب، لكنه لايعترف بهم كمجموعه قومية لها حقوق جماعية ولعل

<sup>1</sup> عرب إسرائيليين: يطلق عليهم ايضاً عرب ال48 وهم الفلسطينيون الذين رفضوا الخروج من اراضيهم في عام 1948م عند قيام اسرائيل، ويتوزعون في مناطق النقب والمثلث والاراضي الشمالية المحتلة. الرجوع الى الموسوعة الجزييرة العربية الرابط: <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2011/5/25/%D8%B9%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%8048>

ما جعلني اعبر عن ذلك هو قانون القومية اليهودية الصادر في عام 2018 م والذي يعتبر اسرائيل وطن قومي لليهودي دون الاخذ بعين الاعتبار الفلسطيني الذي يعيش في نفس اركان هذا الكيان.

إسرائيل تشهد تصاعداً في الأزمة الدستورية والسياسية، مما يعزز التصدع في المجتمع الإسرائيلي، فالأحزاب اليمينية والدينية تسعى إلى تغيير النظام السياسي لصالحها، مما يؤدي إلى تفويض الضوابط الدستورية وتقديم الأغلبية اليمينية. من جانبها، تروج الأحزاب المعارضة للحفاظ على النظام الديمقراطي، مما يزيد من التوترات السياسية، وعليه يتجه الصراع في إسرائيل نحو تصعيد أزمة دستورية وسياسية تعكس التوتر بين قيم الحفاظ على الحقوق والحريات الفردية، كما يدعو إليها الليبراليون، وبين تطلعات القوى اليمينية والدينية نحو تغيير النظام لصالحها، مما يمثل تحدياً لمفهوم الديمقراطية (مصطفى، 2023).

ينعكس ذلك على تزايد التوتر داخل إسرائيل مما ينعكس سلبياً على قيم المواطنة والمساواة بين مختلف مكونات المجتمع الإسرائيلي والتي هي من أساسيات النظرية الليبرالية. فأصبح التضامن والشعور بالهدف المشترك في المجتمع الإسرائيلي ضعيفاً. وأثرت الانتقادات الدولية لإسرائيل سلبياً على النظام السياسي وتزايد الاستقطاب داخل المجتمع الإسرائيلي. وظهرت أبعادها بوضوح في وسائل التواصل الاجتماعي مثل تدهور العلاقة بين الأغلبية اليهودية والأقلية العربية، وتقلص الدعم الشعبي لشرعية الجيش الإسرائيلي وقادته، ضعف ثقة الأقلية العربية في الحكومة الإسرائيلية (شلتح، 2014 أ).

وأوضح هنا أن هنالك العديد من المفكرين السياسيين الاسرائيليين الذين تحدثوا عن الديمقراطية الاثنائية التي تبرز وضع الديمقراطية في اسرائيل مثل: (سامي سمحا)، (أفيغدور ليرمان)، و(يسرائيل يهوشاع)، بحيث عبر (سامي سمحا) عن هذه الديمقراطية على انها " نظام يجمع بين الخصائص الديمقراطية التقليدية مثل الانتخابات والحقوق المدنية، وبين هيمنة مجمعة اثنائية واحدة على الموارد

السياسية والاقتصادية " . في حالة اسرائيل، يقترح أن الدولة ديمقراطية لليهود ولكنها تحد من الحقوق الكاملة للعرب الاسرائيليين (الفلسطينيين داخل اسرائيل).

اما فيما يتعلق بخصائص هذه الديمقراطية الهجينة فلها اربعة خصائص وهي: هيمنة اثنية واحدة وفي حالة اسرائيل اليهود هم المهيمنين والمؤسسة اليمينية بالتحديد، حماية الطابع الاثني للدولة من خلال سياسات مثل قوانين الهجرة التي تعطي افضلية لليهود، المساواة المحدودة بالرغم من وجود مظاهر ديمقراطية مثل الانتخابات وحرية التعبير الا ان هذا لا يعني المساواة الكاملة في الحالة الاسرائيلية فعلى سبيل المثال: يعاني الفلسطينيون في الداخل من تمييز في مجالات (التوظيف، الاراضي، الخدمات الحكومية)، ولدينا ايضا سياسات ديمغرافية تتمثل في تفكير الدول الاثنية امثال الكيان الاسرائيلي تشجع على الهجرة اليهودية لضمان بقاء التوزيع الديمغرافي بواقع اغلبية لصالح الكيان الاسرائيلي (Samooaha, 1997).

وهنا تكمن بداية التناقض بين الديمقراطية والقول بأن اسرائيل دولة يهودية، فإذا كانت الليبرالية- الديمقراطية ستحتل المكان الثاني في أولويات أية أمة عندما يتعلق الأمر بالدفاع عن هويتها الثقافية والإثنية، فإن الأساس الديني لهذه الإثنية يجعل مسألة الديمقراطية والليبرالية صعبة الاستمرار وغير ذات صلة بأولويات الدولة. وهذا ما يحصل حاليا: تتقدم الاعتبارات الإثنية-الدينية والحفاظ على المكون اليهودي على حساب الديمقراطية والليبرالية معا.

## الفصل الثالث

### مظاهر ومراحل صعود اليمين المتطرف في إسرائيل

كانت استراتيجية الصهيونية في دمج الدين في البرنامج السياسي لها واضحة، حيث كانت الديانة اليهودية تشكل أحد الركائز الأساسية لصياغة هذا البرنامج. تهدف الحركة الصهيونية، من خلال هذا الاقتباس الديني، إلى تأمين أساسٍ قويٍ لبرنامجها السياسي. يبرز هذا البرنامج أحد أهم أهداف الحركة، وهي إقامة وطن قومي لليهود على أرض فلسطين. بتسخير الدين اليهودي، أسهمت الصهيونية في إعطاء هذا البرنامج السياسي صبغة دينية، حيث منحت الديانة اليهودية للصهيونية المفاهيم كالشعب والأرض، إضافة إلى الأبعاد الثقافية والتراثية واللغوية. علاوة على ذلك، تجلّى تأثير الدين اليهودي بشكل واضح في اللغة المستخدمة في المؤتمر الصهيوني الأول عام 1897، حيث تضمن البرنامج تعبيرات ومصطلحات دينية مثل "البيت القومي لشعب إسرائيل في أرض إسرائيل"، وكذلك "شعب إسرائيل" و "أرض إسرائيل" (صالح، 2003).

تأسست الأحزاب السياسية في إسرائيل وتطورت بشكل لافت مع إعلان قيام الكيان الإسرائيلي في عام 1948. كان لتلك الأحزاب دور بارز في عملية تأسيس الدولة الجديدة، حيث ساهمت في تشكيل الساحة السياسية وتوجيه مسار الحياة السياسية والفكرية والثقافية في البلاد. تم تصنيف الأحزاب السياسية في إسرائيل بناءً على الخلفية والثقافة والأيدولوجية إلى فئات متنوعة، تشمل الأحزاب اليسارية مثل حزب العمل، والأحزاب اليمينية مثل الصهاينة الاصلاحيون، حيروت، والليكود، بالإضافة إلى الأحزاب الشيوعية مثل الحزب الشيوعي، والأحزاب الدينية كحزب إسرائيل. وفي هذا الفصل سأشير بالتفصيل إلى الأحزاب اليمينية في إسرائيل من حيث نشأتها وتطورها تاريخياً ومراحل صعود اليمين المتطرف في الحكم.



### 3.1 نشأة اليمين المتطرف

شهدت الحركة الصهيونية، منذ تأسيسها، تيارات يمينية بين أفراد أعضائها، ويُقصد هنا الاتجاهات التي عارضت التوجهات الاشتراكية التي كانت تُمثلها الصهيونية العمالية. يُذكر أن هناك اعتراضاً واضحاً على السياسات التي اعتمدها حاييم وايزمان، الذي انتُخب رئيساً للحركة الصهيونية في بريطانيا عام 1920، والتي أُسِّمت بالتسمية "الصهيونية التوفيقية". كما تميزت الاتجاهات اليمينية بروح عسكرية، ودعوتها إلى إنشاء جيش يهودي قوي للدفاع عن المستوطنات اليهودية. وفيما يتعلق بموقف هؤلاء اليمينيين تجاه العرب في فلسطين، يستند إلى القوة والإرهاب وسياسات الردع كوسائل للتعامل معهم، بهدف فرض قبولهم للمخطط الصهيوني (شاش، 1996).

تعتبر حركة الصهيونية التصحيحية، التي أسسها (زئيف جابوتنسكي)، الأساس الذي نشأ عليه اليمين الإسرائيلي. على الرغم من ذلك، يُعد ماكس نوردو واحدًا من أقدم الشخصيات اليمينية التي عرفتُها الحركة الصهيونية في بداياتها، حيث كان من أصدقاء (هرتزل) ورفاقه البارعين. وقف (نوردو) بجانبهم، موجهاً هجومه اللاذع نحو الصهيونيين العمليين، مُشبهًا أنصار الصهيونية بأولئك الذين يسعون لضخ مياه المحيط إلى داخل الأرض. وأشار إلى أن الصهيونية لا تتحمل أدنى مسؤولية تجاه المستوطنات في أرض إسرائيل، معتبراً أن أي ازدهار يحدث لن يُنسب إلى جهود الصهيونية، وإذا اندثرت المستوطنات فإن ذلك لن يكون خاطئاً تماماً. كما أكد أن العدد المحدود للمستوطنات لن يكون كافياً لإنقاذ شعب اليهود. كما انتقد (نوردو) بشدة الصهيونية الثقافية، معتبراً أنها لا تقدم حلاً جوهرياً لمشكلات الشعب اليهودي. كما وجّه هجومه نحو الصهيونية الدينية، حيث أوضح أن الصهيونية السياسية تختلف عنها، مشيراً إلى أن يأتي اليوم الذي يضع فيه كتاب (هرتزل) حول دولة اليهود نفسه في مستوى القدس الدينية. وعلى نفس النحو، شن (نوردو) هجومه على الصهيونية الاشتراكية، حيث انتقدهم بشدة للموافقة على فكرة إنشاء الدولة اليهودية في أوغندا، واعتبرهم نسخة غير محسنة من أنصار الصهيونية (النعامي، 2012).

بعد صدور وعد بلفور، بدأ (نورداو) في مواجهة سياسات (حايم وايزمان) تجاه البريطانيين والعرب على حد سواء، فقد انتقد بشدة موقف الحركة بقيادتها من السكوت حيال اقتطاع بريطانيا لشرق الأردن من دولة إسرائيل، حيث أكد رأيه بأن هذه الأرض لا يمكن تقسيمها، بل إن شرق الأردن يعتبر أكثر أهمية لليهود نظراً لقدرتها على استيعاب أعداد كبيرة منهم. وطالب أيضاً بالمطالبة بأجزاء أخرى من سوريا. فيما يتعلق بأراضي عرب فلسطين، أعلن عن حاجة ملحة لنقل ملكية الأراضي من العرب إلى اليهود، مؤكداً أن العرب سيحصلون على ثمن الأرض التي يمتلكونها. أما الأراضي الحكومية التركية، فقد اعتبرها إرثاً قانونياً لليهود. في الوقت نفسه، دعا إلى التصلب مع العرب والتصدي لمقاومتهم بالقوة. وفي فلسطين نفسها، أكد ضرورة معارضة هذه المشاريع، حيث اعتبر في رأيه أن الوسيلة الوحيدة لمعارضة المشاريع العربية هي تحقيق الغالبية اليهودية العديدة في فلسطين. وعلى الرغم من هذه المواقف، إلا أن (نورداو) لم يقم بأي نشاط تنظيمي لجمع مؤيديه (منصور، 2005).

### 3.2 دور جابوتنسكي في نشأة اليمين المتطرف

بعد ذلك، ظهر (جابوتنسكي)، المعروف بلقب زئيف، في مدينة أوديسا، حيث نشأ تحت تأثير الظروف السائدة في أواخر القرن التاسع عشر والتي اتسمت بظهور اليمين المتطرف في بعض الدول الأوروبية، شكلت هذه الظروف شخصيته الثورية واتجاهاته القومية المتطرفة، ترك الدراسة عندما كان في السابعة عشرة من عمره ليبدأ مساره الصحفي، ثم واصل دراسته في روما حيث تأثر بحركة الوحدة الإيطالية ونضال زعمائها، ثم عاد بعد ذلك إلى روسيا وكان من بين المدافعين عن اليهود خلال الهجمة التي تعرضت لها تجمعاتهم في أوديسا عام 1903، انضم إلى الحركة الصهيونية وأصبح داعياً لها اعتباراً من عام 1908 حيث تم تعيينه ممثلاً لها في تركيا، كان (جابوتنسكي) يتميز بميله الشديد نحو العسكرية، وخلال الحرب العالمية الأولى، دعا إلى تشكيل وحدة من المتطوعين اليهود للمشاركة في صفوف القوات البريطانية، وفي العام 1925، أسس ما أصبح يعرف بالحركة الصهيونية التصحيحية في

باريس، ثم استقر في فلسطين، ومع ذلك، رحل منها بعد المصادمات العنيفة بين العرب واليهود في عام 1929، ولم يُسمح له بالعودة إليها مرة أخرى (شلت أ.، 2023).

وكان (جابوتنسكي) يروج لفكرة أساسية تتمثل بصورة أساسية في أن الهدف الرئيسي للصهيونية هو تحقيق الغالبية اليهودية في فلسطين، ولتحقيق هذه الغالبية، اقترح فكرة هجرة 40 ألف يهودي سنوياً إلى فلسطين، مع تصاعد هذا العدد إلى ما بين 50 و60 ألفاً بعد تحقيق السيطرة على شرق الأردن. كما أشار إلى أن السلطة الانتدابية ينبغي أن تلتزم بدور فعال في تنفيذ وعد بلفور، خاصة فيما يتعلق بالحفاظ على شرق الأردن وعدم التنازل عن أي جزء من أرض إسرائيل، وأكد أيضاً على أن الدفاع عن الوطن القومي اليهودي يكون بمسؤولية اليهود ذاتهم، وعليهم بناء جيش يهودي قوي، إلى جانب إقامة ما وصفه بـ"الجدار الحديدي" لردع العرب (النعامي، 2020).

استمر تأثير (جابوتنسكي) على التيار اليميني حتى بعد وفاته، إذ استلم تلميذه (مناحيم بيغن) قيادة التيار وتنفيذ أفكار معلمه، وكان هذا واضحاً من خلال تأسيس حزب حيروت<sup>1</sup> اليميني بعد إعلان قيام الكيان الاسرائيلي وانضمام أغلب قيادات أرجون<sup>2</sup> و"شتيرن" إليه، وعلى رأسهم (مناحيم بيغن) و(إسحق شامير)، إذ يقول بيغن: "إن أي إنكار أو حتى تجاهل لأفكار جابوتنسكي يعني الخيانة، إذ لم يكن من الممكن أن نستمر في السير حفاة فيما يكتظ التاريخ بالتضاريس المدببة.

وما زالت أفكاره (جابوتنسكي) إلى الآن تشكل مرجعية للتيار اليميني ولا أدل على ذلك من استيحاء فكرة جدار الفصل العنصري من مقال لجابوتنسكي بعنوان "الجدار الحديدي"، التي تعتبر من الأدبيات الرئيسية لـ"الليكود"، فبالإضافة إلى أهمية القوة في زرع الاحترام أمام العدو، لا بد من إقامة جدار يفصل ما بين اليهود والسكان غير اليهود.

<sup>1</sup> حزب حيروت هو حزب يميني تأسس على يد مناخيم بيغن عام 1948م وهو من الأحزاب المؤسسة والمنبثقة عن منظمة أرجون التي كانت تعمل على تحرير فلسطين من الانتداب البريطاني واقام دولة يهودية عليه. بالرجوع للـرابط:  
<https://www.madarcenter.org/%D9%85%D9%88%D8%B3%D9%88%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D8%AA/1829-%D8%AD%D9%8A%D8%B1%D9%88%D8%AA-%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9>

ان نظرية الجدار الحديدي لجابوتتسكي تقدم حلاً صهيونياً لإدارة الصراع مع المحيط العربي والفالسطيني، من خلال بناء قوة عسكرية إسرائيلية قوية جداً، مستندة إلى فرضية إن الهدف القومي للصهيونية لا يجب أن يحتكم للرأي العربي وأخذ مشروعية منه للبقاء. يركز جابوتتسكي في أربع مركبات أساسية في نظريته: زيادة عدد اليهود في منطقة غور الأردن، إنشاء علاقات مع الدول الاستعمارية، الإحجام عن التفاوض مع المحيط العربي، وبناء قوة عسكرية جبارة لا يمكن التغلب عليها. يؤكد جابوتتسكي على عدم وجود مجال للحديث عن تصالح مع سكان أرض إسرائيل العرب، ويقترح أن الاستيطان يجب أن يتواصل بحماية قوة مدافعة، ويحث على إخضاع السكان الأصليين حتى يفقدوا الأمل في التغلب على الكيان الصهيوني. بشكل عام، تسعى نظرية الجدار الحديدي إلى تأكيد الأبعاد الاستراتيجية للمشروع الصهيوني وتعتبر الجدار الحديدي مبدءاً استراتيجياً لتحقيق الأهداف الصهيونية (بشير، 2018).

تعتمد نظرية الجدار أو الستار الحديدي على التحالف مع القوى الإمبريالية لدعم مشروع الاستيطان اليهودي وإقامة دولة يهودية على التراب الفلسطيني، وبالإضافة إلى ذلك، تشدد النظرية على أهمية بناء قوة عسكرية تكون قادرة على حماية المستوطنات اليهودية وضمان استمرارية الهجرة اليهودية إلى فلسطين، بالتزامن مع تفويض القدرة العربية على التصدي لهذا الاستيطان، إذ تعتبر الجدار الحديدي رمزاً لقوة الصهيونية ومحوراً أساسياً في إستراتيجية جابوتتسكي لضمان بقاء الهيمنة اليهودية في إسرائيل وتحقيق الأهداف الصهيونية، وذلك عبر تحقيق التفوق العسكري والسياسي وضمان عدم وجود فرص للتغيير العربي لصالح الفلسطينيين (علي، 2020).

### 3.3 احزاب اليمين المتطرف

تنقسم أحزاب اليمين في الكيان الصهيوني إلى معسكرين رئيسيين، وهما معسكر اليمين العلماني ومعسكر اليمين الديني. يتألف كل معسكر من تشكيلات حزبية متعددة، بعضها ذو تاريخ طويل في المشهد السياسي، بينما يعود بعضها إلى فترة أحداث أقرب. يضم معسكر اليمين العلماني تحالف الليكود الذي نشأ بهدف توحيد التفرقات التي عُرِفَت بها الحياة السياسية الحزبية في المجتمع الصهيوني قبل وبعد تأسيس إسرائيل. يتكون الليكود من تحالف متنوع من الأحزاب والحركات والكتل البرلمانية والقوى السياسية، حيث تُعد حركة حيروت وحزب الليبراليين الأحرار من بين أهم تجسيدات وركائزه الأساسية، ويمثلان القوى السياسية ذات التاريخ العميق في إسرائيل. ظهرت باقي الكتل بعد منتصف الستينات نتيجة لتطور العلاقات الداخلية للأحزاب استنادًا إلى الظروف السياسية العامة. يظل عدد كتل الليكود غير ثابت، إذ يتغير حسب تطور العلاقات الداخلية لكل كتلة. أما معسكر اليمين الديني، فقد تأسس في البداية من ثلاثة أحزاب دينية هي "المفدال" وحزب أغودات إسرائيل وبوعالي أغودات إسرائيل (النعامي، 2012). وبعد ذلك، ظهرت العديد من التكتلات والأحزاب الفرعية المتفرعة عنه، وفيما يلي نوضح ذلك:

#### 3.3.1 الاحزاب اليمينية المتطرفة الدينية

تأتي إقامة دولة إسرائيل في سياق يهودي ديني، حيث دعت الحاخامات إلى عودة اليهود إلى أرض الآباء وتأسيس وطن موحد لهم. أصبحت القوى الدينية والأحزاب الدينية عاملاً رئيسياً في تأسيس الدولة الصهيونية والمشاركة في نظام الحكم. حققوا ذلك باستخدام شعارات دينية مستوحاة من تعاليم التوراة، حسب ادعائهم. كان حزب همزراحي وهابوعيل همزراحي وغودات إسرائيل وبوعالي اغودات إسرائيل من بين الأحزاب الدينية الرئيسية قبل عام 1948. بعد تأسيس إسرائيل في عام 1948، تحولت جميع المنظمات الدينية الإسرائيلية إلى أحزاب وحركات سياسية دينية تشارك في نظام الحكم. تم تقسيم الأحزاب الدينية في إسرائيل إلى المعسكر الديني القومي (همزراحي، هبوعيل همزراحي) والمعسكر

الاعواداتي التوراتي (اعوادات إسرائيل، بوغالي اعوادات إسرائيل). ثم دُمجت الأحزاب الأربعة تحت اسم "الجبهة الدينية الموحدة" وشاركت في انتخابات الكنيست لعام 1949 حيث حصلت على 16 مقعدًا تحت قائمة واحدة، وكانت هذه هي المرة الأولى والوحيدة التي توحدت فيها جميع الأحزاب اليمينية الدينية، وفي انتخابات الكنيست الثانية لعام 1951، انفصلت الأحزاب اليمينية الدينية عن الجبهة الدينية الموحدة، حيث حصل حزب هبوعيل همزراحي على 8 مقاعد واعوادات إسرائيل على 3 مقاعد، وحقق بوغالي اعوادات إسرائيل وهمزراحي كل منهما مقعدين (الرفوع، 2017).

### 3.3.1.1 اغودات اسرائيل

تأسس حزب إغودات إسرائيل في عام 1912 في بولندا، حيث نجح في جذب عدد كبير من يهود العالم. كان هدف تأسيس الحزب هو إيقاف تأثير العلمانية، وتعزيز المصالح الدينية لليهود الأرثوذكس والدفاع عنها (شاش، 1996).

عندما ظهرت إغودات إسرائيل في البداية، كانت اهتماماتها تركز على بناء المدارس الدينية والتعليم الديانة اليهودية. فلم يكن مقتنعًا بفكرة إقامة الدولة الصهيونية، ولكن تغيرت هذه الرؤية في عام 1927 وتم الموافقة عليها. وفي عام 1984، قرر الحزب أن ممارسة النشاط السياسي هي وسيلة فعالة لتحقيق أهدافه. حارب حزب إغودات إسرائيل فكرة تجنيد النساء في الجيش أو الخدمات المدنية والعامة. تم تغيير اسم الحزب إلى "ديجل هتوراة". وتتمثل المبادئ الأساسية للحزب في تمثيل شرائح محافظي التوراة في مؤسسات الحكم والكنيست والمجالس البلدية والمحلية. تهدف هذه المبادئ إلى تلبية احتياجات هذه الشرائح في جميع مجالات الحياة وضمان عدم التمييز ضدهم. يسعى الحزب أيضًا للتأثير على المجتمع الإسرائيلي وتعزيز أنماط الحياة اليهودية وفقًا لتعاليم التوراة من خلال التنقيف وبطريقة ديمقراطية. كما يركز على نشر تعاليم التوراة وتحسين المعايير المعمول بها، وتعزيز خشية الله وجذب جميع اليهود الراغبين في دراسة التوراة وممارسة الفرائض (منصور، 2005).

### 3.3.1.2 حزب المفدال

ظهر حزب المفدال في 1965 خلال انتخابات الكنيست الثالثة، حيث كان اتحاداً بين حزبي همزراحي وهبوعيل همزراحي، كان الهدف من تأسيس حزب المفدال هو إقامة مجتمع يهودي قومي يستند إلى الأسس الدينية والروحية والاجتماعية التي بنيت عليها توراة موسى (الشرفاء، 2018).

تتسم الأحزاب الدينية بإسرائيل بتمتعها بتنظيم مؤسسي قوى فهي لديها هياكل تنظيمية متماسكة تتسم بالتعقيد والتشابك والاستقلال مكنتها من إمكانية التكيف داخل المجتمع الإسرائيلي فعلى سبيل المثال استطاع حزب المفدال أن يتكيف أيديولوجيا عبر الزمن فعند بداية إنشاء الحزب عام 1956 انتهج الحزب نهجا معتدلا مكنه من أن يكون الحزب الديني الوحيد الذي ائتلف مع حكومة الماباي في تلك الفترة فقد كان توجه الحزب توجهها برجماتيا مشابها لتوجه حزب العمل وقد كان يتبنى مواقف اجتماعية واقتصادية فقد كان جوهر اهتمامه يتمثل في الحفاظ على الطابع اليهودي والصراع حول القوانين والتشريعات التي تنظم مكانة الدين والدولة واستمر هكذا حتى الانقلاب السياسي الذي حدث في الحكم بإسرائيل حتى حل الليكود اليميني محل العمل اليساري ومن ثم أدرك الحزب التحول الذي حدث في الساحة السياسية الإسرائيلية فتبنى توجهها مغايرا بدأت إرهاباته بعد حرب 1967 حيث أصبح حزب يمينياً قومياً نظرتة متشددة لا يؤمن بإمكانية الحل الوسط، مما سيعكس مدى قدرة الحزب على التكيف كمؤسسة سياسية تستجيب وتتكيف مع التغيرات التي تحيط بها (غانم أ.، 2005).

منذ عام 1956 حتى عام 1967، حققت الأحزاب الدينية نجاحاً كبيراً وحافظت على وزنها الديني في الكنيست، حيث كانت تمثل نسبة تتراوح بين 12 إلى 15% من إجمالي الأصوات. لم يظهر حزب المفدال أي تحفظات تجاه سياسة حكومة حزب الماباي، خاصة فيما يتعلق بتنفيذ العدوان عام 1967 على الدول العربية والعدوان الثلاثي على مصر في عام 1956، وتجاهلت هذه السياسة حقوق اللاجئين من أبناء الشعب الفلسطيني (النعامي، 2020).

تعتبر حرب 1967 نقطة انطلاق لتعزيز قوة الأحزاب اليمينية الدينية بعد فشل حزب حركة 39 العمل، الذي كان يحمل راية الصهيونية الاشتراكية في إسرائيل، في تحقيق أهدافه والمساهمة في فشل التحالف التقليدي بين الدينيين والعلمانيين في إسرائيل. وبعد حرب 1973 حتى عام 1977 حيث فاز اليمين المتطرف في انتخابات الكنسيت، وبعد تسلم مناحيم بيغن رئاسة وزراء إسرائيل، نجحت حركة "جوش إيمونيم"، وهي حركة دينية اجتماعية نشأت بعد حرب 1973، في تحقيق اختراق غير مسبوق في إنشاء المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة تحت شعار "العهد والميثاق بين الرب والشعب المختار" (الشريف، 2010).

شهدت الثمانينات عدة انشقاقات في عدة أحزاب، مما أدى إلى ظهور أحزاب وقوائم جديدة، مثل انشقاق حزب المفدال الذي أدى إلى تقلص عدد مقاعده في الكنسيت إلى 6، وفي انتخابات 1981 حصل على 4 مقاعد فقط. في هذه الفترة، ظهرت العديد من الأحزاب الجديدة التي اندمجت مع الأحزاب الأخرى دون أن تحدث أي تأثير يذكر. من بين هذه الأحزاب كان حزب تامي (قائمة تقاليد إسرائيل) وحزب موراشا (أي التراث) الذي ضم في وقته كل من متساو (المعسكر الصهيوني الديني)، أوروث (أضواء)، وميماد (معسكر الوسط الديني).

### 3.3.1.3 حزب ديجل هتوراه

ظهر أيضاً حزب ديجل هتوراه (علم التوراة) في عام 1988، وهو حزب ارتوذكسي متشدد وشارك في انتخابات الكنسيت الثاني عشر حيث حصل على مقعدين. لاحقاً، اندمج مع حزب إغوادات إسرائيل تحت اسم "يهדות هتوراه". كان الحزب يعد من بين أقل الأحزاب تطرفاً من حيث البرامج والتركيب للقيادة العليا فيه، حيث كان رئيسه إبراهيم رافيتس. وقد أبدى رافيتس موافقته على الانسحاب من المناطق المحتلة وإقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح (جريس، 1997).



استقرت الأحزاب الدينية بعد انتخابات الكنيست الثالث عشر في عام 1992، حيث شهدت تطوراً وازدادت نسبة مقاعدها في الكنيست، وذلك لتصل إلى 30 مقعداً في انتخابات الكنيست التاسع عشر عام 2013. حدث تقسيم هذا التحالف إلى ثلاثة أحزاب رئيسية، وهي حزب شاس الذي حصل على 13 مقعداً، وحزب يهودوت هتوراه الذي نال 7 مقاعد، بالإضافة إلى حزب البيت اليهودي الذي تأسس في عام 2008 كإمتداد لحزب المفدال وحقق 12 مقعداً (الشريف، 2010).

اعتماداً على ما سبق يتضح بان الأحزاب السياسية تلعب دوراً مهماً في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في إسرائيل، وتظهر أهمية العضوية الحزبية والبرلمانية في الكنيست الإسرائيلي. وقد جعلت الأحزاب السياسية الإسرائيلية المجتمع الإسرائيلي يندمج معها، بالإضافة إلى الدعم الخارجي الذي حقق المشروع الصهيوني. في هذا السياق، نشأت الحركات اليمينية الدينية في بداية القرن العشرين داخل وخارج إطار الصهيونية. بدأ اليهود بتشكيل حركات يهودية، وكان أول هذه التنظيمات حزب "همزراحي" الذي تأسس في إطار الصهيونية عام 1902، ليمثل التيار اليهودي المتدين الذي سيطر على المنظمات الصهيونية العالمية في تلك الفترة.

#### 3.4 الأحزاب اليمينية الدينية المتطرفة والديمقراطية في إسرائيل

في ظل تلك الأفكار والمعتقدات التي تحملها الأحزاب الدينية اليمينية من أن إسرائيل دولة يهودية خالصة لليهود فإن ذلك يُعدّ ضرباً أهم أسس الديمقراطية والتي تتمثل بالمساواة وحقوق الأقليات والعدل فيما بين مكونات الشعب، فبعد حرب 1967 أصبحت هذه الأحزاب أكثر عدوانية تجاه العلاقات السياسية الداخلية والحال كذلك فيما يخص أرض إسرائيل الكاملة ومع تطور الصهيونية الدينية وعلاقتها بالدولة ولجئها مع أنصار فكر جابوتسكي - بيجن إلى التحالف مع اليمين، أخذت العلاقة في التغيير وأصبح للملتزمين وزنا دينياً، إذ أخذت تغيير موقفها داخل إسرائيل فبدلاً من الاكتفاء بالتبعية أخذت تطالب بدور قيادي وتصر على أن تتبع السياسات الداخلية والخارجية من التشريعات الدينية،

ومن ثم أصبحت القومية اليهودية عاملاً مهماً للوصول إلى الهدف النهائي لليهودية وهو الخلاص، وأصبحت العلاقة بين الدين والسياسة أكثر تألقاً، فالدين لخدمة السياسة القومية، والقومية لتنفيذ الوصايا الدينية (عياش، 2002).

### 3.4.1 الأحزاب اليمينية المتطرفة العلمانية

كانت الأحزاب الصهيونية العلمانية قبل إعلان قيام الكيان الإسرائيلي، وتظهر فيها تناقضات كثيرة في مفاهيمها ونشاطاتها، نتيجة لافتقارها إلى أرضية طبيعية تتناسب تطورها. وفي بداية نشوء الحركة الصهيونية، واجهت اعتراضاً من طبقات كبيرة من اليهود، حيث لم تستقطب اليهود في البداية، ورأى بعضهم أن الحل ليس في هجرة إلى دولة أخرى، بل يكمن في التصدي للإضطهاد ذاته. وفي هذا السياق، بدأ اليهود بتأسيس أحزاب معارضة للصهيونية اعتباراً من عام 1897، وكان أحد هذه الأحزاب هو حزب "بوند"، الذي كان اتحاداً للعمال اليهود في العالم، وكانت الفكرة الصهيونية هامشية بالنسبة لليهود في تلك الفترة، ولم يتمكن (هرتزل) من عقد المؤتمر الصهيوني الأول في أي مدينة أوروبية يعيش فيها عدد كبير من اليهود، نظراً للمعارضة الشديدة التي واجهها من قبل الأغلبية اليهودية آنذاك، ولم يحظ (هرتزل) بتأييد كبير من رجال الدين أو حتى من مؤسسي الحركة الصهيونية مثل (حاييم وايزمان) و (بن غوريون)، وذلك لعدم تمسكه بالتعاليم الدينية والدين اليهودي، فضلاً عن عدم إتقانه للغة العبرية (مصالحة، 2007).

من هنا يتضح بأن تشكل الأحزاب في إسرائيل بصفقتها المباني الأساسية لدولتها وتتولى الحكم والمعارضة لأي قرار داخلي أو خارجي يتعلق بإسرائيل، والأحزاب الإسرائيلية تمثل الحياة السياسية في البلاد، والسمة المميزة البارزة لها هي أصلها الأوروبي، مما يضيف عليها أبعاداً هامة ذات طابع صهيوني وبرنامجاً يتم التزامه به بشكل عام، وهذه الأحزاب تتميز بالمرونة في تفاعلها مع مجتمعها، حيث تستوعب جميع التوجهات والأفراد القادمين في إطار واحد يمثلهم ويعبر عن آرائهم.

### 3.4.2 حزب الليكود

يُعد حزب الليكود هو أكبر حزب يميني علماني في إسرائيل، ويتميز بمحافظته واتجاهه المتطرف، حيث تكمن دعامته الأساسية في حركة "حيروت" (الحرية) وحزب الليبراليين (الأحرار). يعد الليكود واحداً من أهم القوى السياسية التاريخية في الكيان الصهيوني. يتغير عدد كتلته بتفاوت وفقاً للظروف السياسية العامة وتطور العلاقات الداخلية في كل كتلة (الشامي، 1994).

يأتي تأسيس حزب الليكود نتيجةً لعمليات التوحيد والانشقاق التي سجلتها الحياة السياسية الحزبية في مجتمع المستوطنين قبل قيام الكيان الصهيوني وبعده. وتعد حركة "حيروت" وحركة "الأحرار"، جنباً إلى جنب مع حزب العمل الرسمي، القائمة الرسمية، وكتل "أحدوت" و"ياعد/معاً"، من أهم حركات وتطورات الأحزاب السياسية التي شكلت الليكود (زهر، 2023).

وقعت الاتفاقية التأسيسية لحزب الليكود وتم الإعلان عن تشكيله رسمياً في 13 سبتمبر 1973. وتضم الكتل البرلمانية للحزب تحالف "جاخال"، الذي يجمع بين حزبي حيروت والأحرار، بالإضافة إلى كتلة حزب المركز الحر وكتلة حزب القائمة الرسمية، التي تشكلت عن آثار حزب رافي والتي رفضت الانضمام إلى دحيان وعادت إلى حزب العمل وبالرغم من انه حزب يميني متطرف الا ان كان لديه توجهات ديمقراطية مثل: التعددية الحزبية، والاقتصاد الحر، سيادة القانون، حرية الافراد، و التحالفات مع الاحزاب الأخرى ( الخوالدة، 2000).

تأسس الليكود بهدف إيجاد بديل لتحالف الأحزاب العمالية، استعداداً للمشاركة في الانتخابات العامة للكنيست الثامن المقررة في عام 1973. في عام 1958، بدأت المفاوضات بين حزبي حيروت والصهيونيون العموميون (الأحرار حالياً)، ولكن لم تؤدي إلى النتيجة المرجوة. في عام 1965، تجددت المفاوضات مع حيروت وجناح الصهيونيون العموميون والحزب التقدمي ضمن حزب الأحرار، وأسفرت عن تشكيل كتلة غاحل. وبفعل التحول اليميني الذي شهدته الحياة السياسية بعد حرب حزيران

1967، أصبحت كتلة غاحل مركز جذب لكافة القوى السياسية اليمينية. وقبل طرح فكرة تحالف كافة الأحزاب اليمينية العلمانية للمشاركة في الانتخابات، كانت هناك محاولة بزعامة اللواء (أريئيل شارون)، الذي اشترط موافقته على إدراج اسمه في قائمة "عاقل" كممثل لحزب الأحرار. ورغم التحفظات الأولية من زعماء حزبي حيروت والأحرار، تم قبول هذه الفكرة نتيجة للضغوط العسكرية والدوائر الصناعية والتجارية، بالإضافة إلى عدم وجود خلافات سياسية بارزة (نصار، 2016).

ويتضح الى أن تشكل اليمين الجديد وتطوره في سياق الصهيونية المؤسسة، التي انطلقت بذورها التطريفية والأصولية عبر تأسيسها على علمنة الدين وتحويل القصص التوراتية إلى خطة عمل، يعتقد أنه يمكنه السيطرة على ديناميته والتحكم الدائم باتجاهه وفقاً لحساباته. ساهمت التحولات الديمغرافية والاجتماعية التي نشأت بعد هجرات الشرقيين، ونسب الولادة العالية بين الحريديين وتشكيل المستوطنين معاً في زعزعة هيمنة المؤسسين، كما وأدت إلى إقامة تحالف المهمشين بين الليكود والشرقيين، مما أدى في النهاية إلى الإطاحة بحكم مباي في عام 1977، ومنذ ذلك الانقلاب يسود اليمين بشكل مستمر باستثناء فترات قصيرة.

فأحزاب اليمين العلماني تتفق في المبدأ على رفض الانسحاب من المناطق المحتلة، وخاصة المناطق الفلسطينية. كما تؤكد على أهمية الاستيطان اليهودي الواسع في تلك المناطق وتشدد على شرعيته، مؤكدة في الوقت ذاته على دور إسرائيل الإقليمي. ومع ذلك، تختلف هذه الأحزاب في بعض الأساليب والوسائل التي يجب اتباعها لتحقيق هذه الأهداف، وتشكل هذه التباينات أحد أبرز مظاهر الصراعات داخل الساحة الحزبية السياسية. وتجتمع الأحزاب في معسكر اليمين في توجهاتها الاقتصادية والاجتماعية، حيث تستند إلى مبادئ الاقتصاد الرأسمالي وتعارض الصراع الطبقي، وتحاول تمويمه بشعارات تتحدث عن المساواة الاجتماعية. وتؤكد على أهمية تفوق المصلحة الوطنية العليا على المصالح الطبقيّة والفئوية، عبر تنشيط مشاعر الانتماء الوطني والتعصب ضد كل ما هو خارج نطاق الهوية اليهودية.

### 3.4.3 الاحزاب اليمينية العلمانية والديمقراطية في اسرائيل

في ظل طرح حزب الليكود (وهو رأس الحربة في الأحزاب اليمينية العلمانية) لموضوع التعديلات القضائية في السنة الأخيرة، وما تبع ذلك من احتجاجات عارمة في الشارع الإسرائيلي ضد تلك التعديلات والتي تراها مساً واضحاً في أسس الديمقراطية في إسرائيل كون تلك التعديلات تُضعف من سلطات السلطة القضائية في إسرائيل وهي أحد المكونات الثلاث للنظام الديمقراطي في إسرائيل (السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية).

فإذا نجح الائتلاف الحكومي بزعامة الليكود في تمرير خطة التعديلات القضائية رغم الاحتجاجات الشعبية غير المسبوقة فإن ذلك سيساهم في بروز توترات عميقة في المجتمع الإسرائيلي بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية، وتصورات مختلفة بشأن الديمقراطية وموازن السلطة، فإذا مرت خطة التعديلات القضائية المثيرة للجدل، فقد تنتقل السلطة بشكل أكبر إلى السلطة التنفيذية على حساب السلطة القضائية، مما يعكس تحولاً في توازن السلطات ويثير مخاوف من تراجع في مستوى الديمقراطية، وبالتالي فالصراع الحالي يعكس صراعاً عميقاً بين الرؤى المتنافسة حول هوية الدولة الإسرائيلية ومدى تطبيق مبادئ الديمقراطية، وهذا الصراع يمكن أن يزيد من الانقسامات السياسية والاجتماعية، بحيث يظهر المجتمع الإسرائيلي بشكل متزايد كمجتمع متنوع ومتشاك مع اختلافات عميقة في التفكير والتصورات، وبالتالي فإن هذا يمكن أن يؤدي إلى تعقيدات إضافية في عملية صنع القرار وتحديد مسار السياسة العامة (سليمان، 2024).

### 3.4.4 استلام اليمين المتطرف للحكم في اسرائيل

وصل حزب الليكود للحكم في عام 1977، بعد تحقيقه الفوز مثابلاً حزب العمل الذي كان يترأسه وقتها (شمعون بيريز). يُعرف حزب الليكود باعتباره حزباً صهيونياً من اليمين الليبرالي الذي عنيت فيها الليبرالية القادرة على التعايش مع القومية المتطرفة فيما يخص مسألة الدولة باعتبارها دولة لليهود فقط وبيروز من ذلك شعار ارض وسياسات اسرائيل الكبرى، بحيث يتبنى فكر المحافظين الجدد. تأسس

الحزب كنتيجة لاندماج حزبين هما الحزب الليبرالي وحירות الذي أسسه رئيس الوزراء السابق مناحيم بيغن في عام 1948، وذلك لتشكيل حزب وسط يميل أكثر نحو الجانب اليميني، وذلك في عام 1973 (مصالحة، 2007).

حكم حزب الليكود إسرائيل في عدة فترات، بدءاً من عام 1977 وحتى عام 1984، ثم من عام 1986 وحتى عام 1992، ومرة أخرى من عام 1996 وحتى عام 1999، وتولى الحزب السلطة أيضاً بين عامي 2001 و2005 بقيادة (أريئيل شارون)، الذي انشق لاحقاً لتأسيس حزب جديد يحمل اسم "كاديما" (شعبان، 2014)، بعد انتقال الرئاسة من (أريئيل شارون)، تولى (بنيامين نتنياهو) قيادة الحزب حتى لحظة إعداد الدراسة، وفي انتخابات الكنيست خلال نوفمبر/تشرين الثاني 2022، حققت قائمته 32 مقعداً.

ويبرز كذلك حزب الصهيونية الدينية والذي هو امتداد فكري لحزبي (كاخ ومنظمة غوش أيمونيم)، ولا يعتبر وريثاً للأحزاب الدينية القديمة التي ظهرت في إسرائيل في بداية القرن الماضي عام 1902. ويشكل حزب كاخ منظمة إسرائيلية يمينية متطرفة تأسست عام 1971، وتستند أيديولوجيتها إلى التوراة واستخدام العنف المسلح لتحقيق أهداف الصهيونية. وصنف على أنه حركة إرهابية عام 1994 بعد مجزرة الخليل، وصدور أمر باعتقال إداري بحق 5 من قادتها (ابوجابر، 2004).

وفيما يتعلق بمنظمة "غوش أيمونيم"، تم الإعلان عن تأسيسها رسمياً في عام 1974، تحت شعار "أرض إسرائيل لشعب إسرائيل، وفقاً لتوراة إسرائيل". وهدفها يتجلى تحت عنوان الأخذ و السيطرة لأراضي الفلسطينيين، إلا أن اهتمام أعضائها ببناء "المعبد" وإعادة تأسيس "المملكة التوراتية" كان يتفوق على أولوياتهم. بينما يحتوي حزب الصهيونية الدينية على اتحاد كل من الصهيونية الدينية، القوة اليهودية، وحزب نوع المتطرف، وقد حقق الحزب نتيجة إيجابية في انتخابات الكنيست الإسرائيلي، وكان لهذا الحزب مقاعد عددها 14 مقعداً في الانتخابات التي جرت في نوفمبر/تشرين الثاني 2022 (زهر، 2023).

### 3.4.5 حزب شاس

نشأ حزب "شاس" سنة 1984، ويُعد ممثلاً لليهود (السفارديم). وقد وصل الحزب للبرلمان في انتخابات عام 1999، حيث حقق 17 مقعداً، لكن تراجع تمثيله إلى 12 مقعداً في عام 2006. رغم ذلك، استمر "شاس" في المنافسة مع "حزب الليكود"، مصباً القوة الدينية الرئيسية والثالثة من حيث التمثيل السياسي في إسرائيل (الشامي، 1994).

من خلال ما سبق يتضح ان "حزب شاس" لعب دوراً فاعلاً في الحياة السياسية الإسرائيلية عند تأسيسه وإلى الآن، واختلفت مواقفه السياسية التي تميل أحياناً إلى الوسطية عن الأحزاب الدينية الأخرى في الكنيست. ينضم "شاس" عادة إلى الائتلافات الحكومية بعد انتخابات الكنيست، وتعكس مواقفه الدعم لعمليات التفاوض مع الفلسطينيين، وفي الوقت نفسه يظهر تمسكه بمواقف صلبة في بعض القضايا المفاوض عليها. كما يساند ويدعم هذا الحزب التوسع الاستيطاني، ويرفض التنازل والاتفاق فيما يتعلق بالقدس. ويعبر عن رفضه للتفاوض مع العرب ودولهم إلا في حالة تعويض اليهود عن مفقوداتهم بعد الهجرة من مناطقهم وفقاً لتعبيرهم.

يتفق معسكر اليمين الاسرائيلي على نهج متشابه، مما يجعله يتحد و يتعاون مع بعضه. بحيث يتبع توجه يميني ليبرالي، ويبرز باعتباره حزبا صهيونيا يقتنع بأفكار اليمين الجديد. يقوم الحزب بتحديد مجموعة من الركائز السياسية والمذهبية لتحديد قوانينه، من بينها إيمانه بمفهوم إسرائيل المتعلق بالأحداث الزمنية، والهجرة اليهودية، ومن بين تلك الأسس يأتي تفضيل إعطاء الفلسطيني الفلسطيني طابع الذاتية في الحكم مع بقاء شؤونه الخارجية والأمن تحت سيطرتهم كدولة، وتوقيع اتفاقيات ومعاهدات ثنائية وفردية مع الجانب العربي، ولا ننسى موقفه المعتد الداعم للتوسعات الاستيطانية في كافة أراضي فلسطين (شعبان، 2014).

وتعتمد الصهيونية الدينية على منطلق أيديولوجي وفكري يولي اهتماماً للتوراة كأساس، بحيث يعطي اليهود حقاً لتأسيس وطنهم في فلسطين. يتميز هذا الاتجاه بتفرده، حيث يختلف عن تيارات الفكر الديني اليهودية الأخرى التي تعتقد بأن تحقيق "إسرائيل اليهودية" يكون فقط بمجيء المنقذ. بالإضافة إلى الأيديولوجية التوراتية، يُستند أتباع الصهيونية الدينية على مواعظ الحاخامات والفكر المتأصل النابع من المدارس والمراكز الدينية اليهودية المنتشرة في الضفة والقدس، ويُظهر هذا الفكر دعماً قوياً للإستيطان في تلك المناطق (ابوجابر، 2004).

أما "حزب شاس" الذي يندرج تحت فئة الأحزاب اليمينية الدينية، يؤيد فكرة دمج الديانة اليهودية مع مؤسسات الدولة، ويدعو إلى تخصيص مساعدات كبيرة لطلاب المدارس التلمودية. من جهة أخرى، يتبنى "حزب يهودت هتوراه" توجهاً يمينياً دينياً متشدداً، حيث يروج لفكرة أنه يجب أن تكون تعاليم التوراة هي المرجع لسياسة إسرائيل على الصعيدين الداخلي والخارجي. يدعو الحزب إلى إنشاء دولة يهودية تخضع للقوانين الدينية ويعارض بشدة المفاوضات مع الفلسطينيين (الحوادة، 2000).

تظهر الاختلافات السياسية والأيديولوجية البارزة بين أحزاب اليمين المتطرف واليمين التقليدي في إسرائيل. حيث تتمثل هذه الاختلافات في دعوتها لتحقيق السيادة الإسرائيلية في الضفة الغربية وإعلان الدولة اليهودية في جميع أنحاء فلسطين التاريخية. يعارض اليمين المتطرف بشدة منح أي درجة من الاستقلال الذاتي للفلسطينيين. يعتمد اليمين المتطرف على دعم المستوطنين في قاعدته الانتخابية، حيث يبلغ عددهم حوالي مليون في الضفة والقدس. يركز اليمين المتطرف على تعزيز وتوطيد المشروع الصهيوني على هذه الأراضي بشكل خاص، دون مراعاة للظروف الخارجية وتأثير مواقف الولايات المتحدة وأوروبا (شلحت ا، 2008).



### 3.4.6 اسباب تقدم الاحزاب اليمينية المتطرفة في اسرائيل

منذ ما يُعرف بالانقلاب السياسي في إسرائيل عام 1977، حينما وصل حزب الليكود لأول مرة في تاريخه إلى الحكم، أصبحت الحياة السياسية مسرحاً للتنافس بين اليمين واليسار حتى منتصف التسعينيات. في هذه الفترة، بدأت حقبة السيطرة لتجمع اليمين العلماني واليمين الديني المتطرف على زمام الحكم في إسرائيل. يُعزى ذلك إلى أسباب داخلية وخارجية متعددة أدت إلى تراجع قوة حزب العمل ومعسكر اليسار بشكل عام، وتدهوره إلى مقاعد المعارضة، مما سمح لحزب الليكود وأحزاب اليمين بالتوالي بالسيطرة على الحكومات (الشريف، 2010).

وقد شهدت تلك الفترة تراجعاً في شعبية حزب العمل، وتأثراً بالتحويلات السياسية والمستجدات الداخلية والخارجية. كما تسببت إقالة رئيس الوزراء اليساري إيهود باراك، بعد فشله في التوصل إلى اتفاق سلام، في إشعال رغبة اليمين في السعي للسيطرة على السلطة في إسرائيل. إعلان باراك المشهور حينها حول عدم وجود "شريك في الجانب الفلسطيني"، ساهم في تعزيز الشعور بالإحباط بين اليساريين. وبالإضافة إلى ذلك، هناك أسباب داخلية وخارجية أخرى ساهمت في تراجع اليسار وتقدم اليمين في الساحة السياسية الإسرائيلية، أبرزها:

1. التغيرات الاثنية والديمغرافية: أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تعاضد اليمين الإسرائيلي وتراجع اليسار هي التغيرات الديمغرافية والعرقية التي حدثت داخل إسرائيل على مدى العقود الثلاثة الماضية. خلال هذه الفترة، نتجت هذه التغيرات في تكوين ثلاث فئات سكانية رئيسية داخل إسرائيل، وهي المهاجرون الروس الجدد، والمجتمع الشرقي، والفئات الدينية بتوجيهها الصهيوني واليهودي الحريدي. وقد أصبحت هذه التجمعات تشكل أكثر من نصف السكان في إسرائيل، نتيجة للهجرة المستمرة وارتفاع معدلات الولادة في هذه الفئات، وشهدت الفترة نفسها انخفاضاً في معدلات الولادة بين اليساريين، ولم تتجح قوى اليسار في اختراق هذه التجمعات التي تأثرت بتأثير

نخب مثقفة تميل إلى اليمين المتطرف. على سبيل المثال، الغالبية الساحقة من المهاجرين الروس، الذين يُقدر عددهم بحوالي 20% من السكان الإجمالي، يتجهون نحو اليمين، ولم يحقق اليسار تأثيراً كبيراً بينهم. يشير البروفيسور سامي سموحة، أستاذ علم الاجتماع السياسي في جامعة حيفا، إلى وجود عاملين دفعا المهاجرين الروس نحو اعتناق التوجهات (المسيحي، 1999)، وهما:

- الرغبة في التميز عن المهاجرين القدامى، على اعتبار ان المواقف العنصرية اتجاه العرب سينظر اليها كدليل على الوطنية، حيث تبرز النسبة العالية لديهم في التطوع للخدمة في الوحدات المختارة للجيش.

- التعرض لتأثير النخب المتطرفة ففي الوقت الذي أهمل اليسار المهاجرين الجدد، قام اليمين باحتضان النخب المثقفة لديهم ومساعدتها على بناء منابر اعلامية خاصة.

أما فيما يتعلق بالشرقيين فإن معظمهم يرون أن الأحزاب اليمينية هي الجهة القادرة على الدفاع عن حقوقهم ومصالحهم، وتحقيق العدالة لهم بمواجهة الظلم الطائفي الذي يعانون منه منذ تأسيس الدولة، وأما بالنسبة للمتدينين، فإن الأمور لا تحتاج إلى شرح كثير لتوضيح دوافع انجذابهم نحو التوجهات المتطرفة؛ حيث تكفي مرجعياتهم الدينية لتبرير ذلك.

2. رواج مقولة انعدام الشريك: لا شك أن الصراع العربي الإسرائيلي، وتحديدًا الفلسطيني، يترك تأثيره على الساحة السياسية الإسرائيلية. منذ رحيل يتسحاق رابين عن الحكومة وهزيمته الكبيرة أمام أرئيل شارون قبل عقدين، وإقراره بوضوح عند مغادرته الحكومة بشعار اليمين الذي قال فيه: "أقر وأعترف أنه لا يوجد شريك فلسطيني في عملية التسوية. لقد قدمنا لعرفات تنازلاً هائلاً، ولكنه اختار الرد بالإرهاب"، استخدمت وسائل الإعلام الإسرائيلية، التي تتأثر في الغالب بتوجهات يسارية، هذا التصريح وروجت له، مما أرسخه في الوعي الجماعي للجمهور الإسرائيلي. ونتيجة لذلك، بدأت قطاعات واسعة من الجمهور الإسرائيلي في تغيير اتجاهها من اليسار إلى اليمين تدريجياً، مما أدى إلى ترسيخ سيطرة الأحزاب اليمينية على الحكم مع مرور الوقت. كما أدى

انتشار مقولة "انعدام الشريك" إلى تحمس الجمهور الإسرائيلي لاعتماد إجراءات قمعية واستخدام القوة بشكل مفرط ضد الفلسطينيين (شلتح ١، 2008).

3. تآكل الفروق الأيدلوجية: إحدى العوامل الرئيسية التي أدت إلى انهيار اليسار الإسرائيلي هي أن الجمهور الإسرائيلي لم يعد يلمس وجود فروق أيديولوجية ذات مغزى بين المعسكرين في العديد من الجوانب. تسببت مشاركة حزب العمل في حكومة شارون، وبعدها في حكومة أولمرت - وهما حكومتان شنتا حرباً وقمعتا الفلسطينيين في غزة - في ترسيخ الإشكالية التي تقول إنه لا يوجد فرق كبير بين اليمين واليسار. فكليةما يمارس القمع ويؤيد الاستيطان. بالإضافة إلى ذلك، يواصل اليسار طرح شعارات فارغة دون أن يظهر حقيقة قدرته على طرح بدائل مغايرة للسياسات اليمينية. حتى عندما يدعم فكرة حلاً بنظام الدولتين، يظل متمسكاً بالمستوطنات الكبرى والقدس، مما يجعل طروحاته تبدو في أعين جمهوره الإسرائيلي كطروحات غير واقعية (شعبان، 2014).

4. السياسات الاقتصادية والاجتماعية: سياسة الخصخصة التي بدأت في إسرائيل قبل عقود وتسارعت تدريجياً، سببت آثاراً سلبية كبيرة على اليسار الإسرائيلي، مما ساهم في صعود شعبية اليمين. بدلاً من مواجهة سياسة الخصخصة، انخرط اليسار في التواطؤ بها، وتغاضى عن الآثار الضارة لها، وذلك من أجل ضمان حصول قاداته على مقاعد حكومية، وهذا ما حدث خلال فترات حكومات شارون وأولمرت. وفي هذا السياق، بدت قطاعات واسعة في المجتمع الإسرائيلي وكأن اليسار لا يعتبر حقاً العمل على تقليص الفقر وتقليل الفوارق الثقافية وغيرها من القضايا ذات الأهمية داخل المجتمع بجدية (النعامي، 2012).

5. غياب الشخصية القيادية الجامعة لدى اليسار: فمنذ العام 1995 تعاقب على قيادة حزب العمل - الحزب الرئيس في احزاب وسط اليسار - حوالي عشرة رؤساء كلهم قادوه للفشل، بينما تعاقب على قيادة الليكود فقط (أريئيل شارون) و(بنيامين نتنياهو) وهم في أغلب الأوقات قادوه الى سدة

الحكم لما تمتعوا به من كارزما قيادية وقدرات عالية في الحفاظ على تماسك الائتلاف الحاكم رغم العقبات (النعامي، 2012).

وهناك مجموعة من العوامل المختلفة التي ساعدت على نمو نفوذ الأحزاب اليمينية داخل الحياة السياسية في إسرائيل، فهناك اتجاه يفسر صعود الأحزاب اليمينية الدينية في إسرائيل بأنه امتداد للمد الديني على الساحة الدولية، فهناك توجه عالمي لصعود المكون الديني في التفاعلات الداخلية والدولية. وقد بدأت إرهاباته مع انهيار الاتحاد السوفييتي، حيث تحول طبيعة الصراع وبرز المكون الديني به في الأساس، وهناك أيضا من يفسر اشتداد ثقل الأحزاب الدينية المتطرفة في إسرائيل منذ عام 1996، بأنه ردة فعل لاتفاقية أوسلو حيث مثلت - كما ترى تلك الأحزاب الدينية - بداية للتنازل أمام الفلسطينيين والتفريط في "أرض إسرائيل المقدسة" الضفة وغزة، وقد كان أبرز تجلي لتلك الحركة هو مقتل رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك (اسحاق رابين) الأب الشرعي لاتفاق أوسلو، ويبرز كذلك اتجاه يري أن ترددي العلاقة بين طرفي الصراع الفلسطيني والإسرائيلي، واشتغال الانتفاضة وصعود حماس للسلطة، وصعود التنظيمات الجهادية في فلسطين، كان نتيجة له صعود وتنامي دور الأحزاب الدينية في إسرائيل وزيادة دورها داخل الحياة السياسة. خاصة في ظل ترددي الأحزاب اليسارية التقليدية بإسرائيل (العمل).

(جارودي، 2002).

ويمكن أيضاً أن نضيف الى كل الاسباب السابقة، سبب خارجي وهو نجاح حكومات اليمين الاسرائيلي في تحصيل أقصى الدعم الممكن من الولايات المتحدة، دون تقديم أي ثمن الى جانب ما يتسرب من تقارير عن توثيق علاقات إسرائيل السرية بالدول العربية، وأيضاً دون دفع ثمن ذلك التطبيع، قد يكون هناك أسباب عديدة أخرى أدت الى سيطرة اليمين وتراجع اليسار في اسرائيل، لكن في اعتقادي الأسباب التي ذكرت اعلاه هي أهمها.

### 3.4.7 انزياح المجتمع الاسرائيلي نحو اليمين المتطرف

حملت الصهيونية المؤسسة بنيتها على ترسيخ العلمانية والاعتماد على أساطيرها، وتلاحم الدين والقومية في إطار واحد، مما جعلهما يتحولان إلى وحدة قائمة على إمكانيات التدين والتطرف القومي. فقيم الأساطير الدينية واللاهوتية نسبياً ثابتة ومن الصعب تغييرها، ولكن الشروط الاجتماعية متحركة وقابلة للتغيير باستمرار. في هذا السياق، تحررت الأساطير المعلمنة في ظل التطورات التاريخية نحو توجهاتها الخلاصية الدينية، وابتعدت عن محددات "العقلانية- العلمانية" التي اعتقد المؤسسون أنهم يتحكمون بها، حتى أصبحت ميزة للصهيونية الجديدة في العقدين الماضيين (مصالحة، 2007).

دفع نحو هذا التحول ما جاء أساساً نتيجة لتغيير الشروط التاريخية بعد عام 1967 واحتلال الأراضي الفلسطينية، التي تُعتبر وفقاً للمخيلة الدينية واليمين القومي قلب أرض إسرائيل. تقاطع ذلك مع التحولات العميقة في البنية الاجتماعية والديمغرافية، مما أدى إلى تشكيل تحالف للمهمشين "مباي" وتأسيس تحالف بين الشرفيين والليكود، وانضمام التيار الاستيطاني إليهم، مما أدى إلى الإطاحة بحكم مباي في عام 1977 (البطة، 2009).

استمرت التحولات الديمغرافية في تصليب قيم اليمين الذي تحول تدريجياً من العلمانية الليبرالية إلى المحافظة الاجتماعية والتديين وتوازي ذلك مع أقول قوة العلمانية المؤسسة في ظل التغييرات الديمغرافية المستمرة وزيادة حجم المستوطنين والحريديم وتراجع قوة العلمانيين إلى 40% من الإسرائيليين بعد أن كانوا يشكلون 85% من اليهود في 1948 (عبدالكريم، 2003).

في هذا السياق اوضح ان محطات النزاع تحولت حول مستقبل الأرض المحتلة وهوية إسرائيل القومية إلى محطات فارقة في تشكيل اليمين الجديد الذي حاز خطابه القومي حول فكرة "أرض إسرائيل" بمفاهيم الحق التاريخي الذي أسسه. واعتبر أي تنازل عن أجزاء من الأراضي المحتلة أو التسوية تتعلق بها بمثابة تساق مع العدو وهزيمة وخنوعاً وصولاً إلى كونها ضاللاً وخيانة. شكلت في هذا الإطار

اتفاقيات أوسلو ومن ثم خطة فك الارتباط لحظات مفصلية في تشكيل اليمين الجديد وترسيخ عودته، وذلك بتقاطعها مع وجود شخصية (بنيامين نتنياهو).

شهدت حكومة (إسحق رابين) الثانية نهاية مراحل "الصهيونية المؤسسة الاشتراكية- العلمانية"، إذ تشكلت الحكومة بعد أن حقق حزب العمل في انتخابات الكنيست الثالث عشرة التي جرت في 23 يونيو 1993، 44 مقعداً، وحصل ميرتس على 12 مقعداً، قادت هذه النتائج إسحاق رابين لتشكيل حكومة ضمت إلى جانب العمل وميرتس حزب شاس المتدين (6 مقاعد)، وحظيت بدعم من الخارج من الجبهة الديمقراطية للسلام (3 مقاعد) والحزب الديمقراطي العربي (مقعدين). وكانت هذه هي المرة الأخيرة التي نجحت فيها الصهيونية الاشتراكية المؤسسة في العودة للحكم في إسرائيل بعد هزيمتها في 1997 (شلتح ١، 2008).

ظهرت النتائج بعد معركة انتخابية محورية حول العملية السلمية التي انطلقت في مؤتمر مدريد عام 1991، وتجلت صراعها بين تيار عقائدي يميني استيطاني ديني يرفض العملية السياسية، قاده إسحق شامير رئيس الحكومة الليكودية ومجلس "يهودا والسامرة وغزة" الذي يمثل الصهيونية الدينية، وبين تيار صهيوني براغماتي داعم للعملية السياسية، يضم حزب العمل بقيادة (إسحق رابين) الذي وعد بالعمل من أجل تحقيق السلام، وحزب ميرتس الذي أُطلق عليه في الخطاب العام تيار اليسار (عبدالكريم، 2003).

وقعت حكومة رابين في 13 سبتمبر 1993، في مدينة واشنطن، اتفاق أوسلو الأول مع منظمة التحرير الفلسطينية، والذي أعلن مبادئ ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي. أسفر هذا الاتفاق عن انسحاب إسرائيل من المدن الفلسطينية وتأسيس السلطة الفلسطينية. بغض النظر عما إذا كان الاتفاق سيؤدي فعلياً إلى إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية، فإنه أثار من قبل معسكر المعارضة اليميني، الذي ضم حزب الليكود وحزبي تسومت وموليدت، بأنه تنازل عن أجزاء من الوطن وبنطوي على خطر وجودي يهدد

مستقبل إسرائيل. هذا ما عبر عنه نتنياهو الذي بدأ في تلك الفترة بالصعود كزعيم لليمين القادم، حيث قال: "لن نعيش مع هذه الاتفاقيات، معها سنصل إلى خطر خطر وجودي، لذلك أنا مرعوب، أنا مرعوب على بيتي وعلى بلادي." وقبول تمرير اتفاق أوسلو بأصوات الأحزاب العربية بالإدانة، واعتبر مس بأحد أهم توابع الصهيونية (ارشيد، 2007).

وعليه يتضح أن ذلك ترافق مع توقيع اتفاق أوسلو بحملة تحريض شرسة من قبل معسكر اليمين تخللها تحريض على (إسحق رابين) و (شمعون بيريس) وتوزيع صورهم بالكوفية وملابس النازية واتهامهم بالخيانة، وإقامة الطقوس التلمودية لتعجيل موتهم. وفي 4 تشرين الثاني 1995 اغتيل (إسحق رابين) على يد (يغئال عمير)، وهو طالب حقوق في جامعة بار إيلان؛ متدين ويميني من أصول شرقية يمنية، بهدف إيقاف الانسحاب من أرض إسرائيل.

تشكّلت محطة "فك الارتباط" كمحطة مركزية في صعود قوة أقصى اليمين الجديد، حيث بعد تولي (أريئيل شارون) رئاسة الحكومة في مارس 2001، تحول الانقسام الحزبي-السياسي داخل إسرائيل من انقسام بين معسكر حزب العمل كمنتل لليسار الداعم للتسوية وحزب الليكود كمنتل لليمين الرفض لها، إلى صراع داخل معسكر اليمين الذي انقسم بين تيار يميني "دولاتي"<sup>1</sup> وآخر عقائدي دوغماتي.

انطلق اليمين "الدولاتي" بزعامة شارون من خلال الموازنة بين النجاعة العسكرية ومتطلبات الأمن وفكرة الاستيطان، واعتبر على غرار اليمين العقائدي أن القوة هي أداة التفاهم الوحيدة مع الفلسطينيين. ومن ثم، انتقل إلى تبني ومنطلقات أمنية فكرة إعادة التوضع لمواجهة الفلسطينيين. في المقابل، نشأ تيار يميني متشدد يرفض أي خطوة تتطوي على أي انسحاب من أي شبر من الأراضي المحتلة.

وقد شكّلت خطة "فك الارتباط" التي طرحها (أريئيل شارون)، الذي يُعتبر الأب الروحي للاستيطان، لحظة مؤسسة في تصليب اليمين العقائدي. اتهم شارون ومؤيدوه من حزب الليكود بالتراجع عن

<sup>1</sup> اليمين الدولاتي يعمل ضمن اطر الدولة والقانون ويكون اكثر استعدادا للتسويات التي نصب في صالح الدول ككل اما الدوغماتي يتبنى مواقف شرسة ومتشددة تجاه اي تنازل يتدخل في الايديولوجية الصهيونية والدينية ويعتبرها مقدسة.

مواقفهم القديمة من الاستيطان. أدلى رئيس كتلة المبدال في ذلك الوقت، عضو الكنيست شاؤول يهلوم، بتصريح قال فيه: "لقد مرّ شارون تحولاً ليصبح رجلاً يساراً، لذلك عليه أن يخلي مكانه من الناحية الأيديولوجية والأخلاقية".

صوتت الكنيست على خطة "فك الارتباط" في 26 تشرين الأول 2004 بعد صراعات محتدمة في حزب الليكود، وتم تمريرها بأغلبية 67 مؤيداً مقابل 45 معارضاً، ومن بين 40 عضواً كنيست من الليكود في ذلك الوقت، التي شملت أيضاً "إسرائيل بعليا"، صوت 17 عضواً ضد خطة "فك الارتباط" فيما صوت 23 مع الخطة. كما أن 14 من ال 23 عضواً الذين صوتوا مع الخطة انفصلوا بعد عام عن حزب الليكود وانضموا إلى حزب كاديفا الذي أعلن عن تأسيسه (أريئيل شارون) في 2005، فيما بقي في الليكود 16 عضواً هم النواة الصلبة العقائدية التي أطلق عليها في ذلك الوقت المتمردون، وقادهم (بنيامين نتنياهو) حتى عودة الحزب للحكم في 2009 ( اسبوزيتو، 2010).

وبالتالي فإن احتلال العام 1967 للأراضي الفلسطينية، التي تُصوّر بحسب التصوّر الديني اليهودي أنها جزء لا يتجزأ من أرض إسرائيل التوراتية، دافعاً نحو التسليط على الجماعات الدينية القومية اليمينية والتيار القومي الذين اعتبروا مشروعها مرتبطاً بكامل أراضي إسرائيل. رأت هذه التيارات أن المشروع الصهيوني غير مكتمل بدون السيادة على كامل أرض إسرائيل. شكلت لحظات التسوية والانسحاب من أجزاء من أرض إسرائيل لحظات حاسمة في تشكيل اليمين الجديد. وأدى الصراع بين التيار المؤسس واليمين بشأن الانسحاب من الأراضي المحتلة بعد توقيع اتفاقيات أوسلو إلى اغتيال (إسحق رابين)، وأدى الاغتيال تدريجياً إلى تفكك اليسار وصعود اليمين المثابر.

مع دخول (أريئيل شارون) في غيبوبة وإجراء انتخابات برلمانية، نجح حزب كاديفا برئاسة (إيهود أولمرت) في إقامة ائتلاف حكومي مع حزب العمل وإسرائيل بيتنا وشاس وحزب المتقاعدین استمر حتى 2009. بعد ذلك، دخلت كاديفا التي فشلت برئاسة (تسيبي ليفني) في تشكيل ائتلاف حكومي في



مسار أفول متسارع انتهى إلى تفكك الحزب. في المقابل، نجح تيار "المتوردون العقائدي" بزعامة (بنيامين نتياهو) في العودة إلى تصدر المشهد السياسي. حيث شكل (بنيامين نتياهو) حكومته الثانية، وبذلك افتتح عهد تصدر أقصى اليمين الحقل السياسي (عبدالله، 2013).

ومن هنا فإن لحظة تشكيل حكومة (بنيامين نتياهو) الثانية مثلت تنويجاً لصعود المعسكر اليميني وتمادياً في توجه الحقول السياسية نحو الشعبوية. انتقل اليمين الجديد على أثر هذه اللحظة إلى العمل بشكل متسارع للدفع بمشروعه لبناء هيمنة جديدة تتمحور حول إعادة صياغة مفاهيم الهوية القومية وأرض إسرائيل والصراع. وقد تقاطعت هذه المرحلة مع تصاعد قوة اليمين الجديد عالمياً وتفاعلت معه، وشكل هذا التفاعل حاضنة لتنفيذ مشروع اليمين الجديد الذي تسارع خلال العقد الثاني للقرن الواحد والعشرين في ظل حكومات نتياهو المتتالية في سبيل تعميق مساعي نزع شرعية السردية الفلسطينية والعمل على حسم الصراع على أساس مشروع قومي يهودي فوق توازنات الليبرالية الصهيونية التي تفككت.

سعت جماعات متنوعة من ورثة المؤسسين إلى إعادة تنظيم وجودها السياسي كأحزاب وسط جديدة، بعيداً عن تقسيمات اليمين واليسار. وعند النظر إلى هوياتها الإثنية وتصوراتها، يمكن ملاحظة أن ما يجمعها هو كونها من ورثة جيل المؤسسين الأشكنازيين العلمانيين الليبراليين، الذين حاولوا استعادة قوتهم بعيداً عن حزب العمل المنهار (الرفوع، 2017).

من بين هذه الأحزاب، يأتي في المقدمة حزب "يوجد مستقبل" برئاسة (يائير لابيد)، الذي تأسس في عام 2012، والذي يطرح حلاً للدولتين ولكنه يعمل بجد لجذب اليمين البراغماتي. يشكل تحالف أبيض أزرق وحزب "حوسين لإسرائيل" بزعامة (بيني غانتس) حالة مماثلة، حيث يُعرّف نفسه كممثل للصوت العقلاني الدولاتي ويعزز شرعيته من خلال جذب الجنرالات في صفوفه وإطلاق تسمية "ائتلاف المعسكر الدولاتي" على تحالفه قبيل الانتخابات في تشرين الثاني 2022 (زهر، 2023).

من خلال ما سبق يتضح بأن جميع هذه التشكيلات تميزت بسعيها لإبعاد شبهة اليسار عنها، وتسويق صورتها كممثلة للوسطية والدولالية، على عكس الشعبوية اليمينية. وقاد ذلك إلى تحويل المبدأ من اعتبار إسرائيل دولة يهودية - ديمقراطية إلى دولة قومية للشعب اليهودي، من ذلك قانون القومية الذي وضع الديمقراطية في مأزق.

تمكن زعيم الليكود واليمين الإسرائيلي (بنيامين نتنياهو) من تحقيق نجاح كبير في الانتخابات الأخيرة للكنيست، على الرغم من تورطه في شبهات الفساد. جاءت نتائج الانتخابات الإسرائيلية الواحدة والعشرون لتؤكد وتجدد حكم (بنيامين نتنياهو)، ولتثبت دعمه في معركته القضائية المستمرة أمام ثلاث قضايا فساد وخيانة الأمانة. ومن الجانب الآخر، ومن وجهة نظر فلسطينية، أكدت سير الانتخابات وحملاتها الانتخابية وصولاً إلى نتائجها، حقيقة أن المجتمع الإسرائيلي ونخبه السياسية، وخارطته السياسية وصولاً إلى الإعلام، يُنظر إليهم من قبل الفلسطينيين كرؤية واحدة تنطلق من مبدأ واحد، وهو إلغاء كافة الحقوق الشرعية والقومية للشعب الفلسطيني (النعامي، 2012).

واعتماداً على ما سبق يتضح أن أحزاب اليمين تجاوزت في عام 2005 تقسيماً داخلياً، حيث ظهر تيار دولاتي يمثله حزب كاديما وتيار ليكود المتشدد بقيادة (بنيامين نتنياهو)، وفي 2009، عاد هذا اليمين ليسيطر على المشهد السياسي، مستخدماً أدوات الشعبوية والتحريض لكسب الدعم ونزع الشرعية عن أي معارضة. منذ عام 2009، أصبح اليمين الجديد يحكم بوضوح الخطاب السياسي وقيمه، ونتيجة لخطابه المعادي لمؤسسات الدولة وتآكل قيم الدولالية، اتسعت فجوة الصراع والانقسام الداخلي. ووصل الصراع إلى ذروته برفض أحزاب اليمين الانضمام إلى تحالف بقيادة نتنياهو، مما أدى إلى إجراء أربع جولات انتخابية في فترة قصيرة بسبب عدم قدرة المتنافسين على تشكيل ائتلاف حكومي. وعلى الرغم من ذلك، نجح اليمين في عام 2022 في استعادة السيطرة على الحكم. تشير متابعة السلوك والتصريحات والاتفاقيات الائتلافية إلى أن هذه الحكومة ستسعى نحو تحقيق مشروعها الشامل لأرض إسرائيل وستتجه نحو تغيير الأوضاع في الحرم الشريف، بالإضافة إلى تحقيق انقلاب داخلي في

مجالات القضاء وفصل السلطات، وستواصل محاصرة مؤسسات المجتمع المدني المعارضة بمختلف توجهاتها.

### 3.5 انعكاس التطورات على الديمقراطية الاسرائيلية

تشكل الازدواجية والتداخل بين القومية والدين، التي نشأت من نتاج الصهيونية، عقبة أساسية في تعريف هوية وأيديولوجيا إسرائيل، حيث بقيت الأيديولوجيا الرسمية للدولة محل جدل ونقاش، خاصة مع المطالبات المتزايدة بضرورة اعتبار إسرائيل دولة يهودية، وليس أدلّ من ذلك على قانون القومية الذي أقره الكنيست في عام 2018 والذي يعكس هذه الرغبة في تحديد هوية إسرائيل كدولة يهودية، ليشكل ذلك ضرباً لأهم أسس مفهوم الديمقراطية واستبداله بالعنصرية القومية، فعلى الرغم من أن النظام السياسي الإسرائيلي يصف نفسه بأنه ديمقراطي برلماني، إلا أن ازدواجية القومية والدين تجعل من هذا الوصف غير واضح، فالمشهد البرلماني والهيكل السياسي يظهران الديمقراطية كمرجع فكري، ولكن هناك قوانين وسياسات تستبعد صفة الديمقراطية، مثل قوانين الجنسية والعودة التي تفرض تمييزاً على غير اليهود، بالإضافة إلى قوانين تتعلق بالشؤون الدينية مثل قوانين السبت والذبح والأعياد اليهودية، كما تظهر ممارسات الاستيطان والعنصرية تجاه غير اليهود كتأكيد على هذه الازدواجية والتناقض بين المبادئ الديمقراطية والقومية الصهيونية (غانم أ.، 2005).

تغيرت إسرائيل من دولة علمانية إلى دولة تتأثر بالخطاب الديني الأصولي، وهذا التحول يعكس انتقالاً في القيم والمعتقدات التي تسهم في تشكيل السياسات العامة، فقد استغلت الحركة الصهيونية الدين كجزء من الهوية الوطنية، مما أدى إلى تشكيل تفاعل مشترك بين الفكرة الصهيونية والدين اليهودي، فبعد صعود حزب الليكود في العام 1977 للسلطة وصيغ الحكم بصيغة قومية ودينية، ساهم في تعزيز العناصر القومية والدينية في الحياة السياسية في إسرائيل، وبفعل عوامل ترتبط بالجانب الفلسطيني كاندلاع الانتفاضة الأولى في العام 1987، وكذلك الانتفاضة الثانية في العام 2002، نجحت قوى اليمين

الديني والقومي في التأثير في مواقف المجتمع، بحيث تجند الكل الإسرائيلي في مواجهة الخطر الفلسطيني، وبالتالي ساهمت موجات الهجرة في تشكيل أحزاب قومية متطرفة، مما زاد من تنوع السياسة الإسرائيلية وزاد من التوترات بين الفئات المختلفة في المجتمع، بحيث زاد تأثير الدين والثقافة في المجتمع الإسرائيلي، مما جعل المواطنين أكثر عرضة لتبني وجهات نظر دينية وقومية في السياسة، وباختصار، هذه العوامل المتداخلة ساهمت في تعزيز دور القوى الدينية والقومية في السياسة الإسرائيلية وتأثيرها على السياسة العامة والمجتمع لتشكل تلك العوامل والتبعات تحدياً واضحاً أمام الديمقراطية في إسرائيل.

## الفصل الرابع

### الاحزاب اليمينية و نظرتها للديمقراطية في اسرائيل

بدأت الحركة الصهيونية بتطبيق سياسات الإبادة والتهجير ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة منذ عام 1948. بهدف السيطرة على مساحات أكبر من الأرض وتقليل وجود الفلسطينيين فيها، وقد اتخذت قوانين عنصرية لتحقيق هذه الأهداف وتأكيد الاحتلال، وعلى الرغم من أن العديد من النظريات السياسية تشير إلى أن البرلمانات الديمقراطية يمكن أن تعزز القيم الديمقراطية وتحمي الحقوق والحريات، إلا أن تجربة الكنيست الإسرائيلي تظهر خلاف ذلك، حيث زادت القوانين الخلافية التي تتعارض مع القيم الديمقراطية، مثل قوانين الإقصاء والجمعيات ومكافحة الإرهاب والتسوية الابتعاد عن تطبيق الديمقراطية بشكل غير مسبوق (النعامي، 2020).

تألب العوامل الداخلية كالظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية و الدينية، إلى جانب العوامل الخارجية مثل البيئة السياسية المحيطة، دوراً هاماً في تشكيل التيارات الأيديولوجية والحركات الاجتماعية، وتعكس نمو هذه التيارات وتراجعها عادة استجابة المجتمعات لهذه الظروف، ومن أهم العوامل المؤثرة في سلوك هذه التيارات هي مصادر التفكير التي تقوم عليها، والتي تؤثر في تفاعلها مع القضايا الوطنية، وبالتالي يعتبر تحليل محتوى هذه المصادر أساسياً لفهم وتوقع سلوك هذه التيارات في المستقبل، كما أن اندماج هذه التيارات في البنية السياسية والاجتماعية يعتمد على موقفها من الفكر السائد ودرجة اتفاقها أو اختلافها معه، فمن الضروري تقييم استعدادها للتحرك لفرض وجهات نظرها، ومن المهم تحديد نقاط قوة وضعف هذه التيارات في الصراعات الداخلية حول تحديد الأولويات الوطنية (الشريف، 2010).

وعلى الرغم من أن العلماء في مجال السياسة و علم الاجتماع قدموا العديد من الأسس النظرية التي تبين نمو وتكامل الأيديولوجيات بما في ذلك الدينية، إلا أن تلك الأيديولوجيات في إسرائيل تعتبر مثلاً

على الحركات الاجتماعية التي أظهرت تأثيراً متزايداً في بنية الدولة والمجتمع في إسرائيل، وهو يواجه صراعاً طويلاً مع جيرانه الفلسطينيين والعرب (سالم، 2023).

ويعد النظام السياسي الإسرائيلي من بين الأنظمة الحديثة والفريدة في تكوينه، سواء من حيث كيفية تأسيس الدولة أو إدارتها لمواطنيها، أو تعريفها لذاتها كدولة يهودية ديمقراطية، أو وظيفتها. وتُظهر هذه النقاط تنوعاً وتضارباً في منهجية الحكم وعلاقتها بمكونات وأبعاد المجتمع الإسرائيلي، مما يؤثر في منهجية الحكم واتخاذ القرارات المتعلقة بالعلاقات الخارجية. لذا، قد يلعب شكل النظام السياسي، سواء كان ديمقراطياً أو غير ديمقراطي، دوراً في عملية اتخاذ القرارات السياسية الخارجية (النعامي، 2020).

عادةً ما يُشير دستور أي دولة في فقراته الأولى إلى أن الدولة هي ديمقراطية أو دستورية، ولكن الإشارة إلى ذلك في الدستور لا تكفي لتحديد إذا كانت الدولة فعلاً ديمقراطية أو لا، ويعتمد ذلك على التطبيق الفعلي وطريقة ممارسة السلطة. فإذا كان النظام يسمح بشكل واضح للشعب بممارسة السلطة، فإنه يُعتبر ديمقراطياً، حيث يعني الديمقراطية ببساطة حكم الشعب أو سلطة الشعب (غانم ه.، 2023).

سأوضح في هذا القسم المشاركة السياسية للأحزاب الدينية اليمينية المتطرفة بدءاً من صعود نخب التيار الديني المتطرف ومشاركته السياسية والعوامل التي ساعدت على بروزه بهذه القوة، بالإضافة إلى نظرة اليمين المتطرف في إسرائيل للديمقراطية وخاصة بعد وصوله للقرار السياسي من خلال تشكيله للحكومات المتعاقبة أو من خلال سيطرته على الكنيست الإسرائيلي، كما سأتناول أهم التشريعات القضائية التي طالب فيها اليمين المتطرف والتي اعتبرت تعدياً واضحاً على الديمقراطية في إسرائيل.

## 4.1 صعود نخب التيار الديني اليميني المتطرف ومشاركته السياسية

### 4.1.1 تمهيد

أثبتت الحركات الاجتماعية الدينية أنها تمتلك تأثيراً كبيراً على المستوى العالمي، مما يفسر تنامي أهميتها في الفترة الأخيرة، في إيران وصعود الحركات الإسلامية الإحيائية في الوطن العربي، وكذلك الأمر فيما يتعلق بالإنجيل لتأثير قوي على السياسة الأمريكية، وأهمية الدين كعنصر رئيسي في الحركات الاجتماعية، ونتيجة لذلك، أصبح للدين دور بارز في الأزمات السياسية الكبرى التي شهدتها العالم منذ أواخر القرن الماضي (القرن العشرين)، بطرق متعددة (النعامي، 2012).

يتجلى دور الدين في تشكيل جماعات للضغط لكسب مصالح محدودة، كما يظهر من تحالف نقابات العمال العلمانية في بولندا مع الكنيسة لتحقيق الانتصار على الحكم الشيوعي في نهاية القرن الماضي، وبالتالي فإن خروج الدين من مجاله الخاص إلى العام شكل تحدياً لنظريات العلمنة، مفنداً الفرضيات التي توقعت اندثار الدين مع التقدم التدريجي، في الواقع، أصبحت الحركات العلمانية تتبنى بعض المفاهيم الدينية، مما أدى إلى ظهور مقدسات علمانية جديدة مثل الأمة والوطن ضمن الحركات القومية، والحزب والقائد ضمن الأحزاب الشيوعية، بينما تسعى الحركات الدينية إلى إخضاع السياسة لمفاهيمها، في مقابل منح العلمانية قداسة للمفاهيم الأرضية، وبذلك، يمكن القول إن صعود الحركات الدينية كان نتيجة لعملية العلمنة، التي يمكن اعتبارها تياراً دينياً سياسياً يسعى إلى دمج الدين بالدولة (النعامي، 2020).

نشأت الأحزاب السياسية في إسرائيل مع تأسيس الدولة وإعلانها عام 1948، وقد لعبت الأحزاب التي نشأت في ذلك الوقت دوراً هاماً في تأسيس إسرائيل وتشكيل الحياة السياسية والفكرية والثقافية فيها، وتصنف الأحزاب السياسية في إسرائيل وفقاً للخلفية والثقافة والإيديولوجيا إلى عدة أنواع، منها الأحزاب العمالية اليسارية مثل حزب العمال، والأحزاب اليمينية المحافظة القومية مثل الصهاينة

الإصلاحيون حيرت والليكود، والأحزاب الشيوعية مثل الحزب الشيوعي، والأحزاب الدينية مثل (اغودات إسرائيل<sup>1</sup> وحزبي همزراحي وهابوعيل همزراحي<sup>2</sup>)، وتتداخل الأحزاب الإسرائيلية تقريباً مع بعضها، حيث تتقاطع الأحزاب العمالية في بعض مبادئها الأيديولوجية مع الأحزاب الشيوعية، وكذلك تتقاطع الأحزاب اليمينية مع الأحزاب الدينية والقومية في الارتباط ببعض المفاهيم من اليهودية والصهيونية، كما أن هناك أحزاب دينية عمالية تتبنى توجهات اشتراكية مثل (بوعالي أغودات إسرائيل)<sup>3</sup>، تؤكد هذه القضايا وجود تداخل في المرجعيات الفكرية والإيديولوجية بين الأحزاب السياسية الإسرائيلية (غانم ه.، 2023).

#### 4.1.2 نظرية النخبة عند موسكا وباريتو

اعترف موسكا<sup>4</sup> بوجود التمايز الاجتماعي وعدم المساواة داخل الهيكل الاجتماعي، مما جعله يؤكد أهمية دوره في العلوم السياسية. من هنا، تظهر الأبعاد النفسية والاجتماعية التي تحدد ميزان القوى داخل المجتمع. موسكا اعتبر أن السلطة السياسية هي العامل الرئيسي الذي يتحكم في توزيع الموارد الاجتماعية، مما يجعل الصراع على السلطة بين الطبقات أمراً لا مفر منه، إذ أوضح موسكا أن فهمه العميق لقضية السلطة السياسية جعله يركز على العلاقة التاريخية بين الفرد والجماعة، حيث لا يستطيع أحد قيادة الجماعة دون دعم أقلية داخلها. هذه الأقلية المنظمة تضمن استمرار الواقع الطبيعي بصعوبة، وهي السمة البارزة للأقليات الحاكمة. يضيف موسكا أن الأقلية تنتظم لأنها أقلية حاكمة، مما يمنحها التأثير الكبير في المجتمع (Delican, 2000).

<sup>1</sup> اغودات إسرائيل: هي حركة يهودية عالمية لليهود المنتزمتين تأسست بعد مؤتمر كاتوفيتش الذي أقيم في بولندا عام 1912م، ويتجه فكرها نحو التوراة واعتبارها الأساس لكل يهودي وديمومته وان الشعب اليهودي غير مشمول مع بقية شعوب العالم بحيث انه مميز في تركيبه وجوهره وان الارض المقدسة هي الارض الموعود بها الشعب اليهودي، انتقل مقرها بعد الحرب العالمية الثانية من بولندا للقدس ثم أصبح لها فروع في كل من لندن، نيويورك. (مركز مدار، موسوعة المصطلحات)، <https://www.madarcenter.org>

<sup>2</sup> حزبا همزراحي وهابوعيل همزراحي اتحدا عام 1956 م ليشكلا حزب (المفدال) او ما يعرف بحزب (المتدينين الوطنيين).

<sup>3</sup> بوعالي اغودات إسرائيل (عمال اغودات إسرائيل): حزب ديني تأسس عام 1922 م في مدينة لودج -بولندا، نادى بالعدالة الاجتماعية وفقاً لاسس التوراة، انشق عن حليفه الاساسي اغودات إسرائيل اثر خلاف حول فكرة التقسيم ومرونة اغودات فيما يخص ذلك عام 1937 م، شارك زعيمه بنيامين منتس في اللجنة الامنية للمستوطنات، وساهم بعض اعضاءه في تنظيم الهاغاناه (وزارة الدفاع الاسرائيلي حاليا).

<sup>4</sup> هو عالم وفيلسوف ومنظر سياسي وصحفي ايطالي من مؤيدي نظرية هيمنة الصفوة. يُنسب إليه تطوير نظرية النخبة وعقيدة الطبقة السياسية



ويوضح موسكا أن المجموعات الأكثر تنظيمًا هي الأكثر تأثيرًا، حيث تجمع بين القوة والتنظيم. بالنسبة له، تتكون النخبة من ثلاث مجموعات رئيسية تشكل الثالوث: منسجمة، واعية، ومتأمرة. هذه المجموعات تشكل النخبة ولا يمكنها العمل إلا بطرق منسجمة داخل المجتمع. طرح موسكا نظرية الطبقة السياسية من خلال فكرة الدولة المثالية، حيث يكون ميزان القوى الاجتماعية هو القوة الدافعة لتحقيق العدالة واحترام السلطة (Higley, 2008).

ويرى موسكا أن للدين تأثيرًا كبيرًا على الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وبالتالي من الصعب فهمه بشكل منعزل عن بقية نظم المجتمع، إذ يرى موسكا من خلال نظريته بأنها تصلح بشكل كبير لتفسير زيادة تأثير أتباع التيار الديني القومي في جميع مستويات السلطة والنفوذ، هذا التأثير أهل التيار الديني القومي للعب دور رئيسي في توجيه القرار وتحديد توجهات الشعب في إسرائيل، و كان من الواضح أن الدافع الأيديولوجي والقدرة التنظيمية العالية مكنت المعسكر الديني القومي من تحقيق تغيير بارز في تشكيلات النخب داخل إسرائيل، من خلال التعامل مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي لم يكن له دور في تشكيلها، فقد استغلوا هذه الامكانيات في تسبير أعمالهم وزيادة نفوذهم، من خلال التنظيمات والمؤسسات الدينية، والتعليمية، والعسكرية، بالإضافة إلى التمثيل السياسي لهم (العلوجي، 2010).

أما العالم باريتو<sup>1</sup> فيقوم منحاه على شغل حيز داخل البنى الاجتماعية منطلقاً في مقاربتة النفسية الاجتماعية، حول فهم إشكالية الفعل الاجتماعي. فالفعل الاجتماعي لديه يأخذ بعداً قيمياً وآخر مادياً، فإن العلاقة التي تربط الفرد داخل مجتمعه ليستدل فيه على نشاطه من الناحية الإيجابية أو السلبية، بحيث أن الحكم على الفعل الاجتماعي، إنما يكون منطلقاً لفهم مركزه الاجتماعي والطرق التي أدت به إلى بلوغ هذا المركز أو الوضع الاجتماعي، الذي وصل إليه شخص ما تبعاً لمقياس الأفعال المنطقية. فالفعل الاجتماعي لدى باريتو إنما يقصد منه الوصول إلى أفعال عقلانية. وفي هذا الصدد، فإن مقدار الفعل

<sup>1</sup> عالم الاجتماع السياسي الإيطالي، أبرز من اهتم بدراسة مفهوم النخبة، بل يمكن اعتباره مؤسساً لهذا المفهوم.

الإجتماعي كمقولة السعادة "الحب" الرفاهية، كلها أفعال منطقية سهلة التعرف عليها ومرغوب فيها. بيد أن مقولة "الحرب" الاستعمار"، "القنبلة النووية" هي مقولات غير مرغوب فيها وتعتبر أفعالاً غير عقلانية (Pakulski, 2018).

إن العلاقة النفعية في هذا السياق تربط الشخص بقيمة الشيء، دلالة على القيمة الاجتماعية، ومن الأسباب التي تساهم بدرجة كبيرة في بروز الأفعال غير العقلانية. ولفهم هذه الأسباب، يقسم باريتو الأفعال العقلانية من خلال الملاءمة بين الذاتي والموضوعي الوسائل والغايات، فهذا الفعل بالنسبة لباريتو فعل عقلائي يساهم في راحة الفرد، ويقص من حجم الوقت (Buzaglo, 2018).

ولقد قدم باريتو نظريته في محاولة التعمق في دراسة النخبة السياسية، وتتلخص فكرته حول النخبة في العلاقة بين الفعل الاجتماعي الصادر من الشخص وربطه بصيغ من الأفعال العقلانية، لكن جهد باريتو انصب على الأفعال غير العقلانية التي تعبر عن مصداقية أكثر في الكشف عن ملابسات الواقع المعيش فهو بذلك يبني نظريته حول جملة من التحولات الاجتماعية التي يمكن أن يكون لها مساهمة في ظروف التغيير الاجتماعي طبقاً لغريزة الأفراد والمجموعات التي هي في حاجة إلى الانعتاق في تركيبة مجتمعية معقدة، والحال كما يراه باريتو هو ما يطرأ على طبيعة الشخص من اكتساب لثقافة "البروز الاجتماعي" التي من ورائها تتجه الأفعال غير المنطقية لتطور مصالحها وحاجاتها، وهذا ما يولد في النهاية حقلاً من حقول الطبقة المهيمنة على المواقع الاستقرائية الاستراتيجية والتي تؤلف مصالح تتنافس حولها محدثة ما يسميه باريتو دوران النخبة مع المفارقة بوجود تواطؤ من الطبقة المهيمن عليهم لتأكيد عبوديتهم (Fedeli, 2013).

وبالتالي يشير باريتو إلى أنه يمكن فهم دور السمات النفسية لأتباع التيار الديني القومي في تعزيز مكانتهم داخل النخبة، فبالإضافة إلى الدافعية الأيديولوجية والقدرات التنظيمية، يجب أن نأخذ بعين الاعتبار تأثير المحفزات الشخصية التي دفعت تلك الجماعات ليكونوا أكثر رغبة للتجنيد من أجل

الوصول لهدفهم المتجه نحو النخبة والحكم. هذا الاستعداد الشخصي شمل تقديم التضحيات والمشاركة بفعالية في المنافسة على المراكز العليا في الجيش (ابراش، 1998).

## 4.2 صعود اليمين الإسرائيلي في العام 1977

فاز تكتل الليكود بأكبر عدد من الأصوات في انتخابات الكنيست التاسعة التي جرت في 17 مايو 1977، مما سمح له بتشكيل حكومة ائتلافية برئاسة زعيمه مناحيم بيغن، واستولى اليمين المتطرف على السلطة في إسرائيل لأول مرة منذ قيامها، كما أتاح هذا الفوز لتكتل الليكود المطالبة بأن يكون رئيس الحكومة الإسرائيلية أحد أعضائه، وذلك وفقاً لاتفاقيات سابقة تقررنا منظمات صهيونية مختلفة، وبالتالي سيطر اليمين الصهيوني أيضاً على المنظمة الصهيونية العالمية، وهذا كان لأول مرة في تاريخها (الشريف، 2010).

يأتي انتصار اليمين الصهيوني بعد صراعات عديدة وشديدة للسيطرة على المنظمة الصهيونية وإسرائيل، خاضها على مدى أكثر من نصف قرن، حيث فشل فيها دائماً حتى هذه المرة، ويظهر وصول تكتل الليكود إلى السلطة تحويلاً كبيراً في السياسة الإسرائيلية، مما يضع الفلسطينيين واليهود في مواجهة مرحلة جديدة غير مسبوقة من السياسة الإسرائيلية، إذ أن تشكل تلك الحكومة في غالبيتها من الأحزاب اليمينية والدينية المتطرفة شكّل تحدياً كبيراً حتى على مستوى الوضع الداخلي الإسرائيلي، فالأحزاب اليمينية وتحديدًا الدينية منها ترى أن الحكم في إسرائيل يجب أن يكون بناءً على أسس دينية في الحكم ليشكل ذلك ضرباً لأسس الديمقراطية القائمة على الانتخاب والبرامج المختلفة للأحزاب، والتي تمكن الحزب الفائز من تطبيق سياساته في كافة المجالات بطريقة ديمقراطية بعيداً عن تدخل مؤسسات الدين في هذه الاعتبارات (غرينبرغ، 2023).

جاء اتفاق السلام ما بين إسرائيل ومصر في العام 1978 (اتفاقية كامب ديفيد) احد العوامل التي شكّلت تاريخاً مفصلياً في ازدياد قوة اليمين وتطوره في الساحة الإسرائيلية. وكانت المفاوضات المصرية

الإسرائيلية في قمة عهدها في منتجج "كامب ديفيد"، ولم تُدرج القضية الفلسطينية بعد على جدول أعمال المفاوضات بين المصريين والإسرائيليين، إذ كان الإسرائيليون يتطلعون إلى هذه القضية، خاصة فيما يتعلق بالحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تضمن مشروع "بيغن" العديد من النقاط، بما في ذلك تشكيل سلطة الإدارة الذاتية بعد انسحاب إسرائيل من أراضي الحكم الذاتي، وتسليم الصلاحيات إليها، وتولي السلطات الإسرائيلية مسؤولية الأمن في تلك الأراضي، وتخضع المستوطنات في تلك المناطق للقضاء الإسرائيلي، وهذا المشروع السلمي لمناخيم بيغن أثار توتراً في اليمين الإسرائيلي، حيث خشي أن يؤدي الحكم الذاتي للفلسطينيين إلى قيام دولة فلسطينية، وأنكر (مناخيم بيغن) هذا الاحتمال تماماً، وأكد أنه لن يكون هناك دولة فلسطينية أبداً، وأن الحكم الذاتي هو الضمان الوحيد لعدم قيام دولة فلسطينية. حتى لو انتهت فترة الحكم الذاتي المحددة بخمس سنوات، فإنه لن يكون هناك انفصال بين إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة. (أبوجزر ، 2009).

لقد اثرت اتفاقية كامب ديفيد على الحياة الاقتصادية في إسرائيل من خلال زيادة التبادل التجاري وفتح الأسواق المصرية أمام المنتجات الإسرائيلية، وزيادة فرص التعاون والاستثمار المتبادل بين الطرفين، ولا يمكن الاغفال عن حقيقة تلقي إسرائيل الدعم الأمريكي الذي انقسم مع بين اقتصادي وعسكري، كذلك الأمر تهيئة المناخ الاستثماري الإسرائيلي بسبب الهدوء النسبي بين الطرفين. أما فيما يتعلق بالتأثيرات الاجتماعية فلقد تأثر الوسط الإسرائيلي من خلال بروز تيارات مؤيدة وأخرى رافضة للسلام مع إسرائيل والذي بدوره اختلف توترات شعبية بين الطبقات الاجتماعية حول هذه الاتفاقية والتخوف مما قد تعطيه لحقوق للشعب الفلسطيني (الأزرع، 1993).

تعتبر اتفاقية كامب ديفيد من الاتفاقيات التي اثرت بشكل مباشر على اليمين الإسرائيلي وأجرى على غرارها العديد من التغييرات والتي تتمثل في عدة أمور مثل: الانقسام الداخلي الناتج عن رفض التنازلات الإقليمية، التوسعة الاستيطانية بعد الانسحاب من سيناء وتوجيه الانظار نحو الضفة الغربية وقطاع غزة، المساهمة في زيادة صعوده من خلال بروزه في حل الإشكاليات الإقليمية من جهة وعمله

المستمر للتوسعة الاستيطانية ومن ذلك اذكر حركة (غوش ايمونيم) التي تعد من ابرز المعارضين للانسحاب من اية نقطة على اراضي الضفة الغربية او قطاع غزة، اضافة للتوجه نحو تغيير في السياسات الخارجية من خلال تقوية العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية والدول العظمى وذلك لضمان ابعاد الضغوط الخارجية التي قد يتعرضوا لها والتي قد تكون لصالح الفلسطينيين وحقوقهم (المسيري، 1999).

ولقد كان اندلاع الانتفاضة الفلسطينية عام 1987م وتصاعد فعاليتها أحد المتغيرات التي أسهمت في تنامي التطرف الإسرائيلي بشكل مباشر، فقد اعتبر اليمين الإسرائيلي وخصوصا اليمين الديني الانتفاضة بمثابة حرب عربية ضد وجود إسرائيل وبالتالي الدعوة إلى ضربها عسكريا ومواجهتها بشتى الوسائل، وبسبب الانتفاضة فقد انهار الوفاق التاريخي بين اليسار واليمين في إسرائيل حيث بدا واضحا اندماج اليمين الديني مع الليكود لمواجهة هذا الوضع (الجرابوي، 1990).

لقد تآثرت اسرائيل بأحداث الانتفاضة الاولى اقتصاديا من خلال ارتفاع تكلفة الانتفاضة والتي نجمت عن الاحتجاجات والقمع الاسرائيلي وتعطيل الحركة الاقتصادية وتغيب العمالة الفلسطينية بنسبة 30-40% في حينه، كما وتعرضت اسرائيل لحملات مقاطعة اقتصادية مثل: مقاطعة جامعة الدول العربية، منظمة التعاون الاسلامي، وضغوطات من الاتحاد الاوروبي تمثلت في توجيه الانتقادات والتي لم تصل للعقوبات المباشرة اقتصاديا، اضافة لارتفاع الانفاق على القطاع العسكري نتيجة للعمليات العسكرية المتكررة في اراضي الضفة الغربية والذي قوبل بخسائر في الضرائب التي كان من المفترض ان تتم جبايتها من اراضي الضفة الغربية واسرائيل والتي قدرت ب105ملايين دولار خلال الثمانية اشهر الاولى اي بمعدل 13 مليون دولار شهريا. وفما يتعلق بالاثر الاجتماعي فلقد تركز على التوترات الشعبية بين الرفض والقبول للسياسات القمعية، وزيادة الهجرة اليهودية الى اسرائيل نتيجة للاوضاع الامنية المتقلبة في دول اخرى مما انعكس على التركيبة السكانية (جبور، 1990).

وفي العام 1991 انطلق قطار التسوية ما بين الفلسطينيين والإسرائيليين من خلال مؤتمر مدريد للسلام، ولتتوج تلك المسيرة السلمية بتوقيع اتفاق اوسلو في العام 1993 بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وعندها بدأت أصوات اليمين المتطرف بشقيه العلماني والديني باطلاق التصريحات التي تعارض الاتفاق بشدة وتدعو لإسقاط الاتفاق لأنه يمهد لدولة فلسطينية تهدد وجود إسرائيل، وقد كان يرأس حكومة إسرائيل عند توقيع اتفاق اوسلو حكومة اليسار بزعامة حزب العمل (برئاسة إسحق رابين رئيس الوزراء السابق)، وعندها أطلقت الأحزاب اليمينية (شاس والمفدال) توافقاً مع الأحزاب اليمينية الأخرى بمعارضة الاتفاق بشكل قاطع، ووصلت بعض الفتاوى المتطرفة للدعوة لاغتيال رئيس الوزراء آنذاك رابين (شاحاك و ميزفينسكي، 2004).

وعليه فإن اتفاقيات السلام التي تم توقيعها شكلت عاملاً مؤثراً في تقوية دور هذه الأحزاب (اليمينية) بشكل سلبي تجاه عمليات السلام والتسوية السياسية، لأنها ترى ان العمليات السلمية تشكل تنازلاً عن الفكرة التاريخية في إقامة دولة اسرائيل الكبرى وعاصمتها القدس الموحدة (المجالي، 2018).

وبالتالي جاء تركيز الأحزاب اليمينية المتطرفة على موضوع الاستيطان وضرورة التوسع فيه في كافة أراضي الضفة الغربية والقدس لتحكم السيطرة على تلك المناطق، ومن هنا تطور الاستيطان بشكل ملفت بعد توقيع تلك الاتفاقيات السلمية، إذ لا زالت تلك الحكومات الإسرائيلية والتي يغلب عليها الطابع اليميني في توسيع المستوطنات وبناء مستوطنات جديدة غير مكرثة بمشاريع التسوية التي وقعتها مع الدول العربية أو مع الجانب الفلسطيني (تقي الدين، 2018).

ولم يكن لاغتيال يتسحاق رابين على يد اليمين الصهيوني المتطرف تأثيراً سلبياً فقط على عملية السلام مع الفلسطينيين، بل وضع حداً لسنين عديدة من التطبيع في المجتمع الإسرائيلي وتعزيز طبيعته الليبرالية، ومنذ أواخر السبعينيات، شهدت إسرائيل نمواً اقتصادياً وضعها في مصاف الدول الأوروبية

التي عرفت معدلات نمو متوسطة، وأبرمت معاهدة سلام مع الدولة العربية الأكثر قوة، وهذا جعل التهديد الذي كان يشكله الضعف في الماضي يبدو غير مؤكداً في الوقت (النعامي، 2020).

ويطرح هذا السياق الجديد ضرورة إعادة النظر في الأيديولوجيا الصهيونية والثقافة السياسية، وخاصة في أوساط رجال الأعمال والشباب، حيث ينمو الأمل في تحول المجتمع الإسرائيلي إلى مجتمع طبيعي، على غرار مجتمعات أوروبا الغربية، بدلاً من بقائه مجتمعاً مشبوهاً أيديولوجياً ومعسكراً، وفي ظل غياب الدستور بدأت المحكمة العليا منذ عام 1992، تلعب دوراً في تحقيق الديمقراطية في الدولة والمجتمع، حيث ألغت الرقابة غير العسكرية، واعترفت بحرية الصحافة، ووسعت حق التظاهر، وألغت التعذيب، وسنت قوانين ليبرالية لصالح المثليين، واتخذت قرارات لتقييد قدرة السلطات الدينية على انتهاك الحريات الفردية، مثل قرارها بشأن سياسة تغريم العمل يوم السبت، وقرارها بشأن منع استيراد المنتجات غير الحلال، وسن قانون شؤون الزواج عام 1995 الذي يقلص سلطة المحاكم الحاخامية (ابوسكين، 2018).

ووجدت تغييرات في النظرة إلى الجيش والخدمة العسكرية، حيث أصبح جيش الاحتلال الإسرائيلي ليس واقعاً في قلب الإجماع مثلما كان في الماضي، ولا يمكنه بعد الاستفادة من مكانته كتنظيم يقف فوق المصالح السياسية والجدل العام. وعكست هذه التغييرات التي حدثت في مكانة الجيش في المجتمع أزمات متتالية، بدءاً من أزمة الحافز، حيث انخفضت الحوافز للشبان الذين يجندون للخدمة في الوحدات القتالية، وصولاً إلى أزمة جنود الاحتياط، وخاصة ضباط الاحتياط الذين بدأوا يعانون من التوزيع غير المتوازن لعبء خدمة الاحتياط العسكري وطول فترتها ونقص المكافآت المادية، وكانت هذه الأزمات مرتبطة بقيم اقتصاد السوق، حيث بدأت الخدمة العسكرية تُقاس بمصطلحات اقتصادية، كما تعلقَت الأزمة الثالثة بموضوع الخدمة العسكرية الدائمة، حيث برزت علامات استفهام حول مكانة الجيش ومركزيته في المجتمع، وأدت إلى اعتزال العديد من الضباط الشبان الذين جذبتهم إجراءات السوق المدنية، خصوصاً في فترة التكنولوجيا المتقدمة والازدهار الاقتصادي (النعامي، 2012).

وفي السياق الثقافي، انتشر تيار ما بعد الصهيونية، وتم التعرف على أبحاث المؤرخين الجدد، وبدأ الكتاب الإسرائيليون يناقشون مواضيع حساسة مثل "المحرقة"، وظهرت دعوات متعددة لإعادة النظر في المقاربات الصهيونية الرسمية لهذه المسألة وتأصيلها في الذاكرة القومية الإسرائيلية، وتركزت هذه الدعوات على نقطتين رئيسيتين: الأولى، رفض تقييد عمليات الإبادة الجماعية على يد النازيين باليهود فقط، والثانية، انتقاد المواقف التي اتخذتها القيادة الصهيونية في فلسطين، والتي امتازت في كثير من الأحيان بعدم تقديم المساعدة لإنقاذ اليهود الأوروبيين، وعكس انتخاب رايبين في عام 1992 رغبة في استكمال عملية التطبيع الداخلي ومحاولة جادة لتحسين علاقات إسرائيل مع العالم العربي، أما في الشرق الأوسط الجديد الذي نشأ بعد حرب الخليج، بدت هناك فرص جديدة لأسواق رأس المال والتكنولوجيا الإسرائيلية في تحقيق جاذبية أكبر بالنسبة للطبقة البرجوازية الإسرائيلية من الحفاظ على المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة (غانم ه.، 2023).

ونتيجة لكل ما سبق من تطورات واضحة، أصبح شمعون بيرس وأنصاره بمثابة الناطقين باسم البورجوازية العلمانية والليبرالية التي تسعى للتطبيع، لكن سياسة رايبين - بيرس أثارت استنفار كافة القوى السياسية والاجتماعية التي شعرت بالتهديد، سواء بسبب استمرار عمليات التطبيع داخل المجتمع الإسرائيلي، أو نتيجة لانفتاح العلاقات مع العالم العربي، أو لأسباب أخرى، وهكذا، شكّل اليمين القومي الأيديولوجي تحالفاً، دافع فيه عن فكرة إسرائيل الكبرى، وأطلق البعض على هذا التحالف الذي يتألف من اليهود الشرقيين والمتدينين والشرائح الاجتماعية الأكثر فقراً اسم إسرائيل ما بعد الصهيونية بسبب شعورهم بالاستبعاد من النخبة المعولمة ومتغربة، إذ تخشى الشرائح الاجتماعية الأكثر فقراً من محاولة تفكيك الدولة الاجتماعية وخصخصة قطاع الخدمات، وجميع هذه الفئات التي شعرت بالتهديد بسبب التحديث والتوجه الليبرالي، وجدت أساساً مشتركاً مع اليمين الأيديولوجي، وهو وقف سيرورة التطبيع وتعزيز الطابع اليهودي ورفض الانسحاب من المناطق العربية المحتلة (غرينبرغ، 2023).



وبدلاً من الرد بشكل عدائي على اليمين القومي والديني بعد اغتيال رابين، قام شمعون بيرس بحملة للتصالح مع اليمين، وقام بالمرابحة في المفاوضات مع الفلسطينيين، وتجميدها مع السوريين، وسمح باغتيال قائد "حماس" يحيى عياش، الذي أدى إلى سلسلة من الهجمات داخل إسرائيل، وشن هجوماً على الجنوب اللبناني، مما أسفر عن مجزرة قانا<sup>1</sup>، وتراجع اليسار الليبرالي والعلماني عن مسؤولياته بعد اغتيال رابين هو ما سمح بفوز اليمين في انتخابات 1996، وعلى الرغم من عودة حزب العمل إلى السلطة بزعامة إيهود براك في عام 1999، إلا أن سياساته لم تختلف كثيراً عن سياسات (بنيامين نتنياهو). (النعامي، 2012).

في عام 1977 وعند وصول اليمين إلى سدة الحكم، سعت أحزابها وتشكيلاتها أن تقوم بتحالفات واتفاقيات تعطيها وزناً وثقلاً للعب الدور والقوة لرسم السياسات والأولويات التي تفوق وجودها الديمغرافي في قاعدة الانتخابات. (غانم ق.، 2015).

لقد كانت الاتفاقيات التي أجرتها الحكومات في إسرائيل منذ عام 1949 وحتى عام 1997 اتفاقيات تقوم على احترام الطابع اليهودي للدولة، وبعد عام 1977 اختلفت تلك الاتفاقيات الائتلافية بحيث أخذت الطابع تفرض الفكر الخاص باليمين الإسرائيلي ومصالحه وتمثلها، وإذا طالعنا هذه الاتفاقيات سنجد أنها قامت على ضمان الأمور التالية (الخريشا، 2021):

- منح صلاحيات المحاكم الدينية: تم تعزيز صلاحيات المحاكم الدينية لتكون الجهة الوحيدة المخولة للنظر في طلبات التحول إلى الديانة اليهودية، بالإضافة إلى اعتماد الدولة على الأحكام الدينية في التعامل مع الجثث، حيث يمنع التشريح إلا بعد استشارة الحاخامية الكبرى، وتعديل قوانين الإجهاض لأسباب اجتماعية.

<sup>1</sup> مجزرة قانا (سلامة الجليل): إحدى أكبر وأبشع المجازر التي ارتكبت، وسميت بمجزرة قانا الأولى، ووقعت يوم 18 أبريل/نيسان 1996 بمركز قيادة فيجي التابع لـ الأمم المتحدة في قرية قانا بجنوب لبنان، خلال عدوان عسكري إسرائيلي على هذا البلد أطلقت عليها إسرائيل "عملية عناقيد الغضب". إذ صوتت إسرائيل مدافعها نحو الكتيبة الفيجية التابعة للأمم المتحدة - حيث يحتمي مئات المدنيين - فقتلت منهم 106، وأصابت نحو 150 شخصاً بجروح (الجزيرة نت، 2017).

- تنظيم العمل ووسائل النقل أيام السبت والأعياد اليهودية: ألزمت الدولة ووسائل النقل العامة بالتوقف تمامًا قبل حلول يوم السبت والأعياد اليهودية، مع ضمان حقوق العمال الذين يرفضون العمل في هذه الأيام لأسباب دينية، وحماية تقدمهم الوظيفي من أي تأثير بسبب التزامهم الديني.
  - دعم التعليم الديني المستقل: التزمت الحكومة بتقديم دعم مالي متساوٍ للتعليم الديني المستقل أسوةً بالتعليم الرسمي، مع الحفاظ على استقلالية هذه المؤسسات. كما تم اتخاذ خطوات فعّالة لمواجهة انتشار المواد الإباحية، وضمن تمويل الإعلام الديني لتعزيز الوعي اليهودي.
  - ظهور نخب دينية سياسية جديدة: أسهمت هذه التغييرات في بروز نخب سياسية جديدة من التيار الديني اليميني، والتي نشأت خارج الإطار الحزبي التقليدي من خلال منظمات وجمعيات مجتمعية مستقلة، حيث تؤثر هذه النخب بشكل متزايد على الواقع السياسي في إسرائيل.
  - التزام الحكومة بعدم المساس بنمط الحياة الاجتماعي في المناطق التي يقطنها المتدينون، إضافة إلى تعهدها بعدم سن أي تشريع يمس القيم الدينية أو التفاهات التي تم التوصل إليها سابقاً بين السلطات الدينية والدولة. كما تُمنح المؤسسات التعليمية الدينية المستقلة الحق في تحديد المناهج التي تراها ملائمة، وقد تم تأكيد هذا الحق عبر تشريع خاص. يُذكر أن الدولة تمول هذا التعليم دون أن تكون لها سلطة إشرافية عليه.
- من خلال ما سبق، يتضح أن التطورات المتلاحقة أدت إلى بروز نخب سياسية جديدة تمثل التيار اليميني الديني خارج إطار المنظومة السياسية والحزبية التقليدية. ففي العقود الثلاثة الأخيرة، ظهرت العديد من المنظمات والجمعيات المجتمعية التي تتبنى أجندات أيديولوجية سياسية دون أن تكون مرتبطة مباشرة بأحزاب أو حركات سياسية. وقد أصبحت هذه المنظمات بمثابة قاعدة دعم لنخب التيار الديني القومي، حيث تؤثر من خلال برامجها وأنشطتها على المشهد السياسي، وخصوصاً فيما يتعلق بالصراع مع الشعب.

### 4.3 عوامل صعود التيار اليميني المتطرف في إسرائيل

تتسم الوضعية الدينية في إسرائيل بتعقيد كبير ناتج عن طبيعة المجتمع الإسرائيلي المتنشعبة وتركيبته الطائفية والعرقية، مما يؤثر بشكل مباشر على الحياة الدينية في البلاد، ويعزى تعقيد هذه الحالة إلى نشوء وتعاضم دور القوى الدينية في إسرائيل، ويتضح التعقيد أكثر بسبب تشابك الدين بالعرق في البلاد، حيث تسعى بعض القوى الدينية في إسرائيل، على عكس العديد من المجتمعات الأخرى، إلى تمثيل فئات معينة من السكان لأسباب عرقية، مثلما يفعل حزب "شاس"، وهذا الواقع يجعل من الصعب تطوير نظرية محددة لفهم تأثير القوى الدينية في إسرائيل وعلاقتها بالمجتمع، إذ قد لا يكون أي تصور نظري مناسباً لتفسير تعاضم نفوذ قوى دينية محددة وتأثيرها على الواقع الديني والاجتماعي. ومع ذلك، توجد بعض الوقائع والتغيرات التي تفسر بشكل جيد تزايد التوجهات نحو اليمين الإسرائيلي، والتي استغلتها قوى الأحزاب الدينية في تعزيز نفوذها، كما لا يمكن تجاهل الأحداث التاريخية والسياسية التي سهلت ظهور هذه القوى الدينية وتناميها (غرينبرغ، 2023).

ومن أهم تلك الوقائع ارتبطت بالتكوين الديني للعقيدة اليهودية وما تشمله من توجيه سياسي للمجتمع اليهودي، إذ تدور مضامين هذه العقيدة حول الزعم بوجود قيام دولة إسرائيل والتنام شمل اليهود فيها في إطار من سيادة حكم التوراة والتلمود كمصدرين أصليين للتشريع الديني اليهودي واعتبار ذلك فريضة دينية، وهناك دوافع اجتماعية سياسية، اقتصادية، لم تتفك عن تلك العقيدة بل سارت في إطارها، واعتباره الرابط بين تلك الدوافع وتلك العقيدة رباطاً عضوياً، وتشبيكاً متصلاً لقرون خلت، مثل فيها الدين المطلق الوحيد في الوعي اليهودي وحتى مجيء الحركة الصهيونية، فقد كان قيام الحركة الصهيونية تحدياً أنهى إلى حد كبير جمود العقل "الجيتوي" والذي دارت مداركته وفق المقولات الدينية المتخلفة عن الحضارة، والتحول بالدين من اعتباره كموجة جماعي إلى اعتباره مسألة شخصية، وقد هدفت الحركة من ذلك إلى تحقيق التحام العقل اليهودي بالفكرة القومية المعاصرة ومواكبة مطالب

الحدث، الأمر الذي أحدث وعياً لدى العقل الديني لأن ينهض بمؤسسات تحقق للدين دوام حضوره في إطار الواقع الجديد (السعدي، 1989).

ولعب التيار اليميني دوراً بارزاً من خلال قياداته في إجبار الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بعد حرب عام 1967 في المشروع الاستيطاني وخاصة من خلال حسم مصير الأراضي الفلسطينية والعربية من خلال تكثيف بناء المستوطنات، وقد كان تراجع العلمانية كتوجه ثقافي وأيديولوجي عاملاً أساسياً في خلق البيئة المناسبة لصعود أتباع التيار الديني كجزء أساسي من نخبة المجتمع الإسرائيلي، وتأتي بعدها التحولات الاقتصادية، حيث انتقلت إسرائيل نحو اقتصاد السوق في الثمانينيات وشهدت خصخصة العديد من مرافق القطاع العام وخفض مخصصات الضمان الاجتماعي، جنباً إلى جنب مع ظاهرة العولمة وآثارها الاقتصادية، وهذه دفعت هذه العوامل الشباب إلى التخلي عن الخدمة العسكرية والسعي لتحسين وضعهم المادي من خلال استغلال الفرص الاقتصادية المتاحة في سوق العمل، وقامت قيادات التيار الديني القومي بتوظيف هذا الواقع من أجل تعزيز وجودهم وتعزيز مكانتهم في المواقع القيادية داخل الجيش (غرينبرغ، 2023).

تزايد تمثيل اليمين الديني المتطرف في النخبة السياسية الإسرائيلية يعزى إلى عدة عوامل، أولها هو التحول الديمغرافي، حيث زادت معدلات الولادة بين المتدينين، وخاصة أتباع التيار الحريدي والذين يشكلون (12%-13%) من عدد السكان والارثوذكس الحديثين الذين يشكلون (10%-12%) وكذلك التقليديون (30%) بحيث يستحوذ المعسكر الديني على نسبة تتراوح ما بين (50%-55%) من إجمالي تعداد السكان، مما زاد من ثقلهم الديمغرافي ووسع قاعدة انتخابية الحركات والأحزاب التي تمثل التيارات الدينية. ثانياً، طابع النظام الإسرائيلي ساهم في ذلك، حيث زاد عدم استقرار النظام من مكانة الأحزاب الدينية السياسية، فحزب الليكود الذي كان يحصل عادة على أغلبية غير مطلقة، حرص منذ عام 1977 على استرضاء الأحزاب الدينية لضمان موافقتها على الائتلافات التي ينشئها، مما عزز مكانة المتدينين في النخبة السياسية. وثالثاً، يتمثل في اختراق الأحزاب العلمانية، حيث سارع مؤيدي

المعسكر الديني القومي في السنوات الأخيرة لإستغلال اليمين العلماني وشخصياته وبخاصة أعضاء الليكود. تحديد هذه العوامل يشير إلى تزايد التيار الديني على حساب التيار العلماني، والذي قد يؤدي في المستقبل القريب إلى نشوء أقلية علمانية وأغلبية متدينة وتداعيات ذلك على المجتمع والمؤسسات في الدولة (النعامي، 2012).

وأشارت (ابوسكين، 2018) إلى مظاهر تمثيل اليمين المتطرف في النخبة السياسية، حيث عرض تطور تمثيل المتدينيين في البرلمان الإسرائيلي منذ الإعلان عن الدولة اليهودية، ففي الدورة البرلمانية لعام 1949-1951 كان عدد المتدينيين 19 عضواً أي ما نسبته 16%، وفي الدورة البرلمانية لعام 2015 أصبح المتدينيين في البرلمان 35 عضواً أي ما نسبته 29%، وقد حرص المتدينون على احتكار السيطرة على عدد من الوزارات الخدماتية المهمة وذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها التدخل في تحديد أولويات إسرائيل وتطبيق أجنداتهم السياسية وأفكارهم، وتسويق المواقف الأيديولوجية والدينية من خلال السيطرة على وزارتي التعليم والأديان، ثم التواصل مع الجمهور الإسرائيلي بصورة تسمح بالحفاظ على قوة المتدينيين في السياسة عبر بعض الوزارات التي تُعنى بتقديم الخدمات. وقد منحت الائتلافات الحكومية منذ عام 1977 المتدينيين دوراً معتبراً في بلورة سلم الأولويات الإسرائيلي، وبالتالي ظهر دور النخبة الدينية في أنماط الحياة المجتمعية واتجاهات الرأي العام، وهو ما يسمح الدينية بممارسة تأثيرها الكبير في الدولة والمجتمع من خلال احتكارها المطلق السيطرة على المؤسسات التالية (شلفت ا.، 2023):

- الحاخامية الكبرى: تمثل المؤسسة الدينية الرسمية، وتتحكم في المجال الديني والعقائدي والتأكد من مطابقة قرارات الحكومة والمؤسسات للشرعية، وضرورة تنسيق المؤسسات الأخرى معها في المسائل الدينية، ويشير المؤلف إلى دور الحاخامية في من خلال مهمة التفتيش الاقتصاد التأثير في المؤسسات والمرافق الاقتصادية والشركات المتعلقة بصناعة الغذاء.

- الحاخامية العسكرية: هي الهيئة التي تقدم الخدمات الدينية لجنود الجيش الاسرائيلي وفقا للشريعة اليهودية.
- المجالس الدينية: توجد في كل مدينة في إسرائيل تدعى المجلس الديني، وهي تقدم الخدمات الدينية إلى المستوطنين.
- المحاكم التوراتية: تعد من حواضن النخب الدينية المهمة، وتتنظر هذه المحاكم في قضايا رئيسية، مثل إصدار الأحكام في شأن يهودية الأشخاص، وقضايا الزواج والطلاق، والإرث.
- مرجعيات الإفتاء المستقلة كرابطة حاخامات المستوطنين المقامة في الضفة الغربية والقدس المحتلة.

لقد ساعدت العديد من العوامل في صعود اليمين المتطرف بعد أن ظلوا ثلاثين عاما مهمشين داخل المجتمع ، ويمكننا توضيح أهم هذه العوامل بما يلي:

**العامل الثقافي:** لعبت التحولات الثقافية خلال العقود الثلاثة الأخيرة دورًا حيويًا في تعزيز نفوذ التيارات الدينية، خاصة التيار الديني القومي، في إسرائيل. فقد شهدت هذه الفترة تزايدًا ملحوظًا في توجه العديد من العلمانيين نحو التدين، حيث باتت قطاعات واسعة من اليهود تعتبر التدين رمزًا للهوية الثقافية والقومية. هذه الظاهرة التي يمكن وصفها بأنها "ثقافة جديدة" تجلت في انتشار ممارسة الطقوس الدينية والاهتمام المتزايد بالتراث اليهودي. ووفقًا لما ذكره (شلحت أ.، 2023)، فإن هذا التوجه لم يكن مدفوعًا فقط بالرغبة في فهم التراث، بل أيضًا بتحديد هوية ثقافية متميزة على الصعيدين الفردي والجماعي، مما أضفى على تأثير التيارات الدينية شرعية اجتماعية أوسع في المجال العام .

وتؤكد زهر (2023) أن العولمة تركت آثارًا عميقة في تشكيل بيئة تتيح للتيارات الدينية فرصة للعمل وتبرير وجودها في الفضاء العام. إذ اعتبرت هذه التيارات العولمة، وخاصة تأثيراتها الثقافية، تهديدًا لتراثها الديني وهويتها الثقافية اليهودية، مما أضفى شرعية على دعواتها للحفاظ على الهوية اليهودية.

هذه الديناميكية أدت إلى تعزيز قوة هذه التيارات والحركات السياسية المرتبطة بها، مما ساهم في زيادة تأثيرها واندفاعها نحو استهداف مراكز النفوذ ومواقع التأثير.

لقد لعب صعود اليمين الإسرائيلي إلى سدة الحكم دوراً أساسياً في عملية التأثير على الثقافة السياسية العامة داخل إسرائيل، من خلال تشغيله لمحرك القومية الدينية التي تركز على اليهودية في منظومتها الحقوقية مع التركيز على حقوق اليهودية الدينية وتهميش الفئات الأخرى مثل العلمانيين والعرب الفلسطينيين، بحيث إن الثقافة السياسية الإسرائيلية أصبحت ثقافة تعتمد على إعطاء الأولوية للهوية اليهودية بشكل عام واليهودية الدينية بشكل خاص بدلاً من التركيز على موضوع الحقوق المدنية المشتركة لجميع الفئات (محارب، 2019).

ومما لا شك فيه أن تواجده في مراكز الحكم ساعده على نشر الثقافة السياسية الخاصة به من خلال التدخل في الجيش وتعييناته، واتخاذ القرارات من قبل شخوص منطرفين فكرياً نحو مصالح اليمين ومهتمين بنشر ثقافته وأفكاره بين صفوف المجتمع من خلال العمل على شكل منظومات متكاملة تعمل في كل القطاعات من أجل اختراق العقول نحو هذا الفكر وتمهيد الطريق لكل ما هو جديد من خلال تهميش الثقافات العلمانية والعربية، بمعنى أن إسرائيل ليست دولة لكل مواطن إسرائيلي وإنما هي دولة لليهودي وإن صح التعبير فهي لليهود المتدينين وحقوقهم.

**الانتصارات العسكرية:** يتفق معظم علماء الاجتماع السياسي في إسرائيل على أن الانتصارات العسكرية التي حققتها الدولة على الدول العربية أسهمت بشكل كبير في تعزيز قدرة التيارات الدينية على التأثير في المجتمع والدولة. إذ أضفت هذه الانتصارات مصداقية على الخطاب الديني والأيدولوجي للتيارات الدينية اليهودية، مما جعل العديد من القطاعات السكانية تنظر إليها كتحقق للنبوءات المذكورة في التوراة وغيرها من المصادر الدينية. هذا، بدوره، ألهم الحماسة الدينية وفتح المجال أمام قطاعات يهودية أكبر لتقبل الأفكار الأيدولوجية للتيار الديني القومي. ولقد أثرت حرب عام 1967 بوجه خاص

في الوعي الجمعي لليهود العلمانيين والمتدينين، حيث اعتبر الكثيرون أن انتصار الجيش الإسرائيلي على الجيوش العربية واحتلال الأراضي مثل الضفة الغربية والقدس وهضبة الجولان وقطاع غزة وصحراء سيناء كان بمثابة معجزة إلهية، وبداية لتحقيق الخلاص وعودة المخلص المنتظر.

كما أن نتائج الحرب أضافت مصداقية للنصوص الدينية في نظر قادة التيار الديني، مما عزز ثقتهم وأتاح لهم الفرصة للتأثير انطلاقاً من أسهم الدينية والأيدولوجية. يعترف قادة التيار الديني القومي بدور نتائج الحرب في تعزيز حججهم حول عدالة وصوابية برامجهم الرامية إلى تعزيز الطابع اليهودي للدولة، فضلاً عن تبرير اتخاذ خطوات لحسم مصير الأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال الاستيطان والتهويد.

**التعليم:** إن التعليم في إسرائيل لعب دوراً مهماً في توفير بيئة داعمة لاندفاع التيار الديني نحو مواقع التأثير الرئيسية في المجتمع والدولة. ينقسم التعليم الرسمي في إسرائيل إلى نوعين رئيسيين: التعليم العام، الذي غالباً ما يستوعب العلمانيين، والتعليم الديني الرسمي الذي يستقطب أتباع التيار الديني القومي (شلتح أ.، 2023).

على عكس التعليم العام الذي يتناسب مع العلمانيين، يتمتع التعليم الديني الرسمي باستقلالية تامة فيما يتعلق بتحديد المناهج وإدارتها. يُشرف على هذا التيار نخب دينية ذات توجهات أيديولوجية، مما جعله حاضنة لإعداد نخب المستقبل. سمحت إسرائيل للتيار الديني القومي بتأسيس مؤسسات خاصة ساهمت في تكوين نخب مؤثرة في مختلف المجالات.

**المشروع الاستيطاني:** لعبت القيادات الشابة في التيار الديني القومي دوراً رئيساً في تعزيز بناء المستوطنات اليهودية في الأراضي الفلسطينية والعربية التي احتلتها إسرائيل بعد حرب عام 1967، وقد نظمت هذه القيادات حملات جماهيرية للضغط على الحكومة لبناء المستوطنات، حتى بدأت إنشاء مستوطنات من دون أية موافقات من الحكومة (حيدر، 2020).



بينما أشار عيسى (2015) إلى أن القيادات الدينية القومية تلقت دعماً مباشراً ليس فقط من اليمين العلماني الذي كان في المعارضة، بل أيضاً من بعض الأطراف داخل الائتلافات الحاكمة بقيادة حزب العمل. هذا الدعم أسهم في استجابة الحكومة لمطالب التيار الديني القومي، ولم يقتصر تأثير تحركات الشباب التابعين لهذا التيار على إخضاع الحكومة وتعزيز المشروع الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام 1967، بل مهد لهم الطريق للوصول إلى مواقع التأثير الأساسية في الدولة.

نظراً لأن مصير الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام 1967 كان يشكل القضية السياسية الأبرز في إسرائيل وأدى إلى استقطاب واسع داخل المجتمع الإسرائيلي حتى بداية ثمانينيات القرن الماضي، فإن اليمين العلماني وجد في دعم المشروع الاستيطاني في هذه الأراضي جزءاً مهماً من أجندته السياسية والأيدولوجية. هذا الموقف دفعه إلى مساندة قادة التيار الديني القومي الشباب الذين قادوا المشروع، مما عزز مكانتهم الداخلية وأعطاهم نفوذاً كبيراً في الساحة السياسية والحزبية الإسرائيلية.

**تراجع العلمانية:** لقد ساهم تراجع العلمانية كمنط حياة وتوجه ثقافي وأيدولوجي بشكل كبير في تمكين التيار الديني من أن يصبح جزءاً أساسياً من النخبة الإسرائيلية. عند إعلان قيام إسرائيل، كانت الأغلبية العظمى من اليهود علمانيين، وخاصةً من التيارات الاشتراكية. أما اليوم، فإن أقل من 40% من اليهود يعرفون أنفسهم كعلمانيين. وما ساعد في تعزيز حضور التيارات الدينية هو انخفاض مستوى العداء تجاه القيم الدينية بين العلمانيين؛ حيث إن نسبة العلمانيين الذين يعارضون القيم الدينية تتراوح بين 3-5% فقط، في حين أن 43% من العلمانيين لا يرفضون تلك القيم (غانم ٢٠٢٣).

رافق تراجع العلمانية في إسرائيل تزايد التوجهات المناهضة لليبرالية والديمقراطية، حيث تُظهر استطلاعات الرأي المتكررة أن الغالبية العظمى من اليهود في إسرائيل تعتبر الطابع اليهودي للدولة أكثر أهمية من طابعها الديمقراطي. هذا التحول أتاح للمرجعيات الدينية تعزيز شرعيتها في السعي للهيمنة على الفضاء العام، مما قلص من قدرة العلمانيين على الحفاظ على مكتسباتهم. وفقاً للحاخام

إسحاق هكوهين كوك، أحد أبرز منظري التيار الديني القومي، فإن هناك مشروعًا إلهيًا يرى أن دور العلمانيين في بناء الدولة اليهودية قد انتهى منذ زمن بعيد (زهر، 2023).

**التحولات الاقتصادية:** في أوائل ثمانينيات القرن الماضي، اتجهت إسرائيل نحو تبني اقتصاد السوق، حيث خفضت الضرائب الحمائية، وأضعفت نقابات العمال، وحررت سعر صرف العملة الوطنية (الشيكل). كما قامت بخصخصة الشركات الحكومية وبيع العديد من مرافق القطاع العام، إلى جانب تقليص مخصصات الضمان الاجتماعي. هذه السياسات أثرت سلباً على الطبقات الضعيفة، خاصة في مدن التطوير على أطراف إسرائيل والأحياء الشعبية في المدن الكبرى، حيث تضررت الصناعات التقليدية التي كانت تعتمد عليها هذه الفئات، مثل صناعة النسيج والزراعة (شلحت أ.، 2023).

إضافة إلى ذلك، ساهمت العولمة والانخراط في اقتصاد السوق في تغيير توجهات قطاعات كبيرة من الشباب الإسرائيلي الغربي العلماني. بعدما كانت الخدمة العسكرية في الوحدات القتالية هي السبيل للريادة الشخصية، بدأ هؤلاء الشباب بالتحول نحو فرص تحسين الوضع المادي من خلال اقتصاد السوق. وقد انعكس هذا التحول في سلوكهم عبر الانضمام إلى وحدات غير قتالية في الجيش، والامتناع عن الاستمرار في الخدمة بعد انتهاء فترة التجنيد الإلزامي التي تمتد لثلاث سنوات. استفادت قيادات التيار الديني القومي من هذا الواقع، حيث دفعت بأتباعها لملئ الفراغ في المناصب العسكرية القيادية، مع أقل قدر من المنافسة. وقد شجعت هذه القيادات على التوسع في مختلف قطاعات النخبة الإسرائيلية، دون الاكتفاء بالنفوذ العسكري، خاصة مع انتشار قناعة بين النخب العلمانية الغربية بأن التحولات الاقتصادية كانت إيجابية (شلحت أ.، 2023).

#### 4.4 ممارسات اليمين المتطرف في إسرائيل وعلاقته بالديمقراطية

تميزت الصهيونية منذ بدايتها بالعنصرية والاستعمار الاحلالي، حيث نشأت كحركة قومية ادعت الدعم من قوى الاستعمار العالمي، وغلفت نفسها بأعطية دينية، وتشمل الصهيونية العنصرية عداءً للفلسطينيين، بالإضافة إلى ممارسات فاشية ضد اليهود المعارضين لها، كما تهدف إلى اقتلاع الشعب الفلسطيني وتحويل الأرض إلى مساحة جديدة تحت أسماء وهويات مختلفة ( عيسى، 2015).

الصهيونية، في حربها ضد الوجود الفلسطيني، تجمع بين توجهات اقتلاعية وإحلالية تستند إلى ممارسات سياسية استثنائية، تهميش اجتماعي، استغلال اقتصادي، وتمييز قانوني سواء بشكل مؤقت أو دائم ضد فئات متعددة من الشعب الفلسطيني. هذه السياسات تُنفذ بالاعتماد على قوة الجيش وميليشيات المستعمرين المسلحة، إضافة إلى "الحرس الوطني" الذي لا يزال في طور النشوء. وفيما يتعلق باليهود غير الموالين للصهيونية، تمارس الصهيونية سياسات العزل والإقصاء، حيث كان تعريف هذه الفئة يقتصر في البداية على اليهود المعادين للصهيونية، ثم توسع ليشمل اليهود الذين يرفضون الهجرة إلى إسرائيل. وفي العقد الأخير، باتت هذه الفئة تشمل أيضاً قوى اليسار الصهيوني بسبب استعدادها للحوار مع الفلسطينيين بهدف التوصل إلى حل إقليمي وسط (شلحت أ.، 2023).

مرت الصهيونية بمراحل متعددة، ففي البداية، طغت العلمانية، ولكن يجب ملاحظة أن العلمانية الصهيونية تختلف عن العلمنة الأوروبية. فبينما أنهت العلمنة الأوروبية الأنظمة التي استندت إلى الشريعة المسيحية، فإن الصهيونية العلمانية قامت على أساس "دين معلم". فلا يمكن الادعاء بوجود "أمة يهودية" إلا من خلال استناد الصهيونية إلى الدين (غانم أ.، 2018)

استمرت الصهيونية الدينية منذ انطلاقة الحركة حتى عام 1977 بقيادة ما يُعرف باليسار الصهيوني. خلال هذه الفترة، أُقيمت دولة إسرائيل عام 1948 على جزء من فلسطين، وتوسعت عام 1967، متسببةً بنكبة ثم نكسة للشعب الفلسطيني. بعد ذلك، سعى التيار الصهيوني لتحقيق حل وسط إقليمي

لضمان أغلبية ديمغرافية يهودية، بينما كانت تظهر في الأفق حركة "أرض إسرائيل الكاملة" بقيادة رموز من حزب مباي اليساري آنذاك، والتي طرحت في آنٍ واحد حلاً وسطاً ونقيضه (الرفوع، 2017).

مع بداية المرحلة الثانية في عام 1977 وحتى 2009، برزت تيارات تطالب بأرض إسرائيل الكاملة، سواء ذات الطابع العلماني أو الديني القومي. خلال هذه المرحلة، حاول التيار الذي خسر انتخابات 1977 الوصول إلى حل وسط إقليمي مع منظمة التحرير الفلسطينية بعد نجاحه المؤقت في انتخابات 1992، لكنه لم يتمكن من تقديم صيغة تُرضي الفلسطينيين. نتيجة لذلك، توسع الاستيطان الاستعماري في الضفة الغربية بشكل كبير، بينما تم إخلاء مستعمرات قطاع غزة عام 2005 لتعزيز الاستيطان في الضفة ديمغرافياً. قبل 1977، ركز الاستيطان الاستعماري على إنشاء مستعمرات زراعية صغيرة في غور الأردن والمناطق الساحلية لقطاع غزة، مع ضم القدس الشرقية عام 1967 دون سكانها (الخريشا، 2021).

وبدأت مرحلة جديدة في السياسة الإسرائيلية في عام 2009، والتي أُطلق عليها اسم (مرحلة نتنياهو)، وتميزت هذه المرحلة بالانتقال من التحدث عن الضم الفعلي للأراضي الفلسطينية المحتلة في عام 1967، الذي كان قيد التنفيذ، إلى الاستعداد لإعلان الضم الرسمي في عام 2020، ثم تم تجميده مؤقتاً كجزء من اتفاقيات السلام مع الإمارات العربية المتحدة والبحرين، هذه المرحلة ما زالت قائمة، وقد شهدت عقبات تسببت في خروج (بنيامين نتنياهو) من السلطة لمدة عام ونصف، وعاد الآن لاستكمال خطته، وفي أثناء هذا شهد الداخل الإسرائيلي اضطرابات، وتمت العملية الانتخابية خمس مرات في ثلاث سنوات (2019-2021) (الخريشا، 2021).

تأخذ إسرائيل بالنظام البرلماني الذي يقوم على التعددية الحزبية ويختص الكنيست المكون من (120) مقعداً بالتشريع، أما السلطة التنفيذية فتتركز في يد رئيس الوزراء والذي يعتبر المحرك للجهاز التنفيذي

في النظم البرلمانية وعادة لا يتمكن أى حزب من الحصول على الأغلبية في الكنيست بمفرده لذا فالحزب الحاصل على نسبة أعلى من الأصوات فى الانتخابات يلجأ إلى استقطاب بعض الأحزاب الصغيرة إليه لكي يحصل على أغلبية المقاعد البرلمانية (61) على الأقل حتى يتمكن من تشكيل الحكومة التي يطلق عليها في هذه الحالة اسم الحكومة الائتلافية والتي تضم وزراء من الأحزاب المشاركة في الائتلاف (علوان، 2017).

ويشكل الكنيست قلب النظام السياسي الإسرائيلي ورمز الديمقراطية حسب ما تزعم إسرائيل ووظيفته الأساسية بحكم كونه السلطة التشريعية هو سن القوانين وتعديلها وإلغاءها، بواسطة تصويت الحاضرين خلال جلسة الكنيست بالأغلبية عدا قوانين الأساس التي هي بمثابة الدستور الإسرائيلي ويتطلب تعديلها تصويت أغلبية النواب وليس الحاضرين فقط (البطران، 2011).

واشير هنا الى أن الكنيست يتمتع بمكانة مهمة وخاصة لأنه السلطة التشريعية والدستورية التأسيسية المنوط بها وضع قوانين الأساس التي تشكل الدستور، ولذلك فهو سلطة عليا وذات سيادة على السلطات الأخرى من الناحية العملية واقتراح القانون إما يكون شخصياً (خاصاً) يقدمه عضو كنيست واحد أو أكثر وإما يكون حكومياً إذا أرادت الحكومة بواسطة مبادرة أحد الوزراء باقتراح القانون في كل الأحوال، سواء اقتراح قانون خاص أو حكومي يجتاز كل قانون إجراءات كاملة من ثلاث قراءات وتجري بينها نقاشات في اللجان المختلفة، وفي نهاية الأمر يتم نشره ويستطيع الكنيست أن يشرع القوانين بأى موضوع وبأى شأن كان ما دامت عملية التشريع تتم وفقاً للإجراءات المطلوبة في القانون القائم ولا تتناقض مع قوانين الأساس السارية.

وقد حدثت أزمة داخلية أدت إلى حل الكنيست لنفسه والتصويت على إجراء انتخابات تشريعية مبكرة في مارس 2015، بعدما نال هذا الاقتراح موافقة 84 صوتاً وامتناع صوت واحد، وأدت انتخابات الكنيست العشرين التي أجريت في مارس 2015 إلى إعادة توزيع المقاعد بين قوى اليمين التي تشكل الائتلاف، ليعود ننتياهو لتشكيل الحكومة (الرفوع، 2017).

الاضطرابات التي شهدها المشهد السياسي والمجتمع الصهيوني لم تعكس تفككاً وانهياراً كما يصورها الكتابات التفاؤلية في الجانب الفلسطيني والعربي، بل كانت تعبر عن مرحلة اقتراب الصراع بين التيارين اليميني والوسطي والذي يعترزم الإبقاء على الفلسطينيين في أراضيهم مع تطبيق سياسات الفصل العنصري، وبين التيار الإباضي الترحيلي، وهذا الصراع جمع بين قوى اليمين مثل (نفتالي بينيت)<sup>1</sup> و(أفيغور ليرمان)<sup>2</sup> وحلفائهم، وقوى الوسط مثل (بيني غانتس)<sup>3</sup> و(يائير لابيد)<sup>4</sup>، والقوى الدينية التي شهدت تصاعداً في الصهيونية الدينية، وبعد ثلاث سنوات من الصراع، تم حسم الأمور لصالح التيار الإباضي الترحيلي، ورغم أن الفوز كان محدوداً، إلا أنه كان قادراً على تغيير الوضع، وهذا الانتصار أدى إلى تراجع التيارات الأخرى مقابل التيار الديني (ابوسكين، 2018).

منذ عام 2009، شهدت إسرائيل تصاعداً ملحوظاً في التوجهات الدينية، تجلى ذلك في تعزيز الدور الديني داخل حزب الليكود، الذي يُعرّف نفسه كحزب علماني ليبرالي. وأصبح هناك تطابق واضح بين الدين والقومية، تجسد في صعود الحريديم (التيار الديني القومي) الذي تمثله الأحزاب الدينية وأجزاء كبيرة من حزب الليكود، التي أصبحت تتبنى التوجهات الدينية. هذا التحالف يعكس طبيعة التشكيل الحكومي الصهيوني الحالي، وهو ما قد يؤدي إلى تداعيات فاشية على المجتمع الإسرائيلي المحتل، وإلى سياسات عنصرية واستيطانية إضافية تجاه الشعب الفلسطيني. ومع ذلك، يبقى نجاح هذه السياسات مرهوناً بعوامل داخلية صهيونية وأخرى خارجية، بما في ذلك مدى مقاومة الشعب الفلسطيني

<sup>1</sup> نفتالي بينيت، مليونير ورجل أعمال سابق وسياسي إسرائيلي من اليمين المتشدد، شارك في حكومات ائتلافية وتولى عدة مناصب وزارية وأصبح رئيساً للوزراء في 13 يونيو/حزيران 2021 وحتى 29 يونيو/حزيران 2022

<sup>2</sup> ليبرمان رئيس حزب "إسرائيل بيتينو" ولد يوم 1958/6/5 في الاتحاد السوفيتي وهاجر إلى إسرائيل عام 1978، تولى ليبرمان العديد من المناصب الحكومية، في حكومات (أريئيل شارون) و(يهود أولمرت)، و(بنيامين نتنياهو)، إلا أن أبرزها وزارة الخارجية، في زمن نتنياهو (2009-2013)، 2013، 2015

<sup>3</sup> بيني غانتس سياسي إسرائيلي وقائد عسكري سابق ولد عام 1959، تولى وزارة الدفاع في ائتلافين حكوميين، وشغل منصب نائب رئيس الوزراء، و رئيس الحكومة البديلة في (حكومة الطوارئ الوطنية) التي شكلها (بنيامين نتياهو) في أبريل/نيسان 2020. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2023 انضم غانتس إلى "المجلس الأمني" الذي انبثق عن حكومة الطوارئ التي تشكلت لإدارة الحرب على غزة، عقب عملية "طوفان الأقصى" واستقال من مجلس الحرب في العاشر من حزيران 2024، ويتزعم (حزب أرزق أبيض) الإسرائيلي.

<sup>4</sup> يائير لابيد رئيس حزب "يش عتيد" (يوجد مستقبل) ولد يوم 1963/11/5، شغل منصب رئيس وزراء إسرائيل منذ 1 يوليو 2022 بعد استقالة نفتالي بنت وحتى 29 ديسمبر 2022، كما أنه شغل منصب وزير الخارجية منذ 13 يونيو 2021 وحتى 29 ديسمبر 2022، ويشغل حالياً زعيم المعارضة الإسرائيلية في الكنيست الإسرائيلي.

وطبيعتها، بالإضافة إلى تأثير العوامل العربية والدولية التي قد تدفع أو تعيق تلك السياسات ( الشيايب، 2016).

يتضح من ذلك أن الديمقراطية الإسرائيلية تواجه إشكاليات عديدة تتعلق ببنياتها، حيث يشوبها خلل بنيوي. على سبيل المثال، لا تفصل إسرائيل بين الأمة والقومية والدين، مما يجعل من الصعب تحقيق الفصل بين الدين والدولة. وهذا لا يقتصر فقط على مسائل الأحوال الشخصية، كما يحاول العلمانيون في إسرائيل تبسيط القضية، بل يمتد ليشمل قضايا دستورية أساسية تتعلق بجوهر الديمقراطية، مثل مسألة المواطنة. الإشكالية الأولى تكمن في عدم قدرة الدولة على تحقيق المساواة، بينما ترتبط الإشكالية الثانية بالمواطنة المؤجلة التي تهيمن عليها الأيديولوجية الصهيونية، في حين أن المواطنة في الديمقراطية الليبرالية يُفترض أن تكون محايدة من الناحية الأيديولوجية.

وهنا اشير إلى أن إسرائيل تأسست كدولة للشعب اليهودي كان في غالبيته مهاجرين، وتكررت في الوقت نفسه لقومية الفلسطينيين وصارت حقهم في تقرير المصير، ووفقاً لهذا التفسير، فإن الديمقراطية في إسرائيل تقتصر على اليهود فقط، حيث تعتبر الصهيونية أولوية على الديمقراطية، ولكن يمكن التوفيق بين اليهودية والديمقراطية في آن واحد، حيث يعتقد أنه لا توجد تناقضات بين كون إسرائيل دولة يهودية وديمقراطية وبين مساواة جميع المواطنين بغض النظر عن ديانتهم وقوميتهم. ومع ذلك، يغفل المفكرون الليبراليون عن البعد الاستعماري الذي صاغ شكل الدولة الإسرائيلية، والذي يحاولون إيجاد الخطة السحرية للتوفيق بين الخاص اليهودي والعالمي الديمقراطي.

كما أن إسرائيل لا تحقق مجموعة من الشروط المعروفة لتظهر كدولة ديمقراطية ويهودية في آن واحد، ويظهر ذلك من عدم التزامها بالكثير من الشروط ومن أهمها (البطران، 2011):

1. التضمن: مبدأ يسعى لضمان أن تشمل قيم وأهداف واستثمارات الدولة القومية جميع المواطنين ومكونات المجتمع المختلفة، بحيث يتم تحقيق الصالح المشترك للجميع.

2. رفض الإكراه وانعدام الفرص: مبدأ يؤكد على ضرورة تجنب فرض تفسير الأغلبية المتفردة لمفهوم الصالح المشترك على عموم المواطنين، مما يضمن حماية التنوع في الرؤى.

3. الديناميكية: مبدأ يضمن أن يبقى مفهوم الصالح المشترك مرناً، بحيث يتكيف مع تجارب وأولويات المواطنين في الدولة القومية.

إن إسرائيل تظهر جوانب من الديمقراطية في بعض المجالات بينما تتلاشى في أخرى، وقد تكون ديمقراطية في بعض الأوقات وتخفي في أوقات أخرى. يمكن النظر إليها كدولة ديمقراطية إذا اعتمدنا على زوايا رؤية معينة، ولكن من زوايا أخرى نلاحظ غياب الديمقراطية تماماً. في النهاية، لا يمكن وصف إسرائيل كدولة ديمقراطية بالمعنى الحقيقي، فهي بعيدة عن جوهر الديمقراطية.

في المقابل، يرى زكي (2013) أن إسرائيل يمكن أن تكون دولة يهودية وديمقراطية في نفس الوقت، حيث استطاعت الاستفادة من التجارب السياسية الدينية التقليدية وكذلك من التجربة الليبرالية الغربية. وبالتالي، فإن النظام السياسي الإسرائيلي هو مزيج من التقاليد الديمقراطية وغير الديمقراطية، حيث تتشكل عناصره الرئيسية من الدين اليهودي، التقاليد التاريخية اليهودية، والأيدولوجيات القومية والاشتراكية الحديثة، والتي تحتوي على عناصر ديمقراطية ليبرالية وأخرى سلطوية.

والمؤشرات التالية تجعل من النظام السياسي في إسرائيل يتنافى مع مقومات الديمقراطية (علوان، 2017):

- تعتبر نظرة اليهود القوميين المتدينين للحدثة متخلفة، إذ يرونها نظرة دونية تجاه المرأة. حيث تمنع الشريعة اليهودية الذكور من الاستماع إلى النساء أثناء الغناء، سواء كان ذلك جماعياً أو فردياً. كما يُعتبر في التلمود أن الذكر اليهودي الذي يستمع عن عمد لامرأة تغني يرتكب خطيئة تعادل إما الكفر أو الزنا.



- يتجلى الصراع في أمور مركزية للديمقراطية، مثل مسألة الهوية والأحوال الشخصية، إضافة إلى الصراع حول الحداثة الذي يطالب به العلمانيون، مقابل العودة إلى الدين والتراث اليهودي التي يطالب بها المتدينون.
- يرفض المتدينون الاحتكام إلى المحاكم العلمانية لتسوية النزاعات فيما بينهم.
- وعلاوة على ذلك، فإن مفهوم الحقوق في إسرائيل معطوب بشكل أساسي. وقد عبّر إرييل شارون عن ذلك بقوله: "يوجد للمواطنين العرب حقوق في البلاد، وليس على البلاد". وهذا يعني أن الحقوق القومية في الدولة تعود لليهود، وأن صاحب السيادة هو من يمنح الحقوق لمن ليس له سيادة.
- يعتقد المتدينون اليهود أن لهم الحق في الحكم على سياسة الدولة وممارساتها. وبالفعل، يتجاوز عدد اليهود المتدينين عدد العرب في إسرائيل، وفي العديد من الحالات، يعتبر هؤلاء المتدينون أنفسهم مجموعة أغلبية ولا يتصرفون كأقلية وسط السكان. ويرون أن الديانة تتطابق مع اليهودية، مما يجعلهم مسؤولين عن إضفاء الشرعية على الدولة اليهودية، ويعتبرون أنفسهم أصحاب الحق في تقييم سياسات هذه الدولة.
- إن سيطرة المتدينين على مؤسسة الجيش قد مكنت التيار الأصولي المتطرف من تحقيق العديد من مطالبه السابقة، والتي تميل جميعها نحو تكريس التوجه الديني الأرثوذكسي، لا سيما في مجالات الإعلام والتعليم والثقافة والتشريع، بالإضافة إلى الإشراف على المعابد والمؤسسات الحاخامية.
- يعتقد المجتمع الإسرائيلي أن سيطرة اتباع التيار الديني الصهيوني على مقاليد الأمور في الجيش قد تؤدي إلى تأثيرات عميقة على طبيعة نظام الحكم في إسرائيل، مما قد يسهم في تآكل الطابع الديمقراطي. ورغم أن الديمقراطية تقتضي خضوع القادة العسكريين لتعليمات الحكومة المنتخبة، فإن أتباع هذا التيار يؤمنون بأن تعاليم التوراة تتقدم على أي تعليمات أخرى، بما في ذلك تلك الصادرة عن الحكومة المنتخبة في إسرائيل.

وعليه يتبين انه كنتيجة لازدياد مشاركة الجيش في عملية صنع القرار حصلت اسرائيل في مقياس المساواة على أقل علامة بين الدول الديمقراطية الى جانب المكسيك في عام 2004، وفيما يخص حقوق الانسان الذي يعتبر احد العناصر الأساسية المكونة للديمقراطية ومسألة الحقوق المدنية، فقد حصلت على علامة أسوء من الارجنتين وبلغاريا وتايوان والمكسيك ورومانيا وتايلاندا، ومعها في الخانة نفسها كلاً من الهند وجنوب افريقيا، ومن الواضح ان التقييم يرتبط بمسألة خرق حقوق الانسان في الضفة الغربية وقطاع غزة.

#### 4.5 قرارات اليمين المتطرف الإسرائيلي وتداعياتها على الديمقراطية في إسرائيل

في الانتخابات البرلمانية للكنيست التي جرت في 1 تشرين الثاني 2022، حصل معسكر(بنيامين نتنياهو) على 64 مقعداً، مما مكنه من تشكيل حكومته السادسة بتحالف يميني خالص، وضم التحالف إلى جانب حزب الليكود الأحزاب الحريدية (شاس ويهدوت هتوراة والصهيونية الدينية بزعامة بتسلئيل سموتريتش وحزب العظمة اليهودية بزعامة إيتمار بن غفير) بالإضافة إلى حزب نوعام بزعامة (أفي معوز)، في المقابل شهد اليسار الصهيوني تراجعاً واضحاً نتيجة فشل ميرتس في تحقيق نسبة الحسم (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2022).

وكشفت تركيبة الحكومة وخطوطها العريضة فائض اللغة القومية، وكثرة الوزارات والتسميات الجديدة التي صكت التمحوّر حول الهوية القومية والاستيطان والتهويد، وجاء في الخطوط الأساسية للحكومة أن للشعب اليهودي حق حصري لا جدال فيه في جميع أنحاء أرض إسرائيل، وبالتالي يجب على الحكومة بتطوير الاستيطان في جميع أنحاء أرض إسرائيل في الجليل والنقب، والجولان، ويهودا والسامرة (زهر، 2023).

ان رسائل المعارضة ومحاور خطابها تكشف عن توافق شبه كامل مع مكونات الحكومة على مبادئ الصهيونية المركزية، وتركز هذه الرسائل والخطابات على الفصل بين الأزمة الداخلية في إسرائيل

والمسألة الفلسطينية بكافة مستوياتها، سواء في الأراضي المحتلة عام 1967 أو في الداخل الفلسطيني، وحتى قضية اللاجئين، كما تركز على حقوق الأقليات وحمائهم، وقضايا النساء والمثليين، مع استبعاد الفلسطينيين وحقوقهم وحررياتهم من النقاشات، وتُعتبر قضية الاحتلال قضية خارجية تتعامل وفقاً للاحتياجات الأمنية والمحاذير الدولية (الرفوع، 2017).

تعكس عملية الفصل بين الاستعمار وأزمة إسرائيل الداخلية إلى حد بعيد مآزق الصهيونية العلمانية المؤسسة ووصولها نهايتها لسببين أساسيين، وهما (الرفوع، 2017):

أولاً: فشلها في عقلنة الأسطورة الدينية التي بنت فكرة القومية اليهودية على أساسها، وتصدر هذه الأسطورة المشروع الصهيوني على إثر التحولات الجيوإستراتيجية التي تمخضت عن احتلال 1967 وتقاطعها مع التغيرات السوسيلوجية.

ثانياً، فشل الصهيونية العلمانية في إخضاع السكان الأصليين الفلسطينيين أو التوصل لأي تسوية معهم وعدم نجاحها في حسم المسألة الفلسطينية على الرغم من مرور أكثر من قرن على بداية الصراع.

ويعكس صعود أقصى اليمين الجديد التطور الجدلي للصهيونية على خلفية التفاعل المستمر بين العامل الذاتي الفكري الذي يرتبط بقيمها الدينية المعلمنة وأساطيرها القومية المؤسسة، والعامل الموضوعي الذي يرتبط بالشرط التاريخي والاجتماعي المتغير في مجتمع المهاجرين وتقاطعها مع عناد الصراع مع السكان الأصليين وعلاقات القوة المتحركة والمتداخلة سواء الإقليمية أو المحلية أو الدولية، وبالتالي يمكن فهم أقصى اليمين الجديد كأحد أطوار الصهيونية وتحوراتها، باعتباره مسعى جديداً من أجل الانتصار عبر حسم المسألة الفلسطينية وتحقيق الصهيونية بشكل كامل وعلى أكمل وجه في كامل أرض إسرائيل من خلال إعادة بناء الهوية الجماعية اليهودية على أسس قيمية قومية يهودية ومحافظه، ويمكن في هذا الإطار متابعة سيرورة تصلب تيار أقصى اليمين الجديد وعلاقتها بالصراع على الأرض وهوية الدولة بدءاً من تفكيك مستوطنة (يميت) والانسحاب من سيناء في عام 1982، ولاحقاً بمحطات إدارة

تسوية وإخضاع المسألة الفلسطينية خاصة منذ اتفاقيات أوسلو (1993) مروراً بخطة فك الارتباط (2005) ( الشيايب، 2016).

علا خلاف التيارات الصهيونية التي حاولت وما زالت الدفاع عن المشروع الصهيوني عبر خطاب قيم العقلانية والمؤسساتية والرسمية وفكرة الدولة اليهودية والديمقراطية التي يمكن لها أن توازن بين حقوق الإنسان والحريات والطابع اليهودي للدولة، يتميز أقصى اليمين الجديد بفجائته ومعاداته المباشرة للفلسطينيين، وتجيل العظمة القومية، واعتقاده بإمكانية الحسم من خلال القوة حصراً، إضافة إلى نزعته الشعبوية واعتقاده بطبيعية الفوقية اليهودية، ومناهضة النخب والمؤسسة القضائية وقيم الليبرالية والمساواة تنضوي تحت مظلة اليمين الجديد مجموعة من الأحزاب والجماعات والجمعيات والشخصيات المختلفة التي تعمل عبر شبكة واسعة من الأطر، ومن خلال أدوات متنوعة جداً تجتمع على ضرورة السيطرة على أرض إسرائيل، وترسيخ طابع إسرائيل كدولة قومية يهودية حصرية، وبناء الهوية الجماعية على أسس يهودية محافظة، وتشكل هذه المبادئ عقدة ربط تيارات اليمين الجديد والقاسم الذي يجمعها، وتحت ظلها تتطوي التنويرات الأيديولوجية القومية والمحافظة والدينية والاستيطانية وعلى أساسها تشيد المشاريع السياسية (غانم أ.، 2018).

ويمكن الإشارة هنا إلى أن إحدى التحديات الرئيسية التي تواجه الديمقراطية الإسرائيلية هي ضعف المجتمع المدني مقابل الدولة وأحزاب السلطة في بعض الحالات، لكن الشرط الأساسي الإضافي للديمقراطية هو خلق حالة من التضامن بين المجموعات المختلفة المظلومة من السلطة وبناء تحالف واسع بينها، فمع تصاعد التوتر في العلاقات الفلسطينية اليهودية، يجب على حركة المعارضة توسيع جدول أعمالها ومطالبها لتضم مجموعات إضافية مختلفة، وهذه السمة هي جزء أساسي من الحركات الاحتجاجية التي تبقى في حالة حركة مستمرة وتتطور مع تطور العلاقات بين المجتمعين المدني والعسكري. ومع ذلك، ينبغي أن نتذكر أن البديل السياسي للسيطرة على الفلسطينيين لن ينشأ من المجتمع العسكري، وهذا هو التحدي الرئيسي الذي تواجهه حركة المعارضة للحكومة في المستقبل.

وهنا يمكن التأكيد على أن المجتمع الإسرائيلي يتسم بدرجة عالية من الاستقطاب وفق الانقسامات الأساسية في المجتمع الإسرائيلي وهي بين الديني والقطاعات العلمانية، والسفارديم (هم اليهود الشرقيون الذين نزحوا من البلاد العربية والشرق الأوسط، وتركيا، وهي طبقة فقيرة، تشتغل في الأعمال الشاقة تقع في أدنى سلم الأجور بعد العرب) والأشكناز (الذين قدموا من أوروبا وهي طبقة تتمتع بالغنى والهيمنة على المؤسسات السياسية والاجتماعية) اليهود والعرب، الأغنياء والفقراء، يرجع ذلك لكونه مجتمع مهاجرين ومستوطنين أقام نفسه على حساب الشعب الفلسطيني وعلى أنقاضه، وأصبح المجتمع الإسرائيلي يتبنى وينتج ويطور قيماً عنصرية معادية للعرب تسعى لاجتثاثهم.

ويؤكد النعامي (2023) على أن مظاهر التوتر والمخاوف الأمنية في إسرائيل تنامت في ظل سيطرة اليمين داخل الكنيست، وتزايدت عمليات الطعن خاصة بين عامي 2015-2016 رداً على الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة على الفلسطينيين واقتحامات المستوطنين الإسرائيليين المتكررة للأماكن المقدسة تحت حماية القوات الإسرائيلية، وتؤكد نتائج استطلاعات الرأي الإسرائيلية تفشي العدوانية في المجتمع اليهودي الإسرائيلي، إذ أظهرت هذه النتائج تعاضم نسبة اليهود الإسرائيليين الذين يؤيدون تشجيع هجرة العرب إلى خارج إسرائيل، أما عن كيفية معاملة إسرائيل للعرب، فيفيد الاستطلاع أن غالبية العينة يؤيدون اتخاذ إسرائيل المزيد من الخطوات العقابية بحق العرب الفلسطينيين المواطنين بها بدلاً من منحهم المساواة، ويعزز ميل الرأي العام للتشدد المزادات بين السياسيين لتحقيق مكاسب سياسية لصالح اليمين الإسرائيلي، فساعدت كل تلك العوامل مجتمعة على خلق بيئة محفزة لصدور تلك التشريعات.

ناقش الكنيست خلال دوراته المختلفة العشرات من مشاريع القوانين، تعتبر هذه الأعداد غير مسبوقة مقارنة بولايات الكنيست السابقة، ففي الولاية البرلمانية السابعة عشرة، إبان حكومة إيهود أولمرت (2006-2009)، أقر الكنيست نهائياً 6 قوانين، وفي الولاية الثامنة عشرة، إبان حكومة بنيامين نتنياهو الثانية (2009-2013)، أقر 8 قوانين، أما في دوراته اللاحقة فقد أقر الكنيست 14 قانوناً بالقراءة

النهائية، وما زالت عشرات المشاريع ما بين مرحلة القراءة الأولى وفي طريقها للقراءة النهائية أو مدرجة على جدول أعمال الكنيست، ومن أبرز تلك التشريعات ما يلي (سالم، 2023):

### أولاً: قانون الجمعيات

صادق الكنيست الإسرائيلي على قانون الشفافية في 8 فبراير 2016، والذي يهدف، على عكس اسمه، إلى تقييد نشاط الجمعيات التي تنتقد النظام السياسي في إسرائيل. يستهدف هذا القانون الجمعيات التي تتلقى دعماً حكومياً أو شعبياً من دول ومنظمات أوروبية، بينما لا يتطرق إلى الجمعيات اليمينية التي تتلقى تمويلاً كبيراً من جمعيات أميركية ويهودية تدعم الاحتلال والاستيطان. ينص القانون، الذي اقترحه وزير العدل (أيليت شاكيد) من حزب البيت اليهودي، على ضرورة أن تظهر الجمعيات الإسرائيلية التي تتلقى دعماً مالياً يتجاوز نصف مصروفاتها من كيانات أو مؤسسات خارج إسرائيل، حجم هذا الدعم ومصدره في بياناتها الرسمية. يهدف هذا القانون إلى تقليص نشاط جمعيات اليسار الإسرائيلي والجمعيات الحقوقية الفلسطينية.

### ثانياً: قانون الإقصاء

تم إصدار قانون الإقصاء من قبل لجنة الدستور والقانون والقضاء في الكنيست في قراءته الأولى في مارس 2016، وتم تمريره في 19 يوليو 2016. يعتبر هذا القانون تعديلاً على قانون أساس، ويستهدف بالدرجة الأولى الفلسطينيين في الداخل من خلال طرد النواب العرب الذين يُوجه لهم تهمة التحريض أو تأييد الكفاح المسلح ضد إسرائيل أو الإدلاء بتصريحات تنتقد السياسات الإسرائيلية. يتميز مضمون هذا القانون بكونه واسعاً وغير محدد، مما يجعل النواب العرب عرضةً للاحتجاز والتهمة بحسب الأجواء السياسية العامة.

### ثالثاً: قانون التفتيش الجسدي

صادقت اللجنة الوزارية لشؤون التشريع في 19 أكتوبر 2015، ثم أقر الكنيست مشروع قانون يتيح لكل شرطي أو جندي في المناطق التي يعلن قائد الشرطة أنها ذات مخاطر أمنية، إجراء تفتيش جسدي لأي شخص في الشارع، حتى دون وجود شبهات. يهدف هذا القانون، بحجة مكافحة العنف، إلى جعل كل فلسطيني عرضةً للتفتيش الجسدي دون اشتباه ملموس.

### رابعاً: قانون تشديد العقوبة على راشقي الحجارة في القدس

في 2 نوفمبر 2015، صادق الكنيست على مشروع قانون تقدمت به وزيرة القضاء (أيليت شاكيد)، ينص على أن الحد الأدنى للعقوبة على هذه الممارسات هو السجن الفعلي لمدة تتراوح بين عامين وأربعة أعوام. كما يشمل القانون معاقبة عائلاتهم بسحب مخصصات التأمين الوطني من أسرهم طوال فترة العقوبة، وإلزامهم بدفع تعويضات للإسرائيليين المتضررين.

### خامساً: قانون الأحداث

وافقت اللجنة الوزارية الإسرائيلية لشؤون التشريع على تعديل قانون الأحداث، الذي تمت المصادقة عليه من قبل الكنيست في 25 نوفمبر 2015. يتعلق هذا القانون بالأطفال الفلسطينيين الذين يخضعون لقانون الأحداث الإسرائيلي المدني، ويتيح للمحاكم الإسرائيلية احتجاز القاصر الذي لم يتجاوز 14 عاماً.

### سادساً: قانون تسوية الاستيطان

في 6 فبراير 2017، أقر الكنيست قانوناً يشرع آلاف الوحدات الاستيطانية في الضفة الغربية المحتلة بأثر رجعي، المعروف باسم قانون تسوية الاستيطان، حيث حصل على دعم 60 عضواً، وعارضه 52 في القراءتين الثانية والثالثة. يتيح هذا القانون للمستوطنين الإسرائيليين بناء منشآت دون ترخيص، كما يمنع المحاكم الإسرائيلية من اتخاذ أي قرارات بشأن تفكيك المستوطنات العشوائية المقامة على أراضٍ

فلسطينية. يعتمد هذا القانون مبدأ التعويض إما بالمال أو الأراضي، وتعتبر المعارضة أن القانون يشرع سرقة الأراضي الفلسطينية، إذ تسعى إسرائيل من خلاله إلى تطبيق قانونها المدني لأول مرة في الضفة الغربية، ليس فقط على الأفراد، ولكن أيضاً على الأراضي المعترف بها كأراضٍ فلسطينية. وصف زعيم حزب العمال (إسحاق هرتسوغ) هذا القانون بأنه إعلان ضم، وقد أثار ردود فعل دولية غاضبة من جانب الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وبريطانيا وفرنسا وألمانيا والجامعة العربية، لأنه يتعارض مع القرار 2334 الصادر عن مجلس الأمن الدولي، والذي يعتبر جميع أشكال الاستيطان في الأراضي الفلسطينية غير شرعية.

يعتبر النعامي أن التشريعات الصادرة عن الكنيست أو الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تعد مناهضة للديمقراطية، وذلك من خلال مضمونها الذي يتعارض مع التزامات إسرائيل الدولية باحترام حقوق الإنسان. وقد أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام 1948 مبدأ المساواة والكرامة الإنسانية التي تتعلق بجميع البشر، وهي مبادئ وحقوق أصيلة وغير قابلة للتصرف. تعبر المادتان (2) و(7) عن المبدأ الأساسي في الإعلان؛ حيث تتعلق المادة (2) بحظر التمييز في أي من مجالات تطبيق الإعلان، بينما تتعلق المادة (7) بحظر التمييز في التطبيقات القانونية بشكل عام، وتطبيقات القوانين الوطنية بشكل خاص. علاوة على ذلك، يحظر العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية في المادة (20) أي تشجيع للكراهية العرقية أو الدينية، والتي تتضمن التحريض على التمييز أو العداء أو العنف. وقد احتوت مختلف المواثيق والمعاهدات الدولية وتوصيات الأمم المتحدة وكذلك معظم المواثيق الإقليمية لحقوق الإنسان على نصوص تهدف إلى حظر التمييز وتعزيز وسائل مكافحته وآليات معالجة الأسباب المؤدية إليه.



وبناء على ذلك تتحدد كيفية انتهاك تلك التشريعات للقيم الديمقراطية المتعارف عليها في الأدبيات السياسية فيما يلي (غانم، 2022):

1. المغالاة في التطرف والعنصرية لضمان مكاسب السياسيين: تعتبر صدور هذه القوانين جزءاً من المقايضات التي يقدمها نتنياهو للمعارضة للبقاء في الحكم. إنها تعكس مظاهر التفاهات السياسية بين الأحزاب المشاركة في الائتلاف الحكومي. فالمغالاة في العنصرية والتطرف اليميني تضمن لأعضاء الكنيست تحقيق مصالحهم الحزبية والحفاظ على مقاعدهم من خلال إرضاء ناخبهم. هذه السياسات تساهم في حشد الرأي العام الإسرائيلي الذي يتجه نحو اليمين، مما يمنحهم قوة أكبر ويزيد من عدد المقاعد التي يمكنهم الحصول عليها في الدورات الانتخابية القادمة.

2. تراجع قيم المواطنة داخل إسرائيل: يؤكد الواقع الإسرائيلي تزايد التوتر داخل إسرائيل، مما ينعكس بصورة سلبية وواضحة على قيم المواطنة والمساواة بين مختلف مكونات المجتمع الإسرائيلي، إذ أصبح التضامن والشعور بالهدف المشترك في المجتمع الإسرائيلي ضعيفاً، وأثرت الانتقادات الدولية لإسرائيل سلباً على النظام السياسي وتزايد الاستقطاب داخل المجتمع الإسرائيلي، وظهرت أبعاد هذه الأزمة بوضوح في وسائل التواصل الاجتماعي، مثل تدهور العلاقة بين الأغلبية اليهودية والأقلية العربية، وتقلص الدعم الشعبي للجيش الإسرائيلي وقادته، وضعف ثقة الأقلية العربية في الحكومة الإسرائيلية.

3. انتهاك حقوق الإنسان: على الرغم من أن واجب الحكومة والكنيست يتطلب اتخاذ تدابير فعالة لمواجهة الأحداث الصعبة، يجب عليهم القيام بذلك دون الانحراف الحاد عن المبادئ الأساسية للقانون الجنائي. ينبغي ضمان مبادئ التناسب والمعقولية، إلا أن التعديلات التشريعية التي تُقرض بسرعة في ظل الظروف الصعبة تثبت في سجل القوانين حتى بعد انحسار التوتر. وهذا يؤدي إلى تآكل حقوق الإنسان والحمايات الممنوحة في دولة ديمقراطية للمشتبه بهم والمدعى عليهم. ونتيجة لهذه التشريعات، استخدمت السلطات الإسرائيلية وسائل متطرفة وانتهكت الحقوق والحريات، بما

في ذلك إصدار أوامر اعتقال وإبعاد إداري لمئات الفلسطينيين وبعض الإسرائيليين في الضفة الغربية والقدس الشرقية.

4. التصييق على المجتمع المدني: شكل قانون الجمعيات بتعديلاته السند القانوني لخنق المجتمع المدني، إذ أشار التقرير الصادر عن حركة أم ترتسو اليمينية في إسرائيل "إذا أرادت دولة إسرائيل الاستمرار في الوجود كدولة مستقلة، وديمقراطية، لا خيار أمامها سوى حل منظمات الدعاية هذه التي تنشط من داخلها بتمويل أجنبي، وعلى دولة إسرائيل فك ارتباط هذه المنظمات مع الصندوق الجديد لإسرائيل"، وأشار التقرير أيضاً إلى عدة منظمات مثل جمعية حقوق المواطن في إسرائيل مثل هموكيد، المركز لحماية الفرد بتسليم مركز عدالة، لنكسر الصمت، وهي المنظمات التي تقضح الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان.

5. تقييد حرية الرأي والتعبير: يعطي قانون "الإرهاب" للأجهزة الأمنية صلاحيات واسعة لمواجهة الانتقادات الموجهة للسياسات الإسرائيلية. في المقابل، يعتبر قانون Facebook انتهاكاً لحرية التعبير الرقمي وقمعاً للأصوات المعارضة. يتم منح الشرعية لسياسة التكميم مع التركيز على مراقبة المستخدمين الفلسطينيين فقط، دون مراعاة لأي تحريض أو عنف من قبل الإسرائيليين. وقد صدرت توجيهات من وزيرة العدل ووزير الأمن الداخلي و"سلطة السايبر" لمراقبة وسائل التواصل الاجتماعي تحت غطاء "التحريض على الإرهاب"، لرصد التدوينات التي تعتبر تحريضية وطلب من شركة فيسبوك إزالتها. وإذا تم تنفيذ القانون الجديد، سيتم حجب وإزالة المحتوى على الفور.

6. تكريس الإخلال بالتزامات إسرائيل الدولية: صيغت حقوق الإنسان بتفصيل دقيق ومراعاة كبيرة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتمت الموافقة عليها من قبل حكومة إسرائيل. من الأمثلة على ذلك، يتعارض مشروع قانون "يهودية الدولة" المقترح مع مبادئ قرار التقسيم الذي اعتمده الأمم المتحدة في عام 1947. حيث دعت هذه المبادئ كل دولة من الدولتين المقترحتين إلى اعتماد دستور ديمقراطي يضمن عدم ممارسة أي تمييز على أساس العرق أو الدين أو اللغة أو الجنس.

يعتبر هذا المشروع تمييزاً على أساس القومية والدين واللغة والثقافة، وهو يتعارض بشكل واضح مع التزامات إسرائيل الدولية، مثل إعلان الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري الصادر في عام 1963 والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الذي انضمت إليه إسرائيل في عام 1991.

تتميز الحكومة الجديدة - إلى جانب توجهها اليميني الاستيطاني والديني وخطابها الاجتماعي المحافظ بشكل خاص بأمرين رئيسيين هما (غانم أ.، 2018):

1. تولي متطرفين ممن اعتبروا خارج الإجماع الإسرائيلي وكانوا مدرجين على القوائم الخاضعة لمراقبة جهاز (الشاباك)<sup>1</sup> مناصب وزارية رفيعة فيها ذات أثر إستراتيجي على المسألة الفلسطينية، تم في هذا الإطار تعيين إيتمار بن غفير وزيراً للأمن القومي، ووسعت صلاحياته لتشمل المسؤولية عن (حرس الحدود)<sup>2</sup>، على الرغم من أنه سبق أن قدمت بحقه 53 لائحة اتهام أدين من بينها بثمانية تهم جنائية تشمل التحريض والعنصرية وحياسة مواد إعلامية لمنظمة إرهابية ودعم منظمة إرهابية، وتم تعيين بتسئيل سموتريتش الذي يدفع باتجاه تحقيق مشروع أرض إسرائيل وزيراً مسؤولاً عن الإدارة المدنية في وزارة الدفاع، وكان سموتريتش اعتقل في 2005 على يد جهاز المخابرات -الشاباك- ثلاثة أسابيع من دون أن تقدم ضده في النهاية لائحة اتهام.

2. الثورة القضائية التي تعمل على تحقيقها وتبني الحكومة الحالية خطة تطلق عليها إصلاح القضاء يقوم عليها وزير القضاء ياريف ليفين، وتشمل سن فقرة التغلب التي تتيح للكنيست إعادة سن قوانين رفضتها المحكمة بأغلبية 61 عضو كنيست، والتي تتمحور حول تغيير طريقة تعيين القضاة في المحكمة العليا بحيث يصبح للحكومة والكنيست التأثير الأكبر في تعيينهم واخضاعهم للرقابة

<sup>1</sup> اختصار بالعبرية لـ (شبيروت بيطاحون كلالي) (خدمات أمن عامة). جهاز استخباري خاضع مباشرة لرئيس الحكومة، وهذا الجهاز هو المكلف بوقاية الامن داخل اسرائيل، ومنع اي نشاط معاد داخلها، وكشف حركات تجسسية، ويقوم الجهاز بجمع معلومات حول اشخاص مرشحين لمناصب ووظائف حساسة. ويعمل فيه الاف من الوكلاء السريين الموزعين في انحاء اسرائيل. ومعظم اعمال (الشاباك) سرية وتتم مساعلة القيمين عليه من قبل لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست في حالات دقيقة وحرجة

<sup>2</sup> وحدة تابعة لشرطة اسرائيل من مهامها الاساسية العمل على مراقبة وحماية حدود دولة اسرائيل وخطوط المواجهة والموانئ الجوية والبحرية.

السياسية والذي بدوره يقلل من استقلالية السلطة القضائية، تقليص صلاحيات المحكمة العليا من خلال اصلاحات تفضي بمنعها من الغاء القوانين واجراء التعديلات القانونية التي تراها غير دستورية او متعارضة مع الحقوق الاساسية، وكذلك تعزيز الرقابة البرلمانية على القضاء من خلال وضع بنود تعطي الحق للكنيست في التدخل في السلطة القضائية وقراراتها بشكل مباشر. تعتبر تلك الاصلاحات المقترحة محطة مثيرة للجدل نظرا لانها تؤدي لانقسام الشارع الاسرائيلي بين مؤيدين يعتبرون هذه الاصلاحات اساسية للرقابة والشفافية في الجهاز القضائي وبين معارضين يخشون ان تكون تلك الاصلاحات تعديا واضحا على الجهاز القضائي ومؤثرة على الديمقراطية الاسرائيلية.

تصاعد الصراع الداخلي في إسرائيل مع تصدر اليمين المتطرف بتبويضاته الدينية والاستيطانية والشعبوية، إلى جانب مشاريعه المطروحة لتغيير البنية القضائية بشكل خاص، وهذا التوجه يواجه دعوات من شخصيات سياسية وقضائية وثقافية للتصدي له، بالإضافة إلى دعوات للتمرد المدني لإنقاذ إسرائيل وحمايتها من الانزلاق إلى الهاوية والخراب الكامل ( الشياب، 2016).

واعتماداً على ما سبق يُشار أن تلك التشريعات مؤشراً واضحاً على تآكل الديمقراطية في إسرائيل، فالحرية والمساواة هما من القيم الأساسية في الديمقراطية، وهذه القيم تتبع من الحقوق الطبيعية للإنسان ولا يجوز انتهاكها، علاوة على سرعة إصدار التشريعات أكثر من المعتاد ولا تُعطى فرصة لمناقشتها وتمر كأنها ديمقراطية رغم أنها لم تأخذ مناقشات معمقة، فالتمييز والتضييق على دور المجتمع المدني، وانتهاك احترام حقوق الإنسان، وحرية التعبير، وحق التظاهر، وتقييد مبدأ المساواة يمحي قيم الديمقراطية، إذ أن الهدف الأساسي من كل تلك التشريعات إسكات المعارضة والآراء المنتقدة للحكومة اليمينية المتطرفة الإسرائيلية، بحيث ان المحطات الزمنية لليمين الاسرائيلي تبرز حالة واضحة من عدم القدرة على استعمال اسلوب الحوار الداخلي للآراء المتنوعة واعتبار ان الديمقراطية والحقوق في اسرائيل هي امر متعلق باليمين بحد ذاته وليس بالكل الاسرائيلي والتي برزت في مواقف عدة مثل

اتفاقيات السلام واللجوء لتكوين جسم مؤسسي ثقافي اقتصادي ديني متشابك من اجل زيادة قوة اليمين  
وتحويله من دائرة الحزب السياسي الى مفهوم المساحة المتأصلة والمتجذرة والتي يصعب فكها او  
تقويضها وهذا يخالف الديمقراطية ومفاهيمها الرامية لعدم تركز القوة بيد فئة معينة.

## النتائج والاستنتاجات

1. التيار الديني القومي لعب دوراً حاسماً في التحول داخل النخبة الإسرائيلية من خلال استغلال شبكاته الاجتماعية وتنظيم أعماله عبر الأطر التنظيمية الدينية والسياسية، وهذا التأثير أدى إلى توجيه السياسة الإسرائيلية نحو تعزيز القيم الدينية القومية.
2. صعود التيار الديني القومي في إسرائيل يعزز التوجهات الدينية في السياسة ويؤثر بشكل مباشر على عملية صنع القرار، مما يعكس تأثيراً كبيراً على الديمقراطية الإسرائيلية.
3. لعبت الأحزاب الدينية دوراً رئيسياً في تشكيل الائتلافات الحاكمة منذ وصول اليمين العلماني للحكم عام 1977، مما أعطاهم القدرة على التأثير في الأولويات الإسرائيلية وهذا يفوق وزنها السكاني وتقله.
4. تعقيد الوضعية الدينية في إسرائيل ناتج عن التداخل بين الدين والعرق، وتزايد نفوذ القوى الدينية يعود لعدة عوامل كالتكوين الديني للعقيدة اليهودية، والتحويلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وتزايد التعليم الديني الرسمي المستقل.
5. ازداد تمثيل المتدينين في البرلمان الإسرائيلي وبالتالي سيطرة المتدينين على وزارات خدماتية ساعدت في تنفيذ أجنداتهم الدينية والسياسية.
6. ساهمت التحويلات الثقافية، والانتصارات العسكرية، والنظام التعليمي، والمشروع الاستيطاني، وتراجع العلمانية، والتحويلات الاقتصادية، في تمكين التيار اليميني المتطرف من اختراق النخبة الإسرائيلية.
7. أدى هذا الصعود إلى تعزيز تأثير التيار الديني القومي، مما أثر على طبيعة الديمقراطية الإسرائيلية، حيث تم تعزيز الطابع الاثني اليهودي للدولة على حساب الطابع الديمقراطي.

8. يمكن القول بأن التحولات المجتمعية والثقافية والاقتصادية والأيدولوجية في إسرائيل خلال العقود الأخيرة ساهمت في تغيير بنية النخبة الإسرائيلية وتوجهاتها، مما أثر بشكل كبير على الديمقراطية في إسرائيل.
9. إسرائيل تواجه إشكاليات تعترض ديمقراطيتها، بحيث يشوبها خلل بنيوي بسبب عدم الفصل بين الأمة والقومية والدين، فإسرائيل لا تحقق المساواة بين مواطنيها، حيث الديمقراطية تقتصر على اليهود فقط.
10. هناك بعض المؤشرات التي تتنافى مع الديمقراطية كنظرة اليهود القوميين المتدينين للحادثة كشيء متخلف، ونظرة دونية للمرأة، والصراع حول الهوية والأحوال الشخصية والحادثة بين العلمانيين والمتدينين، ورفض المتدينين الاحتكام إلى المحاكم العلمانية.
11. يتبين أن إسرائيل تواجه تحديات كبيرة في تحقيق ديمقراطية حقيقية، فإشكاليات المساواة والمواطنة المؤدجة تعيق تحقيق ديمقراطية ليبرالية حقيقية، ويظل النظام السياسي الإسرائيلي متأثراً بالتيارات الدينية والقومية التي تتنافى مع المبادئ الديمقراطية.
12. صعود اليمين المتطرف وتحالفه مع الأحزاب الحريدية والصهيونية الدينية أدى إلى تشكيل حكومة تعتمد على هوية قومية يهودية متشددة، مما أثر سلباً على مبدأ التعددية والديمقراطية في إسرائيل.
13. الثورة القضائية المقترحة تهدد استقلالية القضاء وتزيد من سيطرة السياسيين على النظام القضائي، مما يقوض مبدأ فصل السلطات ويضعف الديمقراطية الإسرائيلية.
14. ان تصاعد الصراع الداخلي بين مختلف التيارات السياسية والاجتماعية نتيجة لسياسات اليمين المتطرف، يؤدي إلى توترات سياسية واجتماعية تهدد الوحدة الوطنية.
15. ان تشريعات مثل "قانون الجمعيات" تهدف الى خنق وتقليل مساحة العمل لمنظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني التي تنتقد السياسات الإسرائيلية.

16. ان التشريعات الصادرة من اليمين المتطرف تمثل مؤشراً واضحاً على تآكل الديمقراطية في إسرائيل، من خلال انتهاك الحرية والمساواة وتقويض دور المجتمع المدني وحقوق الإنسان وحرية التعبير والتظاهر.

في الختام استنتجت أن الديمقراطية في اسرائيل في وقتها السابق والحالي لديها أربعة معضلات تجعلها بعيدة عن المضمون الفعلي للديمقراطية بحيث تتمثل هذه المعضلات في:

اولاً: الانقسامات التي تسيطر على المشهد الاسرائيلي والتي تبرز في تكرار الانتخابات وصعوبة تشكيل الحكومات، مع استمرار الخلافات السياسية الواضحة بين الاحزاب الاسرائيلية التي يحاول كل منها اقضاء الاخر وهذا يعد اخلال واضح في مبدأ التعددية الحزبية كركن اساسي من اساسيات الديمقراطية. ثانياً: ان محاولة اليمين الاسرائيلي المتطرف السيطرة على الجهاز القضائي في اسرائيل من خلال التدخل في التعيينات القضائية وحقوق وصلاحيات المحكمة العليا يؤدي لوضع الحكومة في دائرة التعدي على مبدأ فصل السلطات واقحامه بدور غير دوره الاساسي الا وهو التاكيد من نفاذ الدستور من جهة والمحافظة على الديمقراطية من جهة أخرى.

ثالثاً: عملت الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة على اقضاء وتهميش الاقليات العربية التي تعيش تحت سطوتها والتي تشكل ما نسبته 21% من اجمالي عدد السكان بحيث لا يحصل المواطن العربي في اسرائيل على حقوق مكافئة للحقوق التي يحصل عليها اليهودي حتى وان كان يحمل الجنسية اليهودية وهذا يعني أن المواطنين العرب غير متساويين امام الدستور و بمعنى اخر لا يتمتعوا بنفس الحقوق المدنية مع بقية المواطنين في اسرائيل.

رابعاً: تعاني اسرائيل من أزمة ثقة بين الحكومة والمواطنين وتبرز هذه الازمة في ظاهرة الاحتجاجات المتكررة في الشوارع الاسرائيلية في العديد من المناطق وهذا يعكس بدوره تفاقم الفجوة بين الحكومة والشعب واختلاف واضح في التوجهات والاهداف، وأضيف الى ذلك حالة القمع والعنف التي تمارسها



سلطة الحكم على المواطنين بالرغم من الادعاء بانها تعطي مساحة حريات لمواطنيها والتي من ضمنها الحق في التظاهر وابداء رأيهم وايصال صوتهم لاعتبات الحكم.

ان العضلات التي أبرزتها تعني بموجب المنطق أن اسرائيل لديها نموذج ديمقراطي يوصف "بالمريض" او " العليل" وكذلك يمكن وصفه "بالناقص"<sup>1</sup> أو " المعيب" نظرا لتحويل مساراته نحو تضخيم النواقص الفعلية للديمقراطية وايصالها لأزمات ذات مراحل متقدمة قد يصعب التعامل معها وان كانت مستمرة في النقاشات والتحضير لانتخابات الا أنها ستولد المزيد من الأزمات اذا كان الصعود اليميني المتطرف مستمرا في حكوماتها.

---

<sup>1</sup> الديمقراطية الناقصة: هي مصطلح يستخدم لوصف النظم الديمقراطية التي تحتوي على على عناصر ديمقراطية، لكنها لا تستوفي المعايير الاساسية للديمقراطية الليبرالية. هذا المفهوم يشمل العديد من النواقص مثل التلاعب بالقضاء ومحاولة فئة غير مخولة بالتحكم فيه، او سيطرة نخبة سياسية معينه على مقاليد الحكم. اما في اسرائيل فالنقص في سيطرة الدين على الدولة، تغليب الهوية القومية على الديمقراطية الليبرالية، عدم اعطاء الفلسطينيين حقوق مكافئة لغيره وهذا اخلل بحقوق الاقليات.

## المراجع العلمية

### أولاً: المراجع العربية

- ابراش، ابراهيم. (1998). علم الاجتماع السياسي. عمان- الاردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.
- ابوجابر، ابراهيم. (2004). تحولات المجتمع الاسرائيلي نحو اليمين المتطرف (1991-2003). مجلة دراسات الشرق الاوسط، 17-40.
- أبوجزر، يوسف. (2009). موقف حزب الليكود من الدولة الفلسطينية.
- ابوسكين، حنان. (2018). استخدام التشريع لانتهاك قيم الديمقراطية: إسرائيل نموذجاً. المجلة الجنائية القومية، 45-73.
- ابوفرحة، غدير. (2017). القوى الدينية ودورها في الحياة السياسية في اسرائيل 1948-2013. مجلة جامعة القدس المفتوحة.
- ارشيد، سامر. (2007). تأثير اتفاقية اوسلو والانتفاضة الثانية على حركة فتح والسلطة الفلسطينية.
- الأزرع، محمد. (1993). الرؤية المصرية للحكم الذاتي الفلسطيني 1978-1982. مجلة الدراسات الفلسطينية - مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 4(14)، 52. تم الاسترداد من <https://www.palquest.org/ar/highlight/280/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%83%D8%A7%D9%85%D8%A8-%D8%AF%D9%8A%D9%81%D9%8A%D8%AF%D8%8C-1978-1979>
- اسبوزيتو، ميشيل. (2010). من بداية الفكرة حتى فك الارتباط الاسرائيلي الاحادي: الجانب مع غزة عشية الحرب -مسرد زمني. مجلة الدراسات الفلسطينية، 81، 130-159.
- بشارت، سعيد. (2019). دور تيارات الصهيونية الدينية في الحياة السياسية في اسرائيل (2000-2019). اثر وصول تيارات الصهيونية الدينية للسلطة، 81-87.
- بشارة، عزمي. (1990). دوامة الدين والدولة في اسرائيل. مجلة الدراسات الفلسطينية، 1(3).
- بشارة، عزمي. (1995). العربي الاسرائيلي: قراءة في الخطاب السياسي المبتور. مجلة الدراسات الفلسطينية، 24، 1-29.
- بشير، نبيه. (2018). قراءة جديدة لعقيدة الجدار الحديدي. مجلة قضايا اسرائيلية، 40-51.

- البطة، ناجي. (2009). دور الاحزاب الدينية الاسرائيلية في الائتلافات الحكومية.
- البطران، فهمي. (2011). الديمقراطية والعلمانية في المشرق العربي. مجلة الحوار المتمدن، 55.
- بيلد، نوريت. (2012). فلسطين في الكتب المدرسية في اسرائيل. رام الله - فلسطين: المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية - مدار.
- تقي الدين، محمد. (2018). الاحزاب الدينية الاسرائيلية ودورها في صنع القرار السياسي. الكويت: مركز نهوض للدراسات والبحوث.
- جارودي، روجيه. (2002). الاساطير المؤسسة للسياسة الاسرائيلية. القاهرة: دار الشروق.
- جبور، سمير. (1990). تأثير الانتفاضة الفلسطينية على الاقتصاد الاسرائيلي (الاحتلال الرخيص بات مكلفا). مجلة الدراسات الفلسطينية، 1(1)، 210.
- الجرباوي، علي. (1990). حكومة اليمين الاسرائيلي والقضية الفلسطينية. مجلة شؤون فلسطينية، 210، 59-68.
- جريس، صبري. (1970). تاريخ الصهيونية: الجزء الاول (1826-1917). بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الابحاث.
- جريس، صبري. (1997). اليمين الصهيوني نشأة وسياسة وعقيدة. منظمة التحرير الفلسطينية.
- الحصري، ساطع. (1956). تاريخ الفكر القومي. مصر: دار المعارف.
- الحصري، ساطع. (1952). فلسفة القومية. مصر: دار المعارف.
- الحوت، بيان. (1991). فلسطين القضية: الشعب، الحضارة، التاريخ السياسي من عصر الكنعانيين حتى القرن العشرين. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الابحاث.
- حيدر، علي. (2020). السبعونية والنخبة الاسرائيلية المعولمة. مجلة قضايا اسرائيلية، 83.
- الخريشا، ماهر. (2021). الدور السياسي للاحزاب الدينية في اسرائيل.
- الحوالدة، عبدالسلام. (2000). الاحزاب الدينية والاستقرار السياسي في اسرائيل (1988-1996). تأليف الفصل 3 (الصفحات 100-133).
- ديمتري، ديب. (1993). نفي العقل. دمشق: كنعان للدراسات والنشر.

- الرفوع، هديل. (2017). *رؤية احزاب اليمين العلماني والديني في اسرائيل لمفهوم السلام*.
- ريان، محمد. (2002). *المبني والمغرب في دنيا السياسة العرب في الدولة اليهودية: من المواطنة المنقوصة الى السيطرة الاستعمارية*. القاهرة: مركز الحضارة العربية.
- زكي، سلام. (2013). *الرقابة السياسية على اعمال السلطة التنفيذية في النظام البرلماني*. القاهرة: عالم الكتب.
- زهر، سوسن. (2023). *توجهات حكومة نتنياهو السادسة وتأثيرها على الفلسطينيين من منظور القانون الدولي*. المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية (مدار)، *اوراق اسرائيلية*، 81، 1-40.
- سالم، وليد. (2023). *الصهيونية بزيتها العنصر السافر: دوافع وكوابح الابداء والاقتلاع الاحلالي*. مجلة *قضايا اسرائيلية*، 104-118.
- ستيرنهل، زئيف. (2001). *الاساطير المؤسسة لاسرائيل: القومية، الاشتراكية، وقيام الدولة اليهودية*. رام الله - فلسطين: المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية - مدار.
- سليمان، موسى. (2024). *الأبعاد والتحويلات الاستراتيجية ما بعد معركة "طوفان الأقصى" 2023*. مجلة *دراسات الشرق الاوسط*، 27(106)، 193-196.
- شاحك، نورت، و اسرائيل ميزفينسكي. (2004). *الاصولية اليهودية في اسرائيل - ترجمة ناصر عفيفي*. خانيونس-غزة: مكتبة القادسية للنشر والتوزيع.
- شاش، طاهر. (1996). *المواجهة والسلام في الشرق الاوسط*. القاهرة - مصر: دار الشروق.
- الشامي، رشاد. (1994). *القوى الدينية في اسرائيل بين تكفير الدولة ولعبة السياسة*. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب.
- الشرعة، محمد. (2006). *القوى الدينية ودورها في الحياة السياسية في اسرائيل*. مجلة *المنارة للبحوث والدراسات*، 249-288.
- الشرفاء، ابراهيم. (2018). *الحزب الديني القومي "المفدال": "1956-2008"*.
- الشريف، ماهر. (2010). *كيف انزاح المجتمع الاسرائيلي المتشدد نحو اليمين المتشدد*. مجلة *الدراسات الفلسطينية*، 98-100.

شعبان، خالد. (2014). تطور قوى اليمين الصهيوني في اسرائيل واثره على التسوية السياسية مع الفلسطينيين. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، 87-114.

شلحت، أنطوان. (2016). المشهد السياسي الحزبي الداخلي. المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية.

شلحت، أنطوان. (2023). تطلعات الصهيونية الدينية (الدولة اليهودية اولاً). مجلة الدراسات الفلسطينية، 25-40.

شلحت، أنطوان. (2008). في صورة اسرائيل: مداخلات حول سنة 2000 وما بعدها. رام الله: مركز مدار.

شلحت، أنطوان. (8، 9، 2014 أ). اسرائيل: ديمقراطية شكلية. تم الاسترداد من <https://www.madarcenter.org>

شمعة، سهيل. (19، 3، 2014). دور الاحزاب الدينية الرافضة للصهيونية في النظام السياسي في

اسرائيل. تم الاسترداد من دائرة العمل والتخطيط الفلسطيني: <https://ppc-plo.ps/ar/news-cats/81/58/%D8%AF%D9%88%D8%B1+%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AD%D8%B2%D8%A7%D8%A8+%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D9%81%D8%B6%D8%A9+%D9%84%D9%84%D8%B5%D9%87%+%D9%8A%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9+%D9%81%D9%8A>

الشباب، جهاد. (2016). اثر الاحزاب الدينية على سياسة اسرائيل الخارجية من عام 2006-2014.

صالح، محسن. (2003). دراسات منهجية في القضية الفلسطينية. القاهرة: مركز الاعلام العربي.

صايغ، انيس. (1970). الفكرة الصهيونية. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الابحاث.

الصليبي، كمال. (2008). خفايا التوراة واسرار شعب اسرائيل. تأليف الباب الاول: قصص التوراة. بيروت: دار الساقى.

العاني، حسان. (2007). الانظمة السياسية والدستورية المقارنة. بغداد: مطبعة جامعة بغداد.

عبدالرحمن، اسعد. (1990). المنظمة الصهيونية العالمية. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

عبدالعالي، عبدالقادر. (2007). التصدع الديني العلماني من خلال الحالة الاسرائيلية. مجلة انسانيات، 25-41.

عبدالكريم، ابراهيم. (2003). رؤية اليمين الاسرائيلي لخطة خارطة الطريق. مجلة الدراسات الشرق اوسطية، 8(28)، 21-59.

عبدالله، بدرية. (2013). دور حزب كاديما في عملية السلام. مجلة دراسات دولية، 58، 185-222.

علوان، ابتسام. (2017). التيارات اليمينية واليسارية في اوروبا. بغداد.

العلوجي، عبدالكريم. (2010). الاحزاب الاسرائيلية بين العلمانية والدولة والدين. القاهرة: جزيرة الورد.

علي، حيدر. (2020). السبعونية والنخبة الاسرائيلية المعولمة. مجلة قضايا اسرائيلية، 83.

عياش، سعيد. (2002). المتدينون الجدد: نظرة راهنة على المجتمع الديني في اسرائيل. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية(مدار).

عيسى، عبدالناصر. (2015). الليبرالية الجديدة للاقتصاد واحتجاجات 2011 في اسرائيل. مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والاداري، 23(2)، 35.

غانم، أحمد. (2018). تطور موقف الاحزاب اليمينية والدينية الاسرائيلية تجاه المسجد الأقصى الحرم الشريف 2000-2016.

غانم، أسعد. (2005). الهامشيون في اسرائيل: تحدي الهيمنة الاشكنازية. رام الله - فلسطين: المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية - مدار.

غانم، ابراهيم. (2008). مناهج واصول البحث والتحليل في العلوم الاجتماعية. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.

غانم، قتيبة. (2015). الاصول الدينية في الجيش الاسرائيلي: الاسباب والتداعيات على الديمقراطية في اسرائيل 1995-2012.

غانم، هنيذة. (2023). اقصى اليمين الجديد ومشروع بناء الهيمنة. مجلة قضايا اسرائيلية، 85(105).

غرينبرغ، ليف. (2023). بين كابلات وحوارة: شرح النظام ودور المجتمع العسكري في حماية الديمقراطية. مركز مدار.

الكعبير، هاني. (2013، 5، 28). الفكر السياسي الصهيوني واثره على الصراع العربي الاسرائيلي في مرحلة السلام (1991-2013). تم الاسترداد من جامعة الشرق الاوسط:

[https://meu.edu.jo/libraryTheses/586a1ce9993d8\\_1.pdf](https://meu.edu.jo/libraryTheses/586a1ce9993d8_1.pdf)

- الكيالي، عبد الوهاب. (1999). *تاريخ فلسطين الحديث*. بيروت: العربية للدراسات والنشر.
- كيمرلنغ، باروخ. (2002). *نهاية الهيمنة الاشكنازية*. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية (مدار).
- المجالي، رضوان. (2018). أثر العامل الديني في "إسرائيل" تجاه عملية التسوية السلمية. *المجلة الاردنية في القانون والعلوم السياسية*، 183-211.
- محارب، محمود. (2019). *صعود اليمين في اسرائيل: التأثيرات على النظام الديمقراطي والسياسي*. قطر: مركز الجزيرة للدراسات.
- المسيري، عبد الوهاب. (1999). *اسرائيل والسلام: دراسة الاتفاقيات والمعاهدات*. مصر: دار الشروق.
- المسيري، عبد الوهاب. (2014). *تاريخ الفكر الصهيوني: جنوره ومساره وازمته*. القاهرة: دار الشروق.
- مصالحة، نور. (2007). *تهويد المهاجرين في قضايا على المحك*. قضايا اسرائيلية.
- مصطفى، مهند. (2023، 1، 27). *الصراع على القضاء: الازمة السياسية والدستورية في اسرائيل وتداعياتها الداخلية والخارجية*. تم الاسترداد من مركز الامارات للسياسات: <https://epc.ae/ar/details/featured/alazma-alsiyasia-waldusturia-fi-israyil-wataadaeiatuha-aldakhilia-walkharjia>
- منصور، جوني. (2005). *رافضو الخدمة العسكرية: اخلاقيات الجيش الاسرائيلي في ميزان جنوده*. *مجلة قضايا اسرائيلية (مدار)*، 5(20)، 1-10.
- المنوفي، كمال. (2022). *النظريات والنظم السياسية*. القاهرة: دار نهضة الشرق.
- مؤسسة الدراسات الفلسطينية. (2022). *النتائج النهائية لانتخابات الكنيست الـ25: معسكر نتياهو 64 مقعداً والمعسكر المناهض له 51 مقعداً*. تم الاسترداد من <https://mukhtar.aat.palestine-studies.org/ar/node/30935>
- مويال، شمعون. (2011). *التلمود لاصله، تسلسله، ادابه*. بيروت: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- نصار، اسماء. (2016). *حزب الليكود الاسرائيلي فترة قيادة مناحيم بيغن "1973-1983"*.
- النعامي، صالح. (2011). *على خطى سدوم اسرائيل بين الدين والعسكرة والفساد*. العين - الامارات العربية المتحدة: دار الكتاب الجامعي.

- النعامي، صالح. (2012). *تعاضم التيار الديني الصهيوني في اسرائيل واثاره الداخلية والاقليمية*.
- النعامي، صالح. (2012). *تعاضم التيار الديني الصهيوني في اسرائيل واثاره الداخلية والاقليمية*.
- النعامي، صالح. (2020). *النخبة الاسرائيلية الجديدة: دراسة في اثر صعود التيار الديني على مراكز صنع القرار*. الدوحة - قطر: مركز الجزيرة للدراسات.
- نوفل، ساجدة. (208). *البعد الديني للصراع العربي - الصهيوني: الدولة اليهودية (دراسة حالة)*. تأليف *الفصل الثاني: المضامين الدينية والسياسية للصراع العربي - الصهيوني (الصفحات 35-37)*.
- الهزايمة، محمد. (2009). *الايديولوجيا اليهودية*. عمان - الاردن: حامد للنشر والتوزيع.

### ثانياً المراجع الأجنبية

- Buzaglo, J. (2018). *From Pareto economics, to Pareto politics, to fascism: a Rochambeau model of elite circulation*. Stockholm.
- Delican, M. (2000). elite theories of pareto mosca and michels. *journal of social policy conferances*, 43-44.
- Fedeli, S. (2013). The Pareto sociological theory of the elites and the Italian Parliament (1861-1928). In *SENTIALS OF FISCAL SOCIOLOGY - CONCEPTION OF AN ENCYCLOPEDIA, Series: Finanzsoziologie* (Vol. 5, pp. 281-308).
- Higley, J. (2008). Elite Theory in Political Sociology. Retrieved from <https://citeseerx.ist.psu.edu/document?repid=rep1&type=pdf&doi=effb395da9dd580fa32f4f1a4b53091abb145df4>
- Pakulski, J. (2018). Classical Elite Theory: Pareto and Weber. In T. P. Elites.
- Samooaha, S. (1997). ethnic democracy: israel as an archetybe. *Eropean Centre for Minority Issues*, 198-241.





**An-Najah National University**  
**Faculty of Graduate Studies**

**THE IMPACT OF THE RISE OF THE  
ISRAELI FAR RIGHT ON ISRAELI  
DEMOCRACY (2009-2023)**

By  
**Nuwwar Abdalrahman Abu Hijleh**

Supervisor  
**Dr. Hasan Ayoub**

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree  
of Master of Planning and Political Development, Faculty of Graduate Studies,  
An-Najah National University, Nablus, Palestine.**

**2024**

# **THE IMPACT OF THE RISE OF THE ISRAELI FAR RIGHT ON ISRAELI DEMOCRACY (2009-2023)**

**By**  
**Nuwwar Abdalrahman Abu Hijleh**  
**Supervisor**  
**Dr. Hasan Ayoub**

## **Abstract**

The study aimed to identify the impact of the rise of the extremist Israeli right on Israeli democracy by employing a systems analysis approach and a functional structural methodology, along with the use of nationalist and liberal theories. The goal was to analyze the manifestations and stages of the rise of the extreme right in Israel and clarify the perspectives of right-wing parties on democracy in Israel.

The study yielded several key findings, the most prominent of which indicate that Israel faces significant challenges in achieving genuine democracy. Issues of equality and ideological citizenship hinder the establishment of a true liberal democracy. The Israeli political system remains influenced by religious and nationalist currents that contradict democratic principles. The rise of the extreme right and its alliance with ultra-Orthodox and religious Zionist parties has led to the formation of a government that relies on a stringent Jewish national identity, adversely affecting democracy in Israel. Furthermore, the proposed judicial changes threaten the independence of the judiciary and increase the control of executive politicians over the judicial system, undermining the principle of separation of powers and weakening Israeli democracy. Thus, legislation issued by the extreme right represents a clear indication of the erosion of democracy in Israel by violating freedom and equality and undermining the role of civil society and human rights.

**keywords:** Democracy, extreme right, right-wing parties